

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أوالحاج _ البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية
-دراسة حالة بلدية البويرة-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصادية المالية والبنوك

تحت إشراف الأستاذة:

لصاق حيزية

من إعداد الطالبتين:

سنوسي وحشية

قالية فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ: ساعو باية.....رئيسا.

أ: لصاق حيزية.....مشرفا.

أ: أوكيل حميدة.....مناقشا.

السنة الجامعية 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى كل إنسان يعلم أنه بالعلم والعقل

لا بالمال والذهب يزداد مع الغنى قدرا بلا طلب.

إلى كل من تلقيت عنهم العلم

أنحني احتراما وتقديرا.

إلى من تكد لئرتاح

و نورت عقولنا بدروب النجاح

والدتي الحبيبة.

إلى من علمنا بأن الحياة علم وأخلاق، والعلم بدون أخلاق علم أعمى، وأن الصبر مفتاح النجاح.

إلى من كان لنا نبراسا وامتلاً حبه قلوبنا، رفيق دربنا وسندنا العلمي والعملية، الذي قاسمنا أعباء الحياة، إلى العمود الذي نضل نرتكز عليه للصمود.

والدي الحبيب

إلى أخي الوحيد "فاتح" حفظه الله وسدد خطاه، وكلله المزيد من النجاح في حياته العلمية واليومية والعملية.

إلى إخوتي نسيمه سميحة خليدة إيمان.

حفظ الله الجميع وأطال في أعمارهم وأسكنهم فسيح جناته.

أمين يارب العالمين"

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل الأحبة والأصدقاء.

أهدي الجميع ثمرة هذا العمل.

قالية فتحة



إهداء

إلى قرة العين... إلى من جعلت الجنة تحت قدميها... إلى
التي حرمت نفسها وأعطتني ومن نبع حنانها سقتني... إلى
من وهبتني الحياة، منحنتني الحب والحنان، ربتي بلطف
وعلمتي كلمتي الشرف والحياة إلى تلك المرأة العظيمة.

أمي الحبيبة

إلى رمز شموخي وعزة نفسي إلى من سكب في وعائي
الأخلاق الحميدة... إلى الذي يعجز اللسان عن عد فضائله
إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة إلى من حصد
الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم جعله تاجاً فوق
رؤوسنا

أبي الغالي.

إلى كل أفراد العائلة كل باسمه إلى جميع الصديقات

وبدون استثناء

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

وحشية

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الاهداء
III	شكر وتقدير
IV	الفهرس
VIII	قائمة الجداول والأشكال
أ-ج	مقدمة عامة
الفصل الأول: الاطار النظري للتنمية المحلية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية
3	المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
8	المطلب الثاني: تمويل التنمية الاقتصادية
10	المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية
12	المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية
12	المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية
18	المطلب الثاني: الركائز الأساسية للتنمية المحلية ومجالاتها
23	المبحث الثالث: مقوماتو معوقات تجسيد التنمية المحلية
23	المطلب الأول: مقومات تجسيد التنمية المحلية
26	المطلب الثاني: معوقات تجسيد التنمية المحلية
29	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الاطار النظري للحكم الراشد	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحكم الراشد
32	المطلب الأول: نشأة وتطور الحكم الراشد
34	المطلب الثاني: دوافع وأسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد
40	المطلب الثالث: أسس ومقومات الحكم الراشد
45	المبحث الثاني: فواعل الحكم الراشد، وأبعاده
45	المطلب الأول: فواعل (عناصر) الحكم الراشد
49	المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد

52	المبحث الثالث: إشكالية العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية
52	المطلب الأول: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية
53	المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية
54	المطلب الثالث: مرتكزات العلاقة " حكم راشد وتنمية حقيقية "
58	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الحكم الراشد في الجزائر كآلية لتحقيق التنمية المحلية	
60	تمهيد
61	المبحث الأول: آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر من خلال قراءة مؤشراتته
61	المطلب الأول: مؤشر ابداء الرأي والمساءلة
62	المطلب الثاني: مؤشر المشاركة السياسية وفعالية الحكومة
67	المطلب الثالث: مؤشر ضبط الفساد ونوعية الأطر التنظيمية
68	المبحث الثاني: حوكمة الاقتصاد الكلي من خلال برنامج التنمية المحلية
69	المطلب الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004
71	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009
73	المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو 2010-2014
75	المبحث الثالث: تحديات التنمية المحلية والرهانات الجديدة لتفعيلها
75	المطلب الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر
82	المطلب الثاني: أسباب ومظاهر اختلالات التنمية المحلية
88	المطلب الثالث: الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية المحلية
98	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: تقييم مساهمة الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية ببلدية البويرة	
100	تمهيد
101	المبحث الأول: تقديم الامكانيات العامة لبلدية البويرة
101	المطلب الأول: الامكانيات الطبيعية والبشرية
105	المطلب الثاني: المنشآت القاعدية والهياكل التربوية، الثقافية، الدينية لبلدية البويرة
112	المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في بلدية البويرة
112	المطلب الأول: برنامج ومخططات التنمية المحلية في بلدية البويرة
115	المطلب الثاني: حصيلة البرنامج وتوزيعها حسب القطاعات في بلدية البويرة

121	المطلب الثالث: نتائج التنمية المحلية ومعوقاتها في بلدية البويرة
126	المبحث الثالث: واقع الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية وسبل تفعيلها
126	المطلب الأول: واقع الحكم الراشد في بلدية البويرة
129	المطلب الثاني: عراقيل الحكم الراشد وسبل تفعيلهفي تحقيق التنمية المحلية
134	خلاصة الفصل
136	خاتمة عامة
141	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1- I	مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.	5
2- I	المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المحلية.	17
3- I	المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المحلية.	18
1- III	نسب المشاركة في المجلس الشعبي الوطني حسب الفترات التشريعية.	61
2- III	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1998-2008.	64
3- III	المجالات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	75
1-IV	التوزيع العام للأراضي الفلاحية في بلدية البويرة سنة 2013.	102
2-IV	حصيلة الانتاج الزراعي لبلدية البويرة سنة 2013.	103
3-IV	الانتاج الحيواني في بلدية البويرة سنة 2009.	104
4-IV	تطور عدد السكان ببلدية البويرة.	105
5-IV	امكانيات بلدية البويرة في مجال الصحة في سنة 2014.	106
6-IV	التجهيزات الطبية المتوفرة في بلدية البويرة لسنة 2014.	107
7-IV	توزيع المتدربين والهياكل التربوية والمدرسين حسب أطوار التعليم في بلدية البويرة للسنة الدراسية 2014-2015.	108
8-IV	أهم الهياكل المتوفرة في جامعة أكلي محند أو لحاج بالبويرة لسنة 2014.	109
9-IV	الاقامات الجامعية المتواجدة في بلدية البويرة لسنة 2013.	110
10-IV	الهياكل الثقافية لبلدية البويرة خلال سنة 2013.	110
11-IV	أهم الهياكل الدينية ببلدية البويرة في سنة 2014.	111
12-IV	منشآت الحماية الاجتماعية في بلدية البويرة لسنة 2013.	111
13-IV	تطور تمويل المخطط البلدي PCD في بلدية البويرة خلال الفترة 1999-2012.	113
14-IV	يمثل تطور تمويل البرنامج القطاعي غير الممركز PSD في بلدية البويرة خلال الفترة 1999-2013.	114
15-IV	يمثل تطور توزيع الأغلفة المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية PCD على القطاعات خلال الفترة 1999-2012.	116

119	تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار البرنامج القطاعي للتنمية PSD على القطاعات	16-IV
122	: يمثل تطور التشغيل في بلدية البويرة في الفترة 2012 - 2013.	17-IV
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
91	مكونات الحكم في إطار مفهوم الشراكة	1-III

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر موضوع التنمية من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتمام الباحثين في مختلف الميادين، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في عام 1986 حقًا مكرسًا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى، ومنه تسعى الكثير من الدول النامية للحاق بالدول المتطورة والتي بلغت قياسات كبيرة من التقدم.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أنّ التنمية أصبح لها علاقة بالحكم الراشد، حيث أن موضوع الحكم الراشد عرف استخدامًا واسعًا من طرف الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والاقليمية، وأصبح شرطًا أساسيًا وجوهريًا للنهوض بالتنمية المحلية، باعتباره معبرًا عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، مع وجود آليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد بطريقة خالية من الفساد الإداري، وبالتالي في رأي هذا الاتجاه لا تستقيم تنمية حقيقية شاملة ومتوازنة في دولة من الدول بدون تحقيق الأسس والمبادئ التي يركز عليها الحكم الراشد.

والجزائر شأنها شأن الكثير من الدول النامية التي تسعى لترشيد حكمها خاصة وهي تسعى نحو استكمال مشاريع التنمية فهي مطالبة اليوم بمسايرة مختلف التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والثقافية وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشرات الحكم الراشد، وهذه المؤشرات بدورها لا تلامس النوعية والجودة إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة، والذي يرتبط مباشرة بالتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزات الحكم الراشد.

وبالرغم من فشل العديد من الحكومات المركزية في تقديم المنافع العامة والخدمات المحلية بطريقة فعالة إلى جميع المواطنين الأمر الذي جعلها تنتهج نهجًا لا مركزيًا في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وذلك من خلال الجماعات المحلية وتمثل البلدية إحدى أهم هيئات الحكم المحلي التي تدعم التوجه نحو اللامركزية وتقريب صانعي القرارات من المواطنين وتأمين الخدمات الأساسية لهم.

وعليه سنحاول من خلال هذا الموضوع البحث في إمكانية تحقيق التنمية المحلية من خلال تطبيق أسس وآليات الحكم الراشد على اعتبار أنّ الإدارة المحلية بالجزائر هي أساس اللامركزية وهي التي تلعب الدور الأساسي في عملية التنمية الشاملة، كما تمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة، وهي الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ السياسات العامة للدولة.

ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الدراسة رصد وتحليل وظائف وأدوار الوحدات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، عن طريق تفعيل آليات الحكم الراشد وفقًا للنصوص القانونية والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتتها الجزائر والواقع المحلي، وصعوباته وتحدياته من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الحكم الراشد في النهوض بنظام الإدارة المحلية في الجزائر وتحقيق التنمية المحلية؟.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي لابد من طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ماهي ركائز التنمية المحلية وهل هناك معوقات تعيق تحقيقها؟.
- 2- بماذا يتعلق الحكم الراشد، وماهي مقوماته وركائزه الأساسية؟.
- 3- ماهي طبيعة العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد والتنمية المحلية؟.
- 4- هل أن آليات وأسس الحكم الراشد محققة فعلا في الجزائر؟ وماهي انعكاساته على التنمية المحلية؟.
- 5- كيف ساهم الحكم المحلي الراشد في تحقيق التنمية المحلية في بلدية البويرة؟.

- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- للتنمية المحلية مجالات عدة كالتنمية البشرية والاقتصادية ويعد العنصر البشري أهم معوقاتها.
- الحكم الراشد هو أسلوب التسيير الفعال للموارد لأي بلد يطمح في التنمية، ويتطلب تحقيقه الالتزام بمجموعة من المبادئ كالشفافية، المساءلة،...إلخ.
- هناك علاقة طردية بين الأداء التنموي والحكم الراشد، فتوفر آليات الحكم الراشد من مساءلة وشفافية يؤثر إيجابا على الأداء التنموي.
- لقد خطلت الجزائر خطوات كبيرة نحو الأحسن فيما يخص المشاركة، الشفافية والمساءلة للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد، حيث تجسد ذلك في التسديد المسبق لأغلب الديون الخارجية وفوائدها، توسيع حجم الاستثمارات عن طريق فتح ورشات ضخمة في جميع القطاعات مثل قطاع التعليم العالي، التربية، القضاء...إلخ.
- حظيت التنمية المحلية ببلدية البويرة باهتمام واسع تجسد ذلك في البرامج التنموية المختلفة التي ساهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان بلدية البويرة.

- الإطار المنهجي للدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على:

- المنهج الوصفي: الذي يظهر من خلال معرفة مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية والحكم الراشد وكذا الجماعات المحلية.
- المنهج التحليلي: ويظهر ذلك من خلال تمكينه من تحليل مختلف المفاهيم المتداخلة من أجل تحقيق التنمية المحلية كما أنه مكنا من تحليل البيانات والجداول، و دراسة آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر وكذا تقييم مدى تطبيق الحكم الراشد في بلدية البويرة لتحقيق التنمية المحلية من خلال الامكانيات المتاحة أمامها.

- أهمية الدراسة:

- نظرا لغياب المشروعية أو الفعالية في وضع وتنفيذ السياسة العامة فإن المواطنون يطالبون بالمشاركة في صناعة السياسات العامة واتخاذ القرارات وتسيير الشؤون العامة وذلك لانعدام الثقة في المسؤولين السياسيين.
- الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدى إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات الأمر الذي أدى بالدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم، ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية في تجسيد الشؤون العامة.
- وعليه سنهتم بدراسة الحكم الراشد وإمكانية النهوض بالإدارة المحلية في الجزائر من خلال تقديم إطار فكري شامل لمفاهيم الحكم الراشد وربطها بتطوير الإدارة المحلية، وبخاصة البحث عن سبل وآليات وفق هذا المفهوم من أجل تحقيق التنمية المحلية وعليه المساهمة في تأصيل مفهوم حديث في حقل الإدارة العامة.

- أهداف الدراسة

- كون هذه الدراسة بمثابة مؤشرات علمية تساهم بدرجة أو بأخرى في تحفيز من يهمهم أمر الاهتمام بموضوع التنمية المحلية وعلاقتها بالحكم الراشد وإعطائه العناية الكافية وإدراك أثاره على مختلف المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وبالتالي تطمح هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:
- محاولة تقديم رؤية علمية حول الموضوع والذي يشغل العديد من الباحثين في حقل العلوم الاقتصادية، العلوم السياسية والعلوم الإدارية.
- الوقوف على عدة استنتاجات ووضع التوصيات التي يمكن استخلاصها من خلال هذا البحث خاصة من خلال الوقوف على المؤشرات، المقاييس والآليات المختلفة لمفهوم الحكم الراشد، ودراسة إمكانية تفعيل التجربة على المستوى المحلي في الجزائر بإشراك فواعل الحكم الراشد كدعائم أساسية لتحقيق التنمية المحلية والبحث في سبل تفعيلها.

- دوافع اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع في الاعتبارات التالية:

- البحث في واقع المجال التنموي على مستوى الجماعات المحلية والتعرف على أسباب الفشل وأهم السبل الضرورية لتحقيق نجاحاتها.
- الاهتمام البالغ الذي يحظى به موضوع الحكم الراشد سواء عند خبراء الاقتصاد ووسائل الإعلام والرأي العام المحلي والدولي ومحاولة فهم الموضوع من زاوية سياسية، إدارية، اقتصادية في نفس الوقت.
- العمل على إبراز أهمية مقارنة الحكم الراشد في التنمية المحلية والمجتمعية ولما له من دور في إرساء الشراكة بين المجتمع المدني، والقطاع الخاص والحكم المحلي تحقيقا للتنمية المحلية الشاملة.
- الاهتمام الشخصي بموضوع التنمية المحلية في الجزائر، ومحاولة الكشف والتعرف أكثر على أجندة السياسات التنموية الوطنية، مع محاولة إبراز مدى تهيئة البيئة السياسية في الجزائر لتحقيق متطلبات الحكم الراشد خاصة على المستوى المحلي.

- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود النظرية: سنركز في دراستنا هذه على فهم اشكالية العلاقة بين الحكم الراشد كمقاربة للتنمية عموما والتنمية المحلية بصفة خاصة التي تظهر لنا مدى تجسيد مبادئ الحكم الراشد على أرض الواقع في إمكانية النهوض بنظام الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية، باعتباره معبرا عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم.
- الحدود المكانية: تتمحور الدراسة الميدانية في بلدية البويرة.
- الحدود الزمانية: لقد ركزنا في الدراسة على مساهمة الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر الممتدة من 2001 إلى 2014، أما الدراسة الميدانية في بلدية البويرة تمتد من 1999 إلى 2013 وفي بعض الأوقات سيتعذر علينا التقيد بهذه المدة إما بسبب غياب المعلومات أو لأسباب أخرى.

الدراسات السابقة:

من خلال قيامنا بالبحث في الموضوع وجدنا ما يلي:

- دراسة فرج شعبان، " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر 2000-2010"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، سنة 2011-
- 2012، سعى الباحث من خلالها إلى توضيح الدور المحوري الذي يلعبه الحكم الراشد في إدارة موارد الدولة المختلفة على أحسن صورة وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو المستدام، لتقليل من الفساد بكل أنواعه.

- دراسة جاري فاتح، تناول فيها موضوع الإصلاحات الاقتصادية حيث شملت جزء تناول فيها الحكم الرشيد ومبادئه والفساد وأسبابه، وأثاره على التنمية، كما تطرق فيها لظاهرة الفساد في الجزائر، وتناول دراسة بعض مؤشرات قياس الحكم، التي يعتمدها البنك الدولي.

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر حيث أنها تناولت العلاقة التي تربط بين الحكم الرشيد والتنمية المحلية، وكيف يعمل على إرساء مبادئه خاصة الشفافية والمساءلة والإدارة الجيدة في تحقيق ترشيد الحكم المحلي للنهوض بالتنمية المحلية بالجزائر.

- أقسام البحث:

في إطار السعي للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول، تسبقها مقدمة تتضمن الإطار المنهجي العام، وتُعقبها خاتمة تتضمن أهم نتائج الدراسة.

حيث تم التطرق في **فصلها الأول**: إلى تحديد الإطار النظري للتنمية المحلية من خلال التطرق إلى مفاهيم حول التنمية الاقتصادية كمبحث أول ومحاولة إعطاء مقارنة معرفية للتنمية المحلية وإبراز أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية وكذا أبرز مجالاتها كمبحث ثاني وكمبحث أخير تم التطرق إلى معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية.

أما **الفصل الثاني** تم التطرق إلى الإطار النظري للحكم الرشيد من خلال تتبع المسار التاريخي لظهور المفهوم وكذا الأسباب الرئيسية لظهوره إلى جانب أسس ومقومات الحكم الرشيد كمبحث أول، دون إغفال فواعله وأبعاده كمبحث ثاني، أما المبحث الثالث وأخير فنحاول والأخير فنحاول ربط العلاقة بين المفهومين اللذان يشكلان إشكالية الدراسة من خلال الحديث عن الحكم الرشيد كمقاربة للتنمية عموما والتنمية المحلية بصفة خاصة.

بينما في الفصل الثالث: فتم التطرق إلى الحكم الرشيد من خلال التجربة الجزائرية، وذلك من خلال محاولة الحديث عن ما تم تحقيقه في هذا المجال على المستوى الداخلي، فيهدف المبحث الأول إلى دراسة آليات تطبيق الحكم الرشيد في الجزائر من خلال قراءة مؤشرات كمبحث أول، أما المبحث الثاني فتم التطرق إلى حوكمة الاقتصاد الجزائري من خلال برامج التنمية، أما المبحث الأخير فنحاول دراسة تحديات التنمية المحلية والرهانات الجديدة لتفعيلها من خلال التأكيد على المقاربة التشاركية وبمحت إمكانية النهوض بالحكم المحلي من أجل ترشيده بإدخال فواعل الحكم الرشيد من مجتمع مدني وقطاع خاص كشريكان أساسيان في التنمية المحلية.

أما **الفصل الرابع**: نأتي إلى لب الموضوع وهو تقييم مساهمة الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المحلية في بلدية البويرة حيث قمنا فيه أولا بتشخيص الإمكانيات المتاحة في بلدية البويرة **كمبحث أول**، بعدها تطرقنا إلى واقع التنمية المحلية في بلدية البويرة **كمبحث ثاني**، وأخيرا تناولنا دراسة مدى فعالية الدور الذي يلعبه الحكم المحلي الرشيد في تحقيق التنمية المحلية وسبل تفعيل دورها في بلدية البويرة.

الفصل الأول :

الاطار النظري للتنمية المحلية

تمهيد:

تعد التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة، ذلك أن التنمية هي تغيير للأوضاع السائدة للأفضل، وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة وخاصة بعد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تستغل الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية، والتي أدت بدورها إلى تغيير جميع المفاهيم بطريقة جديدة لضمان الاستدامة ومن هذه التغيرات نجد تطور مفهوم التنمية المحلية.

فقد أصبح موضوع التنمية المحلية يحتل مركزاً هاماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئية، ذلك أنها عملية و منهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية، وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة.

وانطلاقاً من هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتنمية المحلية وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية المحلية.

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي تشغل الدول النامية، وهي العملية التي تهدف إلى تطوير الدولة وتخليصها من التخلف وإحداث تغيير على هيكلها الاقتصادية، وترتبط هذه الأخيرة بالحجم المتاح من الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها، وتقوم التنمية الاقتصادية على تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع وتوظيف الموارد المالية المتاحة لتمويل مختلف القطاعات والمشاريع الاقتصادية، وعلى هذا الأساس سوف نتناول في هذا المبحث أساسيات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية عملية استثمارية ضخمة تتطلب رصد موارد مالية هامة، وتوظيفها بأفضل استخدام ممكنكما تتنوع أهدافها واستراتيجياتها وطرق تمويلها.

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية في النظرية الاقتصادية منذ بروزها كقضية فكرية، واختلف الاقتصاديون في اعتبار معيار معين كأساس للتنمية بين نمو الدخل الوطني وتغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، و نلاحظ أنه من الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية الاقتصادية، فقد وضع الاقتصاديون عدة تعاريف.

1-المعنى اللغوي للمفهوم: كلمة التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلاً نقول نما المال أي ازداد وكثر⁽¹⁾، كما أنّ التنمية تدل على الزيادة كمًا وكيّفًا، وقد برز المفهوم بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر. يعدل تضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية، هذا المفهوم يعني من الناحية اللفظية شيء واحد وهو التعبير المرتبط بالزيادة في شيء ما عبر حد معين في وقت معين.

2- التنمية اصطلاحًا: لقد كان مفهوم التنمية مرتبط بمعنى اقتصادي (ما يعرف بظاهرة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية) ومع تعدد حاجات الإنسان وتنوعها⁽²⁾، وما عرفته الحقوق من تطور إلى أن أصبح الحديث عن حاجات الإنسان الضرورية في المجال الاجتماعي، السياسي والثقافي إلى آخره دون إغفال الجانب الاقتصادي، فقد واكبت التنمية هذا التطور والتغير للحاجات الإنسانية إلى أن أصبح الحديث عن التنمية السياسية، الإدارية والبشرية... الخ.

1_ حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص نفود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي "الشلف"، 2008-2009، ص: 18.

2_ تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا "من أجل التنمية"، ماي 1978، ص: 15.

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر ما يلي:

" التنمية الاقتصادية عملية استثمارية ضخمة، تقتضي حفز الاستثمار ورفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بمضاعفة وسائل تجميع الادخار وتراكم رأس المال، ومن ثم رفع النسبة المخصصة من الدخل للاستثمار"⁽¹⁾.

ويعرفها ميشلتودارو: على أنها: "قدرة الاقتصاد الوطني والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعاً ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي، لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5-7٪ وأكثر من ذلك"⁽²⁾.

كما تعرف على أنها: " تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المصاحب لزيادة مستمرة في نصيب الفرد الواحد من السلع والخدمات، أي النمو الاقتصادي السريع والمتراكم والمنتظم في الدخل الفردي الحقيقي الذي يدوم فترة من الزمن وهو ركيزة التنمية الاقتصادية"⁽³⁾.

ومن التعاريف السالفة الذكر نستنتج:

أنّ التنمية الاقتصادية ما هي إلا: " إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".

وفيما يلي بعض خصائص التي تتميز بها التنمية الاقتصادية⁽⁴⁾:

1- التنمية الاقتصادية عملية مقصودة تقتضي رفع القدرة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الوطني عن طريق المشاريع الاستثمارية، مع توفير التمويل اللازم لذلك، وتهدف لتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛

2- التنمية الاقتصادية هي مجموعة التغييرات الطويلة الأجل في نظم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي تؤثر على الرفاه الاجتماعي؛

3- زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يتحقق إلا عن طريق تطوير هيكل الاقتصاد الوطني، أي أن التنمية الاقتصادية تضمن تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد بتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية؛

4- الزيادة في متوسط دخل الفرد النقدي لا تدل على حدوث التنمية، وإنما يلزم لذلك أن يزيد متوسط دخل الفرد الحقيقي، أي نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة؛

5- زيادة الدخل الوطني لا تدل على حدوث التنمية، إلا بزيادة متوسط دخل الفرد فقد يحدث أن يزيد الدخل الوطني وعدد السكان بنفس النسبة ولا يطرأ أي تغيير على متوسط دخل الفرد؛

6- أن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب أن تكون عبر فترة طويلة من الزمن، فالزيادة الطارئة لمتوسط دخل الفرد الحقيقي لا تدل على حدوث التنمية فآثارها تكون مؤقتة ومن ثم لا تحقق تنمية اقتصادية حقيقية؛

1-غازي عناية، " التمويل التضخمي"، دار الجيل، بيروت، 1991، ص: 102.

2- ميشيل توداروا، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، " التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، مصر، 2006، ص: 50.

3- منصور الزين، " آليات ترقية وتشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 75.

4- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

7- أن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تعبر عن حدوث تنمية اقتصادية إلا إذا استفادت منها الغالبية العظمى من الأفراد، أي أن الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب أن لا تكون مقصورة على فئات معينة.

ثانياً: مراحل تطور التنمية الاقتصادية

لقد مرّ مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هيكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية، وطبيعة علاقاتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى.

والجدول التالي يبيننا مراحل تطور مفهوم التنمية:

الجدول رقم (I - 1): مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
01	نخاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي.
02	منتصف الستينات إلى سبعينات القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل.
03	منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات القرن العشرين.	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
04	منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا.	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان.
05	منذ قمة الأرض سنة 1992.	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زلط، " التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 28.

وغالبا ما يتم التفرقة بين النمو والتنمية إذ أن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، ويقيم القاموس العربي التفرقة بين المصطلحين كما يلي: نمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أفضل، أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو، أي أنه فيها عنصر التعدد والفعالية أي أن العملية تشتمل على النمو وعلى التغيير⁽¹⁾.

1- محمد فتح الله وآخرون، "الحكم المحلي والتنمية"، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1998، ص: 11.

ثالثاً: أهداف التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها: للتنمية الاقتصادية أهداف تسعى لتحقيقها كل الدول من خلال تبنيتها لاستراتيجيات تقود إلى تحقيق هذه الأهداف.

1- أهداف التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى⁽¹⁾، ومن بين هذه الأهداف نذكر مايلي:

أ- زيادة الدخل الوطني: وتعتبر من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، هو الفقر وانخفاض مستوى معيشة السكان وللقضاء على ذلك يتم العمل على تخفيض مستوى الفقر والرفع من مستوى المعيشي للسكان عن طريق زيادة الدخل الوطني.

ب- تحسين مستوى المعيشة: التنمية الاقتصادية إذا اقتصر هدفها على زيادة الدخل الوطني، فقد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان أكبر من الزيادة في الدخل الوطني أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلاً، فتكون معظم الزيادة التي تحققت لصالح طبقة معينة من المجتمع هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي.

ت- عدالة توزيع الدخل الوطني: هذا الهدف من بين الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول النامية تحصل مجموعة قليلة من السكان على حصة كبيرة من الثروة، وهي تمثل الطبقة الغنية التي ميلها الحدي للاستهلاك قليل وتكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول، بعكس الطبقة الأخيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه، فيصبح الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية على المدى الطويل يؤدي إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي حيث لا يدخل ما تم اكتنازه دائرة التوظيف المنتج.

ث- تعديل تركيب الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل الوطني: من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية تغيير الطابع التقليدي للاقتصاد، الذي تغلب عليه الزراعة أو الصناعة الاستراتيجية، وعادةً ما تجعل سيطرة هذا القطاع اقتصاديات هذه البلدان عرضة للتقلبات الشديدة نتيجة تقلبات الإنتاج والأسعار، ولذا فإنه على القائمين على التنمية الاقتصادية تخصيص نسبة معتبرة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض ببقية القطاعات الاقتصادية وذلك حتى يضمنوا القضاء على المشاكل العديدة التي تنتج عن سيطرة قطاع واحد على النشاط الاقتصادي، وحتى يتم تنويع مصادر الدخل بدل الاعتماد على مورد واحد.

من خلال هذه الأهداف يتبين أن التنمية الاقتصادية هي تنمية المجتمع أو الوطن كله، وليست تنمية الاقتصاد فقط وقضية التركيز المقصود على جانب منها اتجاه خاطئ، وذلك للاعتماد العضوي والترابط والتكامل المتوازن بين مكونات المجتمع ومكونات التنمية، هذا ولا تهدف التنمية إلى الرخاء الاقتصادي فقط وإنما تهدف أيضاً إلى الرفاه الاجتماعي والرضا النفسي كذلك، لأن الرخاء الاقتصادي لا يتمثل في مجرد الرفاهية الاقتصادية، أي الاستمتاع بأعلى مستويات

1_ كامل بكري، " التنمية الاقتصادية "، دار النهضة العربية؛ بيروت، 1986، ص70.

الغذاء واللباس والإيواء والدواء وغير ذلك من متع مادية، وإنما يتمثل في قدرات ومؤشرات أخرى، تشمل على الرشد الاقتصادي، والتوازن بين صيانة الموارد واستغلالها والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والاستخدام الرشيد للتقنيات المناسبة والصائبة للبيئة.

2- استراتيجيات التنمية الاقتصادية: حاول المفكرون الاقتصاديون الوصول إلى أنسب الطرق لبدء عملية التنمية الاقتصادية والسير فيها فظهر ما يسمى باستراتيجيات التنمية الاقتصادية وهي⁽¹⁾:

أ- استراتيجية التنمية المتوازنة: وتنص هذه الاستراتيجية على أنه أمام ضعف الاعتماد على التجارة الخارجية للموارد الأولية في تنمية الاقتصاد، فلا يبقى أمام الدولة إلا التصنيع المحلي، وإقامة شبكة متكاملة من الصناعات وتنمية القطاعات المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى ازدهارها معًا وتمكينها من أن تلعب دورًا في الاقتصاد الوطني.

رغم أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى كسر حلقة التخلف بتنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متزامن، إلا أن هذا الهدف يصعب تحقيقه في الدول النامية ذات الموارد الضعيفة، وإذا توفرت هذه الموارد لتشكل الدفعة القوية المطلوبة يصبح من غير الحكمة بعثرتها في الصناعات المختلفة، لأن النتيجة ستكون عدم توفر الحجم الكافي من التمويل لكل صناعة وإذا ما توفرت لدولة ما تلك الموارد التي يمكن من خلالها إنشاء صناعات متعددة ومتكاملة، فإننا نكون بصدد دولة متقدمة. لذلك فإن استراتيجية التنمية المتوازنة قد تصلح بهذا الشكل في مراحل متقدمة من عملية التنمية وليس في بدايتها، هذا فضلاً عن أن مشكلة الدول النامية تتمثل في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة عوامل الإنتاج اللازمة لعملية التنمية.

ب- استراتيجية التنمية غير المتوازنة: تنص هذه الاستراتيجية على أن تبذل البلدان النامية جهدها الإنمائي بتوجيه الدفعة القوية إلى عدد محدود من القطاعات الرئيسية، التي تجلب وراءها القطاعات الأخرى، ومع الوقت ينتشر النمو إلى كل قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب عدم قدرة هذه الدول على استغلال الموارد المتاحة لها فتتصح بانتهاج سياسة البدء ببعض القطاعات.

وأخذت هذه الاستراتيجية بمفهوم القطاع القائد، وتعني أنه من بين قطاعات الاقتصاد الوطني هناك قطاعات قائمة من شأنها تنمية القطاعات الأخرى إذا ما وجهت لها دفعة التنمية الأولى، فالدفعة القوية يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات استراتيجية محدودة، ستحدث أثرًا حاسمًا في تحفيز استثمارات أخرى مكاملة، بدلا من تشتيتها على جبهات كبيرة.

ويشترط لنجاح هذه الاستراتيجية أن يتم اختيار القطاعات القائمة بصورة دقيقة، بحيث يكون القطاع المراد تنميته متصلًا بعلاقات ارتباط مع قطاعات أخرى.

¹ -موسى ولد الشيخ، " البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة موريتانيا "، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص:46.

المطلب الثاني: تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر توفير التمويل الركن الأول لعملية التنمية الاقتصادية قبل تنفيذ الاستثمارات الضرورية، حيث أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية استثمارية ضخمة، ويقصد بتمويل التنمية الاقتصادية توفير البحث عن مصادر التمويل المحلية أولاً وعن الوسائل الكفيلة لتعبئتها وتوجيهها لأغراض التنمية الاقتصادية، وإذا لم تكف هذه الموارد المحلية تلجأ الدولة إلى الموارد الخارجية (المصادر الخارجية) من أجل التمويل.

وتنقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية كما يلي:

أولاً: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

وتسمى التمويل المحلي أو الداخلي أو الذاتي، وهي مجموع الموارد التمويلية التي يمكن توفيرها من المصادر المحلية ويكون العبء الأكبر في التمويل عليها لأن الموارد الخارجية ليست مضمونة وتضم⁽¹⁾:

1- المدخرات المحلية: الادخار المحلي يعني حجم الموارد التي لم يستهلكها الأفراد من الدخول المحققة خلال فترة معينة، وهو يعتبر فائضاً قد يسهم في تمويل النشاط الاقتصادي، ويضم:

- مدخرات القطاع العائلي وهي الفرق بين الدخل المتاح للأفراد والعائلات وإنفاقهم الاستهلاكي.

- مدخرات قطاع الأعمال، ويضم قطاع الأعمال جميع المشروعات التي تعمل في النشاط الإنتاجي سواء كانت عامة أو خاصة، وعادة ما يكون ادخار قطاع الأعمال العام في الدول النامية أكبر من ادخار قطاع الأعمال الخاص، وله أهمية كبيرة كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية ذلك أن القطاع الخاص في معظم الدول النامية متواضع، ولا يوجه كل ادخاره إلى مشروعات إنتاجية بالضرورة.

2- عوائد المواد الأولية (العوائد النفطية): لعبت العوائد النفطية دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول المصدرة للنفط، بعد أن كانت هذه الدول متخلفة لفترات طويلة بسبب الاستعمار والهيمنة الأجنبية واستغلال موارد البلاد الاقتصادية بشكل سلبي أدى إلى استمرار حالات الفقر والجهل والمرض و التخلف بكل صوره الراهنة⁽²⁾.

فالدول المصدرة للنفط قامت بتخصيص الجزء الأكبر من العوائد النفطية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها، وقام القطاع العام في هذه الدول بالتدخل في جميع المجالات بعد أن أصبح هذا التدخل مطلباً ضرورياً، بل خلق من أجل القضاء على مظاهر التخلف أولاً ثم من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثانياً.

1_ كرم سليمان الحلبي، " دور السياسة المالية في التنمية "، مذكرة ماجستير تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1993، ص: 158-159.

2_ ميثم صاحب عجم، علي محمود سعود، " فح المديونية الخارجية للدول النامية "، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 61.

3- القروض البنكية: تعمل البنوك على تمويل النشاط الاقتصادي معتمدةً على مواردها المالية الخارجية من الودائع وعلى موارد داخلية مثل الاحتياطات والمخصصات والأرباح، من خلال مساهمتها في منح الائتمان بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين وبما يحقق الرفاه للمجتمع⁽¹⁾.

4- التمويل الإيجاري: يعتبر من الوسائل الحديثة للتمويل الداخلي والخارجي على حد سواء، ويتمثل في عقد الإيجار الأصول الثابتة (سلع استهلاكية واستثمارية) بدلاً من شرائها، وتظهر أهميته في التمويل الداخلي في تمويل المشاريع الصغيرة⁽²⁾.

5- التمويل التضخمي: المقصود بتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي هو تغطية الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة لتمويل برامج التنمية وحجم الفوائض الادخارية الموجودة في الاقتصاد، عن طريق موارد جديدة كالإصدار النقدي أو الاقتراض من البنوك التجارية عن طريق التوسع الائتماني بخلق المزيد من الودائع الكتابية وهو من الأساليب التي تتسبب في التضخم النقدي وارتفاع المستوى العام للأسعار لذلك وعند تكوين رؤوس الأموال الجديدة ينصح بتوجيهها إلى أنشطة إنتاجية، وهذا التمويل يتم استحداثه أيضاً في حالة برامج التنمية الطموحة التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو في الناتج الإجمالي المحلي والرفع من مستوى دخل الأفراد الحقيقي ويتم ذلك عادة خلال فترة زمنية وجيزة⁽³⁾.

ثانياً: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

يتم اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية في حالات وجود أزمة أو عجز في النقد الأجنبي، نقص الإيرادات العامة أو عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية، وتنقسم إلى⁽⁴⁾:

1- المنح والإعانات: هي عبارة عن موارد نقدية أو عينية (خبرات فنية و سلع استهلاكية واستثمارية) يتم تحويلها من الدول المانحة إلى الدول الممنوح لها، والمنحة هي هبة لا ترد، أما الإعانة فهي مزيج بين الهبة والقرض أو ما يسمى بالقروض الميسرة، وهذا المصدر التمويلي هو أكثر المصادر الخارجية للتمويل المرغوبة لأنه لا تترتب عليها التزامات لاحقة وتسجل في ميزان المدفوعات كتحويلات من جانب واحد، وهذا النوع من التمويل إما تقوم به الدول أو المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للتنمية، ويمكن أن تتحول القروض العادية إلى منح وإعانات لأهداف مختلفة حسب الدول المانحة.

2- الاستثمارات الأجنبية: تعتبر الاستثمارات الخارجية مصدراً خارجياً هاماً للتمويل، بالنسبة للدول النامية وهي إما استثمارات مباشرة في مشاريع إنتاجية طويلة الأجل تستقطب التكنولوجيا وتعمل على تشغيل العمالة الوطنية

1- المرجع السابق، ص: 62.

2- خديجة حمر، " دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية "، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 53.

3- المرجع السابق، ص: 53.

4- محمد مبارك حجر، " تمويل التنمية الاقتصادية "، معهد الدراسات العربية العالمية، بدون تاريخ النشر، ص: 247.

أو استثمارات غير مباشرة في سوق الأوراق المالية، ولهذا النوع مخاطره على الاقتصاد الوطني كما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا في 1998.

3- القروض الخارجية: تتمثل في تحويل الموارد المالية من الجهة المقرضة إلى الجهة المقترضة، وتعقدتها الحكومات المقترضة في الدول النامية مع حكومات أخرى أو مع هيئات دولية أو إقليمية أو مع أشخاص طبيعيين ومعنويين، وعلى هذا الأساس تصنف القروض الأجنبية إلى:

اعتمادات المستوردين، اعتمادات المصدرين، قروض الشركات القابضة، قروض البنوك التجارية والدولية، القروض الرسمية وقروض المنظمات الدولية.

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية

تواجه التنمية الاقتصادية الكثير من العراقيل، وفي الحين الذي تواجه فيه الدول أو المؤسسات مشاكل ومعوقات مختلفة ومتنوعة فإن هذه الدراسة لن تقوم بطرح جميع هذه المعوقات وإنما ستحصر نفسها في المعوقات الرئيسية التي تحد من قيام هذه الدول ومؤسساتها بدورها التنموي بفاعلية والتي نذكر من بينها:

أولاً: المعوقات الاقتصادية: تواجه الكثير من الدول النامية مشاكل اقتصادية عديدة من أهمها⁽¹⁾:

- انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاض في المستوى المعيشي والذي يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية والذي بدوره يؤثر على المستوى الصحي، وهذا الأخير يسبب انخفاض في مستوى إنتاجية الفرد العامل؛

- انخفاض الدخل الوطني؛

- محدودية المصادر الاقتصادية للدولة؛

- البطالة؛

- السياسة الاقتصادية الغير فعالة.

ثانياً: المعوقات الاجتماعية

بالنسبة للعوامل الاجتماعية، فالتنمية نفسها أسلوب العلاج لمشاكل المجتمع، فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فإن هذا طبيعي يؤدي إلى تهيئة وجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، كما أن السكان في عدد كبير من البلدان الأقل تطوراً غالباً ما يرغبون في الحصول على ثمار التنمية الاقتصادية دون أن يكونوا مهيين لتنظيم وتشغيل نظام اقتصادي متطور⁽²⁾، ولعل أهم أسباب ذلك الوضع هو الجهل وتدني المستوى التعليمي في تلك البلدان حيث الأمية متفشية بشكل واسع، والسكان لا يملكون غير خبرة قليلة بالعمل ضمن ظروف أو حالات اقتصادية متطورة هذا بالإضافة إلى التباين الاجتماعي بين طبقات المجتمع من النواحي الدينية والفكرية والعرقية.

1- حربي محمد موسى عريقات، " مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي "، دار الفكر، عمان، 1992، ص: 36.

2- محمد صالح تركي، " مقدمة في اقتصاد التنمية "، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص: 46.

ثالثا: المعوقات السياسية

تتأثر التنمية الاقتصادية بالظروف السياسية، لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في بعض الدول النامية يشكل عائقاً أمام عملية التنمية⁽¹⁾، فيتطلب ذلك اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية وتحقيق الاستقرار السياسي للدولة وهذا حتى تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجياً، لذلك يتطلب توفير سياسة تنموية قادرة على إدارة المجتمع وإدارة اقتصاد الدولة.

رابعا: المعوقات الأمنية

غالباً ما تؤدي حالة عدم استقرار الأمان إلى عدم تشجيع الاستثمار خاصة في القطاعات الحساسة ومن ثم إعاقة التنمية الاقتصادية، مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار أموالهم وبالتالي فكلما كان البلد أكثر استقراراً وأماناً كان تكوين رأس المال أكبر⁽²⁾. هذا بالإضافة إلى التهديدات الخارجية والحروب، وبالتالي فإنه في ظل غياب الأمان تواجه التنمية الاقتصادية مخاطر عديدة ومن أهمها:

- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- عدم اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلحاق الأذى بالسياحة؛
- تعرض المنشآت الاقتصادية للتخريب؛
- النزوح الريفي نحو المدن بسبب انعدام الأمان في المناطق النائية.

1_ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص:46.

2_ عميرة اسماعيل، " دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص:45.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية، أو رفع مستوى الدخل والمعيشة للمواطنين المحليين، والحقيقة أن للوحدات المحلية دوراً مهماً في عملية التنمية، من خلال ما تقوم به من أنشطة وتنفيذ لبرامج مختلفة على المستوى المحلي التي تعتبر مكملة لبرامج الحكومة على المستوى الوطني.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص عمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، ونظراً لأهمية التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين.

أولاً: تطور مفهوم التنمية المحلية

منذ أواخر القرن العشرين شهدت الدول النامية للعديد من البرامج والمشروعات التي كانت تهدف إلى النهوض بمعدلات التنمية وأيضاً تسليط الضوء على أهمية تطوير الريف⁽¹⁾، ولقد استخدمت في هذا الإطار مفاهيم ومصطلحات عديدة، حيث أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية والمحلية في عام 1944 مصطلح تنمية المجتمع، وهذا عندما تداعت الضرورة في إفريقيا الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة.

وقد تزامن مفهوم تنمية المجتمع مع مفهوم التنمية المحلية، الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج والسكان... الخ حيث أنه ووفقاً لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف السبعينيات، كان أكثر من 80% من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة خاصة في هذه المجالات المذكورة مقارنةً بالمدن نتيجة هذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جيدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالية والإسكان، ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية، حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية؛ من هنا أصبحت التنمية محلية (ريفية أو حضرية أو صحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولاً إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة.

1 عبد المطلب عبد الحميد، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"، دار البصائر للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001، ص: 14-15..

ثانيا: تعريف التنمية المحلية

تعدد تعريفاتها وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية، واللامركزية الإدارية... إلخ. فعرفت التنمية المحلية بأنها: " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة"⁽¹⁾.

وتعرف أيضا بكونها: " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشي لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة"⁽²⁾.

وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها: " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات (الدولة) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع"⁽³⁾.

وفي تعريف آخر هي " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً"⁽⁴⁾.

إذن فمن خلال هذه التعريفات يمكن لنا القول أن التنمية المحلية هي: " عبارة عن عملية يمكن من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية و الجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية إلى أعلى المستويات من الرفاه لتلك المجتمعات "

كما يمكن استخلاص بعض الخصائص المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل فيما يلي⁽⁵⁾:

- أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية؛
- أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضي عنها إلى أوضاع أخرى جيدة؛
- التغيير من وضع معين إلى وضع أحسن.

1_المرجع السابق، ص: 13.

2_سمير محمد عبد الوهاب، " الحكم المحلي والتنمية المحلية "، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص: 21.

3_ بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، " مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها "، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول: التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريش، يومي 14- 15 أبريل 2008، ص: 02.

4_ موسى رحمان، وسيلة السبتي، " واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة.

5_رشاد أحمد عبد اللطيف، " الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي "، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص: 19.

ثالثاً: أهداف التنمية المحلية ومؤشرات قياسها

للتنمية المحلية أهداف تسعى كل الدول إلى تحقيقها، كما لها مؤشرات تساهم في تقييم مدى تقدم الدول والمحليات في مجال تحقيق التنمية المحلية بشكل فعلي.

1-أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن تقسيمها في ثلاث مجموعات وهي:

أ-أهداف اجتماعية: تهدف التنمية المحلية من منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال⁽¹⁾:

-تحسين مستويات المعيشة من صحة، وذلك بفرض معايير للهواء والماء تهدف إلى تحقيق حماية الصحة للبشر، وضمان الرعاية الصحية للطبقة الفقيرة، تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمالات المعيشية.

-ضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع، من خلال توفير الخدمات في مختلف المجالات التعليمية والتربوية والتدريب المهني، بغية خلق الإنسان الذي لا يقف مكفوف الأيدي أمام ما يدور حوله من عبث وتلويث للبيئة بل يقوم بدور فعال في توجيه النصح والإرشاد الصحيح لكيفية التعامل مع البيئة ومواردها وعناصرها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة ورفع مستوى الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، ويجب مراعاة أن ذلك لا يكفي وحده بل يتطلب إحداث تطوير في قيم الإنسانية ليتيح لهم فرصة التكيف مع الظروف الجديدة وأن يكون هذا التطور ديناميكياً ليتلاءم مع سرعة التغير والتأقلم مع الآلات الجديدة ذات التكنولوجيا العالية نسبياً.

-استحداث مناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في سياستها واستراتيجياتها الترقية والتنمية.

-الاهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق غير المراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة، وتوسع الأحياء العشوائية، وانتشار الأمراض الاجتماعية كالشرد والتسول والإجرام⁽²⁾، وذلك بسبب تفاوت مستويات المعيشة ومعدلات الازدهار والتي لا يمكن التخلص منها إلا من خلال تنمية المناطق الريفية؛

-كما تهدف التنمية المحلية إلى مواجهة التوزيع السكاني غير المنظم وغير المدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية، وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية جديدة منخفضة التكلفة وتكون بعيدة عن الضغط السكاني. ويشترط أن تكون هذه المناطق والمدن الجديدة متوفرة على جميع المرافق الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح بالعيش والإنتاج والاستثمار؛

1- أحمد تي، نصر رحال، " إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول:

التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، يومي 7- 8 أبريل 2008، ص: 23.

2- شريقي عمر، " الإطار العام للحماية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية"، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول: التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)،

معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريش يومي 14- 15 أبريل 2008، ص: 02.

-وتسعى التنمية المحلية كذلك في مضمونها إلى محاربة كل أشكال الفساد والانحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي وعدم حصول الفوارق والطبقات وكذلك العمل على وضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الفئات المكونة للمجتمع الواحد هذا من ناحية ومن ناحية أخرى توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع وإعطاء الفرصة لكل الفئات لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي والوطني.

ب- أهداف اقتصادية

-إن التنمية المحلية بمنظورها الاقتصادي تهدف إلى قيام اقتصاد محلي متعدد الأطراف⁽¹⁾ يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها مثل ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء لمواد البناء والطاقة سواء في مجال الصناعة أو الاستعمال المنزلي؛
-توفير وسائل النقل والمواصلات اللازمة لسهولة نقل عناصر الإنتاج، وتخفيض تكاليف الإنتاج واستغلال الموارد المحلية والقدرات المتاحة ومنع هدر الطاقات للوصول إلى متطلبات الاستدامة؛
-إن التنمية المحلية تهدف إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية⁽²⁾، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والوطني؛

-كما تسعى إلى الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية، التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب الاقتصادي وإعطاء الفرصة للمؤسسات المالية من البنوك وشركات التأمين للمساهمة في تمويل هذه المشاريع؛
-كما نجد أنها تهدف إلى خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من أجل إعطاء الدفعة الحقيقية للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة.

2 - مؤشرات قياس التنمية المحلية: تساهم مؤشرات قياس التنمية المحلية في تقييم مدى تقدم الدول والمحليات في مجال تحقيق التنمية المحلية بشكل فعلي، وهذا ما يبنى عنه من استراتيجيات وقرارات اقتصادية واجتماعية بيئية وسياسية وهذا إما على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى على الصعيد العالمي.
لقد تطورت مؤشرات التنمية مثل تطور مفهوم التنمية تقريبًا، فبعدما كانت مجرد قياسات اقتصادية أصبحت وفي ظل المنهج التنموي الجديد شاملة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية.

1_أحمد شرقي، " تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد40، 2009، الحملة من الموقع www.ulum.nl تاريخ التحميل: 19-12-2014.

2_نورين بومدين، " دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة"، مداخلة ضمن المنتدى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية نوار للأشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، يومي 3-4 مارس 2008، ص: 08.

إنّ التنمية المحلية هي عملية جزئية مستنبطة من التنمية المستدامة تتم على مستوى جزئي من محيط هذه الأخيرة وبالتالي يخضع قياسها تقريباً لنفس المؤشرات التي تخضع إليها التنمية المستدامة وقد صنفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذه المؤشرات إلى نوعين⁽¹⁾.

أ- مؤشرات المصدر: هي تلك التي تقيس مستويات التغير، في الأصول الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، حيث تقيس نوعية الهواء، والتغير في الموارد المائية والتغير في استخدام موارد الطاقة، والتغير التكنولوجي والتغير في رأس المال البشري وفي الإنفاق على الاستثمار.

ب- مؤشرات النتيجة: وتشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته، وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل. وقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات قياس التنمية المستدامة بشكل شامل ودقيق، ولكن نجد أبرز تلك المحاولات كانت تلك التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة أين اقترحت 59 مؤشراً. تصنف إلى أربعة جوانب رئيسية وهي: اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، ولكن لصعوبة تطبيق كل هذه المؤشرات على التنمية المحلية فإننا اكتفينا بالاعتماد على المؤشرات الموضحة في الجداول التالي:

1- سهام حرشوف وآخرون، " الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها "، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: التنمية المستدامة والكفاءة المستخدمة للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، يومي 7- 8 أفريل 2008، ص: 10.

الجدول رقم (I -2): المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المحلية.

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
مؤشر المساواة الاجتماعية	مؤشر الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
	مؤشر البطالة	نسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل.
	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي	معدل أجرة المرأة بالنسبة لأجرة الرجل.
	مؤشر جيني لتوزيع الدخل	العدالة في توزيع الدخل.
مؤشر الصحة العامة	مؤشر حالة التغذية	الحالات الصحية للأطفال.
	مؤشر الوفاة	معدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات.
	مؤشر الاصحاح	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.
	مؤشر الرعاية الصحية	نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية.
مؤشر التعليم	مؤشر مستوى التعليم	نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.
	مؤشر محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.
مؤشر السكن	مؤشر السكن	نصيب الفرد من مساحة البيت، أي الفرد/م ²
مؤشر الأمن الاجتماعي	مؤشر الأمن الاجتماعي	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة.
مؤشر النمو السكاني	مؤشر النمو السكاني	معدل النمو السكاني/ السنة.

المصدر: شببيدياب، " التنمية المحلية في لبنان"، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، 30 أكتوبر - 01 نوفمبر 2007 المحمل من الموقع:

<http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia6.pdf> تاريخ التحميل: 2014/12/19. ص: 06.

يبين لنا الجدول أعلاه مختلف المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي والتي بينها الجدول من خلال ثلاث خانوات تبين الخانة الأولى المؤشر الكلي الذي يقاس المؤشرات الكلية، أما الخانة الثانية فتعطي المؤشرات الجزئية التي تشرح المؤشر الكلي والتي تشرح فيه كيفية قياس كل مؤشر جزئي للحكم على التنمية المحلية من جانبها الاجتماعي. فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلي مؤشر التعليم الذي يفسره مؤشرين جزئيين رئيسيين وهما مستوى التعليم ومؤشر محو الأمية، حيث يقاس المؤشر مستوى التعليم من خلال الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي، أما مؤشر الأمية فهو يقاس بمعدل نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

الجدول رقم (I - 3) المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المحلية.

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
البيئة الاقتصادية	الأداء الاقتصادي	المعدل القومي للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
	التجارة	يقاس بالميزان التجاري.
	الحالة المالية	قيمة الدين مقابل الناتج القومي الاجتماعي.
أنماط الإنتاج والاستهلاك	استهلاك المادة	تقاس بمدى كثافة استخدام مواد الخام في الإنتاج.
	استخدام الطاقة	تقاس بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.
	إنتاج وإدارة النفايات	كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية.
	إنتاج النفايات الخطيرة	إنتاج النفايات المشعة.
	النقل والمواصلات	المسافة التي يتم قطعها سنويا للفرد.

المصدر: شيب دياب، مرجع سبق ذكره، ص:6.

يوضح لنا الجدول المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي والتي يبينها الجدول فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلي البنية الاقتصادية الذي يفسره ثلاث مؤشرات رئيسية وهي مؤشر الأداء الاقتصادي ومؤشر التجارة ومؤشر الحالة المالية، حيث يقاس مؤشر الأداء من خلال معدل الوطني للفرد، أما مؤشر التجارة فيقاس من خلال الميزان التجاري المحلي، أما المؤشر الثالث فهو مؤشر الحالة المالية ويتزجمه قيمة الدين مقابل الناتج المحلي الاجتماعي.

المطلب الثاني: الركائز الأساسية للتنمية المحلية ومجالاتها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى كل من الركائز الأساسية للتنمية المحلية إضافة إلى مجالاتها وذلك كما يلي:

أولاً: الركائز الأساسية للتنمية المحلية

إن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية، وأتمن هذه الموارد هو العنصر البشري، وإذا ما تجاهلت الدولة وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئ مستمر على التنمية، وهو وجود عنصر بشري يزداد عدداً ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية⁽¹⁾، وعليه فإن تحقيق التنمية المحلية رهين بالاعتماد وتفعيل العناصر التالية:

1- يومين طاشمة، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسبية بن بوعلي شلف، يومي 16- 17 ديسمبر 2008.

1- تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية: أي دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي أنفسهم للنهوض بالتنمية⁽¹⁾ وتحسين مستوى معيشتهم والرقى بنوعية حياتهم وذلك عن طريق:

- تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية؛

- تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية* للإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وفق الأولويات والاحتياجات الجماهيرية؛

- تشجيع منظمات المجتمع المدني كالجمعيات للقيام بمهام إدارة وتشغيل وصيانة مشروعات الخدمات العامة بالوحدات المحلية كأعمال النظافة مثلاً تحت إشراف الجهات الرسمية؛

- التدريب المستمر للقيادات الشعبية المحلية بكافة مستوياتها وفتحها للارتقاء بقدراتهم على القيام بمهامهم في المشاركة الشعبية وتشجيع فرص تبادل الخبرات التنموية ونماذج المشاركة فيما بين القيادات الشعبية؛

- تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية حتى ولو كانت معدة إعداداً جيداً ومزودة بالموارد التكنولوجية والمالية اللازمة، إذ تضمن المشاركة المحلية استمرارية مشروعات التنمية والتخفيض من تكاليفها فضلاً عن أنها تؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري المختص بعملية التنمية، كما يؤدي إلى إحداث تغيير في نسق القيم الاجتماعية السائدة لدى سكان المجتمعات المحلية بشكل يعزز من عملية التنمية.

2- اللامركزية الإدارية والمالية: يهدف تطبيق أسلوب اللامركزية المالية إلى إعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية⁽²⁾، وبما يتفق مع ظروف وإمكانيات كل منطقة ويكون تفعيل اللامركزية باتخاذ الإجراءات التالية:

- إتباع أسلوب لامركزية القرار في ظل مركزية السياسات؛

- العمل على تدعيم التمويل الذاتي لوحدة الإدارة المحلية؛

- البحث عن إعداد تعديلات جذرية في قانون الإدارة المحلية بما يحقق طموحات المجتمعات المحلية نحو اللامركزية، مع إعطاء صلاحيات أوسع لرؤساء المجالس الشعبية، بما يؤكد اقتراب سلطة القرار من المواطن صاحب الحاجة أو المصلحة ويرفع من كفاءة الإدارة المحلية في تحمل مسؤولياتها اتجاه الجماهير.

1_الطيب ماتلو، " التنمية المحلية- معابنات وأفاق "، الفكر البرلماني، العدد 04، أكتوبر 2003، ص: 127.

* يقصد بالمشاركة المحلية أنها العملية التي يمكن من خلالها أن يلعب المواطن دوراً إيجابياً في توجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعه سواء كان ذلك عن طريق المساهمة بالرأي أو الجهد أو المال، وتأخذ هذه المشاركة أحد الشكلين التاليين: المشاركة السياسية من خلال المواطنين المحليين في صنع القرارات السياسية أو المشاركة الإنمائية من خلال إشراك مواطني المجتمعات المحلية في تنفيذ برامج ومشاريع التنمية المعدة لتنمية المجتمعات المحلية.

2_الطيب ماتلو، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

3- تفعيل سياسات التنمية الحضرية والريفية: نشير إلى أن سياسات التنمية الحضرية تشمل إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية وتنمية المدن الحضرية للارتقاء بها وتحسين مستوى معيشة الأفراد بها من خلال إتباع استراتيجية الانتشار المركز لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة في الحيز المأهول حاليًا كمرحلة أولى⁽¹⁾ ثم الخروج إلى الصحراء في المرحلة الثانية، أما أبعاد التنمية الريفية المتكاملة فتتمثل في الآتي:

- تنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية، بحيث يتم تدبير فرص عمل ذات مردود مادي في مشروعات وأنشطة متنوعة بجانب النشاط الزراعي الرئيسي؛
- استغلال الطاقات البشرية خاصة المرأة الريفية وفئة الشباب في إقامة مشروعات صغيرة تتوافق وإمكانيات المجتمع الريفي، من أجل دفع عجلة التنمية؛
- مد شبكة المرافق العامة إلى المناطق الصحراوية والتجمعات الريفية.

4- رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي: من خلال تسير الإجراءات الحكومية وتبسيطها⁽²⁾ (الحكومة الالكترونية محليًا)، من أجل تحقيق الشفافية والمصداقية وتوفير الخدمات للمواطنين في سهولة ويسر وكذا تطوير نظام تحصيل الضرائب من أجل زيادة موارد البلديات إضافة إلى:

- تشجيع مبادرات البلديات في تبني نماذج متميزة في العمل والانجاز التنموي (كمبادرة محور الأمية ومبادرات تنظيم الأسرة... الخ)؛
- بحث إمكانية إصدار تقارير التنمية البشرية للوحدات المحلية في إطار منظومة تنموية شاملة تترجم إلى خطة إنمائية متكاملة تدعيماً لنظام اللامركزية المحلية.

5- دور الجهات الحكومية: المتمثلة خاصة في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية وإعطاء الدعم الكافي وتشجيع المبادرات الفردية وتفعيل المشاركة وتشجيع الاستثمار⁽³⁾.

ثانياً: مجالات التنمية المحلية

لا يمكن حصر مجالات التنمية المحلية وعليه سنقتصر على ما يلي:

1- التنمية الاقتصادية: وهي التي تعني التخطيط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي، الزراعي وغيرها⁽⁴⁾.

1_ محمد نصر مهنا، " أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص: 95.

2_ نذير عبد الرزاق، قراوي أحمد الصغير، " دور الحكومة الالكترونية في تحقيق فعالية الأداء الحكومي "، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 8-9 مارس 2005، ص: 147.

3_ محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

4_ " نظريات التنمية الاقتصادية "، الحملة من الموقع الالكتروني: www.wikipedia.org تاريخ التحميل: 2014/01/12.

2- التنمية الاجتماعية: هي عبارة عن عمليات التغيير الاجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد⁽¹⁾، وهكذا فهي ليست مجرد تقديم الخدمات وإنما تشمل على جزئين أساسين هما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي تعد مسايرة لروح العصر وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات، وعلى الرغم من ارتباطها بالعنصر الإنساني والخدمات المتنوعة المقدمة إليه (تعليم، صحة إسكان...) فهي تتطلب الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، أي أنها لا ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد.

3- التنمية السياسية: تعرف على أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة⁽²⁾، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع مجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إلمامقوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين من أبرز أهدافها نجد:

- تحقيق المواطنة وبناء الدولة القومية؛

- ترسيخ التكامل السياسي (أي التكامل وهو الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم)؛

- تدعيم قدرة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد؛

- زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد؛

- زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية؛

- إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال استنادها إلى الدستور.

4- التنمية البشرية: يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع، كما أنه الهدف من التنمية، هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضاً. وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، والتدريب والتأهيل الذي يضمن تغييراً وتحولاً في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع⁽³⁾، وتنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولاً، وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1990 فإن الأغلبية ترى بتوسيع خيارات الناس، وتكمن هذه الخيارات الأساسية في جميع مستويات التنمية، وهي أنه على الإنسان أن يحي حياة جيدة وصحية وأن يحصل على الموارد اللازمة

1- أحمد مصطفى خاطر، " تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص: 14.

2- أحمد وهبان، " التلخف السياسي وغايات التنمية السياسية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص: 140-141.

3- زكي عبد الرحمان، " قضايا التلخف والتنمية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، بدون سنة نشر، ص: 12.

لمستوى معيشي كريم، فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة، فستضل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993 إلى أن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس تعني استثمار قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق والتنمية من أجل الناس تعني كفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، أما التنمية بواسطة الناس فتعني إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها، وعلى هذا الأساس فإن التنمية البشرية (الإنسانية) المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.

5- التنمية الإدارية: المقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيار والتدريب والترقية واعتزال الخدمة للمديرين بالمشروع⁽¹⁾، وتختلف هذه الوظيفة عن وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة ما يطلق عليه قسم أو إدارة الأفراد، وينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة تركز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة، قدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، قدرة سياسية واعية وموجهة وقدرة إدارية كفؤة ومنفذة، وانحسار أي نوع من هذه القدرات يشل التنمية ويعرقلها.

وعلى هذا الأساس فإن التنمية الإدارية هي تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع الكفاءة وفعالية الأجهزة الإدارية وزيادة قدراتها على العمل الإيجابي المنتج بما يمكنها من إنجاز مهامها، وتحقيق الأهداف المرسومة لها بأقل تكلفة ممكنة وعليه فإن تحقيق التنمية الإدارية الفعلية مرهون بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بالتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.

1- حسين عبد الحميد رشوان، " دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية - دراسة في علم الاجتماع الحضري - " مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية

يتضح لنا أن التنمية المحلية هي جزء من عملية التنمية المستدامة الشاملة والتي تسعى كل الدول والمجتمعات إلى تحقيق معدلات عالية منها، إلا أن تحقيق التنمية المستدامة تسبقه نقطة مهمة ومهمة جدًا وهي التنمية المحلية، وباعتبار أن هذه الأخيرة لها مجموعة من المقومات والمرتكزات التي تقف عندها متطلبات تحقيقها، وتعاني من مجموعة مشاكل ومعوقات التي يجب معالجتها وتصنيفها.

المطلب الأول: مقومات تجسيد التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات والتي تتمثل في:

أولاً: الإدارة المحلية

إنّ التحول في حياة و فلسفة الدولة والميل نحو التوسع في مجالاتها الإقليمية، وكذا التوسع في التطبيق الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية لإدارة التحديات المحلية هو اتجاه لا يمكن تجاوزه وتجاهله في العصر الحديث. حيث تعتبر الإدارة المحلية من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية المحلية.

فهناك اختلاف كبير بين المختصين في مجال الإدارة المحلية حول وضع تعريف موحد وشامل للإدارة المحلية وهذا بسبب تعدد الاتجاهات الذي يحكم هذا المفهوم ومن بين التعريفات التي أعطيت للإدارة المحلية نجد:

تعريف الدكتور عبد المطلب عبد الحميد نظام الإدارة المحلية بكونه "النظام الذي يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له⁽¹⁾، أي أن نظام الإدارة المحلية هو عبارة عن نظام لا يزيد عن كونه جزء من الجهاز الإداري للدولة وهو عبارة عن جزء من السلطة التنفيذية، يعمل في حدود الضوابط التي يقرها قانون إنشائه الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة وبالتالي يكون للسلطة الحق في تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها".

أما الدكتور محمد الصغير بعلي فيرى أنه ذلك "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية هيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية، أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة من السلطة المركزية (الحكومة)"⁽²⁾.

إن هذه التعاريف تقر بأن الإدارة المحلية هي عبارة عن نظام إداري مستقل نسبيا على الإدارة المركزية يعمل على تفويض السلطة من الإدارة المركزية التي تمثلها الحكومة إلى السلطات المحلية التي يكون لها الحق في إصدار القرارات المتعلقة بوحدها المحلية، ولكنها تخضع في الحقيقة لنوع من الرقابة من طرف السلطة المركزية مع الرجوع في بعض الأمور والقرارات إلى السلطة المركزية.

1_ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

2_ محمد الصغير بعلي، "قانون الإدارة المحلية الجزائرية"، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص: 09.

وتقوم الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس فمن ناحية تعطي السلطة المركزية الحق للهيئات المحلية في إصدار بعض القرارات والفصل في بعض الأمور التي تتعلق بشؤون المجتمع المحلي، ومن ناحية أخرى تعتمد الوحدة المحلية لإشراك الجهود الشعبية وإعطاءهم الفرصة لتحمل جزء من المسؤولية وإظهار القدرات والطاقات التي تحقق من خلالها التنمية المحلية. ويعتبر كذلك عنصر الديمقراطية من أهم الأسس التي تقف عندها الإدارة المحلية كوسيلة منها لتحقيق متطلبات التنمية المحلية وإعطاء الفرص للمجتمع المحلي للارتقاء بالوضع الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والثقافية له من خلال حرية إبداء الرأي والمشاركة في الحكم المحلي ودفعهم إلى تحمل مسؤولية تحمل قراراتهم التي يمكن أن تكون وسيلة جد فعالة في توسيع نطاق اختيارات الوحدة المحلية.

وتعمل الإدارة المحلية على رفع معدلات التنمية الوطنية من خلال التحسين من معدلات التنمية المحلية في المجتمع المحلي الذي تنوب عنه، وذلك من خلال⁽¹⁾:

1- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية، وعدالة توزيع التمويل بناءً على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات؛

2- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير؛

3- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات بهدف الوصول إلى التنمية المحلية وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية؛

4- الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية؛

5- الإشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية وتسيير النفايات الحضرية.

ثانياً: المشاركة الشعبية

من المقومات الأخرى التي تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المحلية نجد المشاركة التي تعرف بأنها "الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحقيق أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف"⁽²⁾، وبالتالي فإنها تمثل جهود المواطنين المحليين كأفراد وجماعات للارتقاء بوحدهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات، فالمشاركة الشعبية ضرورية لتحقيق التنمية المحلية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الشعبية الفعالة في إعداد، تنفيذ، مراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية، كما يجب على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدنية، التي تعتبر كدعامة لقرارات الجماعات المحلية، وكوسيلة لتحديث الاقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية.

1_ سعودي محمد، " أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة ولاية المدية) "، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2006، ص: 20.

2_ مشري محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

ثالثاً: التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من أجل تحقيق التنمية المحلية

قبل التطرق لدور التخطيط في تجسيد التنمية المحلية لا بد لنا من تعريفه فالتخطيط هو عبارة "عن وسيلة لاستخدام الموارد بطريقة أكفئ بحيث تعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل"، ويعرف كذلك بكونه "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده من خلال القرارات الرشيدة التي يشارك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته"⁽¹⁾.

إذن فالتخطيط المحلي هو عبارة عن تأطير لمجهودات وزارات الإدارة المحلية في مجال الإصلاحات الإدارية والمالية لعمل البلديات وكذا مجهودات وزارات الإشراف القطاعي الأخرى، وهو بمثابة الإطار المعزز لخدمات النفع العام حيث يحدد خصائص المستقبل للمجتمع المحلي في المدينة المعينة ويعزز من حسن المكان في خلق فرص العمل، المنتج والتخطيط للتطوير العمراني واستخدامات الأراضي، تحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الشرائح في المجتمعات المحلية والمناطق الأقل نمواً من خلال تنفيذ تنمية متوازنة، ومن خلال برامج استهدافية للجهات المحتاجة داخل المحليات لجعل المستقر البشري ملائماً للعيش وجدير بخلق بيئة تفاعلية ثرية ومثمرة تزيد من فخر المواطنين واعتزازهم بالمكان.

رابعاً: التمويل المحلي

يعتبر التمويل من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية بصفة عامة⁽²⁾، وعصب الحياة التي تقف عنده التنمية المحلية فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المحلية المتاحة والتي يمكن توفرها من المصادر داخلية و التي تجسدها الضرائب المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل الداخلي، وهي عبارة عن الأموال التي تحصلها المجالس المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة تصب في أهداف ومبتغيات التنمية المحلية ولتغطية احتياجاتها المالية ونجد أيضاً الرسوم المحلية التي تعبر عن مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كلما تؤدي إليه خدمة معينة - كل مرة - تعود إليه بفائدة وبنفع خاص والفرق بين الرسم والضريبة هو أن الضريبة لا بد أن تفرض بقانون أما الرسوم المحلية لا بد من قرار من الوزير المختص أو مجلس الوزراء يحدد فيه أسس وإجراءات إقرار وحساب الرسوم ذات الطابع المحلي وإجراءات رفعها وتخفيضها، كما نجد التمويل من خلال أرباح المنشآت التجارية والصناعية المملوكة للمحليات وإيرادات الخدمات العمومية وإيرادات الهيئات العامة علاوة على الجهود الذاتية لإفراد المجتمع المحلي، وفي ظل قصور المصادر الداخلية فإن المحليات تتعدى إلى الاعتماد على المصادر الخارجية مثل الإعانات الحكومية التي تمثل ذلك الجزء من الاقتطاعات الحكومية من خزينة الدولة وذلك لغرض الإنفاق على التنمية والتنمية المحلية، لمساعدتها في الاضطلاع بدءاً من اختصاصاتها القانونية، وهي بذلك تهدف إلى تكملة الموارد المحلية الذاتية من أجل هدف معين، وفي ظل قصور الإعانات الحكومية على تلبية الاحتياجات الكاملة للجماعات المحلية خاصة المشاريع الاستثمارية، نجد كذلك القروض التي رخصتها الحكومة المركزية للسلطات المحلية كوسيلة تمويلية لإنجاز هذه المشاريع كالإقراض من البنوك الخاصة العامة... إلخ.

1_ درام البصار، " التكاملية لتخطيط التنمية المحلية المستدامة على مستوى المحافظات والمدن، دراسة حالة قطرية"، تاريخ التحميل 18- 01 - 2014،

الحملة من الموقع: www.U nhabitat.O rg.joinpUpload3074041_darem.ppt

2_ منال محمود طلعت، " الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص: 23.

المطلب الثاني: معوقات تجسيد التنمية المحلية

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية، وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات ومن هذه المعوقات نجد:

أولاً: المعوقات الاجتماعية

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية، نجد مشكل الفقر الذي هو أساس الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية⁽¹⁾، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشد تخلفاً والعمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف إلى تنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب بل يتعدى إلى الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية، فوعي الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية من خلال إنشاء مراكز لتكوين الإطارات الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية والقدرة على إحداث التغيير. ومن المعوقات نجد أيضاً مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة حيث أنها كثيراً ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة (في المجال الزراعي) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات، هذا بالإضافة إلى القيم المجتمعية السلبية التي تمثل الإطار المرجعي لسلوك الفرد والتي تعاني منها المجتمعات المحلية حيث تعتبر حاجز أمام تنمية هذه المجتمعات.

ومن هذه القيم نجد مثلاً: عدم تقدير قيمة الوقت، الانعزالية والتواكل على الغير، عدم الإيمان بالتحديث وضعف شعور الفرد بالمسؤولية الإيجابية نحو هذا المجتمع ذلك أن تنمية المجتمع تتطلب تنظيمًا اجتماعيًا من أجل الصالح العام ولكننا نجد أن مسؤولية هذا الفرد نحو هذا المجتمع منعدمة، وهذا ما يعطل مسيرة التنمية في المجتمع. فعملية تنمية المجتمعات تركز على الدمج بين الجهود الحكومية والأهلية، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع تنفيذ الخطط التنموية حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بأبعادها السياسية والاجتماعية وهذا هو جوهر عملية التنمية.

1- زينبا علي أحمد، " وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر"، ورشة العمل الوطنية حول آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان، بيروت، 2006، ص: 03.

ثانياً: المعوقات الاقتصادية

إنّ أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية، هو مشكل التمويل المحلي، حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة التحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية، وصعوبة تامين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، مقارنة بتنوع وتعدد النفقات⁽¹⁾ وكذا النقائص التي تعرفها الأنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع إلى الاعتماد على القروض والإعانات المشروطة.

هذا بالإضافة إلى مشكل التحولات الاقتصادية وما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي، كارتفاع معدلات الفقر، تدهور مستوى المعيشة، التضخم البطالة والنمو السكاني غير الرشيد وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية، تزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية، وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نقص قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المحلية.

ثالثاً: المعوقات الإدارية

من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق التنمية المحلية على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات⁽²⁾، وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية، وكذا مشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار القرارات والأوامر، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدرّبة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية.

رابعاً: المعوقات السياسية

تعد المعوقات السياسية الصخرة العائرة في وجه التنمية المحلية، والتي تتجسد في السيطرة المركزية العقيمة التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرصة البيئة الخارجية⁽³⁾، إن اللامركزية تلعب دوراً مهماً في نظم الحكم المحلي والوطني، حيث أن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل، حيث أن هذا الجانب السياسي هام لأنه يحقق الديمقراطية بشكل فعال كما أنه يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة، ويؤدي أيضاً إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

1- طيب سليمان مليكة، " إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة "، مداخلة ضمن المنتدى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد

البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية "، المركز الجامعي بالمدينة، يومي 3-4 مارس 2008، ص: 6-7.

2- مشري محمد ناصر، " دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة حالة ولاية تبسة)"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس " سطيف"،

2010 - 2011، ص: 79.

3- الأمين العوض حاج أحمد، ورقة بعنوان " الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية "، الحملة من الموقع:

www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf، تاريخ التحميل: 22-01-2015 .

فغياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية كإلغاء حقها في الانتخابات.... وغياب المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية، يؤدي إلى تنامي المشاكل والآفات مثل زيادة معدل الجريمة، فهذه الأفكار تمثل كلاً متكاملًا وتمثل نوعًا من الإيديولوجيات الجديدة التي تسعى الدول إلى دمجها ضمن أقطارها وأقاليمها من أجل دعم الحرية الشخصية التي تعد من أهم متطلبات التنمية المحلية.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها التنمية المحلية، بداية من دراسة لماهية التنمية الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مرت بها ومختلف التعاريف التي تناولت هذا الموضوع بالإضافة إلى طرق تمويلها.

واستنتجنا أنّ التنمية هي عبارة عن عملية تسعى من خلالها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة للارتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي بما يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية.

ثم قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية التي هي موضوع بحثنا ووجدنا أنّها أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة، ووجدنا أيضاً أنّها تعتمد على بعدين أساسيين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي كما وجدنا أنّها تعتمد على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة، ووجدنا أنّها تقوم على مجموعة من المقومات تتمثل في الإدارة المحلية والتمويل المحلي. بالإضافة إلى المشاركة الشعبية، ووجدنا كذلك أنّها تعاني من مجموعة من المعوقات على الصعيد الإداري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الفصل الثاني:

الاطار النظري للحكم الراشد

تمهيد:

لقد زحرت الأدبيات المعاصرة بجملة من المفاهيم الحديثة التي عكست في مجملها ما يشهده العالم من تحولات وتغيرات كونية شملت العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... إلخ.

ومن بين هذه المفاهيم نجد الحكم الراشد حيث أنه احتل حيزا واسعا حول مضمونه، نظرا لما يدعو اليه من تقليص لدور الدولة وتوزيع الأدوار بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

كما أن مفهوم الحكم الراشد طرح كمقاربة لدراسة شاملة، نظرا لما له من علاقة بشتى مؤشرات ومجالات التنمية، حيث يستعان به في تقييم الأداء التنموي وفي تحديد شروط وآليات تحسينه وذلك نظرا لتعدد أبعاد هذا المفهوم ليشمل كل من المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحتى البيئي والدولي.

وانطلاقاً من هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للحكم الراشد وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحكم الراشد.

المبحث الثاني: فواعل الحكم الراشد، وأبعاده.

المبحث الثالث: إشكالية العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحكم الراشد

لقد شاع استخدام مصطلح الحكم الراشد مؤخرًا في الخطابات السياسية، وأصبح التعبير عنه كشرط جوهري لتحقيق التنمية، ومواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في ظل التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، وفي هذا الصدد سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور الحكم الراشد وكذا مفهومه وأسس ومقومات الحكم الراشد.

المطلب الأول: نشأة وتطور الحكم الراشد

إن كلمة الحكم مشتقة من الفعل اليوناني Kebeman وهي تعني توجيه⁽¹⁾. كما ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر مرادف لمصطلح (الحكومة) ليستعمل سنة 1679، في نطاق واسع عن "تكاليف التسيير" ثم كمصطلح قانون سنة 1978، وبناءً على هذا الأساس ليس هناك شك في الأصل الفرنسي للكلمة⁽²⁾. ومع بداية الثمانينات استخدم من طرف المنظمات المالية الدولية وخاصة من قبل البنك الدولي، إلا أن الأستاذين "جيمس ماش" و"جوهان أولسن" استخدموا هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية وهذا عندما نشر كتابا يحمل عنوان "اعادة اكتشاف الهيئات" الذي نشر عام 1989 في الولايات المتحدة الأمريكية وتساءلا من خلاله الباحثان عن كيفية تحديث المنظمات وتكييف الاستراتيجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة وربط ذلك كله برشادة الحكم⁽³⁾. ثم أضيف له صفة "الجيد" ليصبح "Bonne gouvernance" وترجم الى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: الحكم الراشد أو الرشيد، أو الصالح أو الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هي الحكم الراشد أو الحكم الجيد الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005⁽⁴⁾. ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية⁽⁵⁾.

1_ أنار أمين، "محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول"، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، ص: 04.

2_ عاشور عبد الكريم، "دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الو.م.أ والجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري- قسنطينة -، 2010، ص: 05.

3_ محمد خليفة، مداخلة بعنوان "اشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر"، جامعة جيجل، ص: 01.

4_ فرج شعبان، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر(2000-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص: 03.

5_ فارس رشيد البياتي، "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 08.

وفي عام 1989 قدم البنك الدولي لأدبيات التنمية تقرير عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بعنوان "افريقيا من الأزمة الى النمو" وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الادارة الحكومية.

وفي النصف الثاني من التسعينات تم التركيز على فعالية المساعدات، مما أدى الى المطالبة بإعادة تأهيل الأداء العمومي والذي كان بمثابة العودة لدور الدولة، كما اقترحت المؤسسات المانحة على الدول المقترضة تدابير خاصة بإنشاء قواعد ومؤسسات توفر اطار يمكن التنبؤ به وشفاف لتصرف الشؤون العامة ويقدم المسؤولين للمحاسبة.

ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي، فان العديد من المؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات الاقليمية والمؤسسات العلمية المختصة، بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بدرجات متفاوتة وجاءت بعضها أكثر جرأة من البنك الدولي حيث نادى بضرورة إصلاح نظم الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الانسان كمكونات أساسية للحكومة الرشيدة، في حين اكتفت بعض المؤسسات على وضع تعريفات للحكم الراشد ينسجم مع المنهج الفكري الخاص بها والأولويات المرتبطة بسياق عملها وأهدافها.

وسرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم في حقبة التسعينات، وارتبط بعدد من المناهج الأخرى كالعمولة والتحول الديمقراطي والخصوصية والمجتمع المدني، ومن هنا ظهرت دعوة الهيئات المانحة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدول النامية بإحداث تغييرات جوهرية في هيكلها السياسية والادارية واعادة صياغة أطر الحكم فيها، كشرط لتحقيق التنمية وامتدت مناقشة الحكم الراشد من مؤسسات الدولة الى مؤسسات القطاع الخاص الذي شمل قطاع التجارة والصناعة والبنوك وغيرها، ولقد مهد هذا الاهتمام الواسع لمفهوم الحكم الراشد الطريق لتطور أدبياته بسرعة. فمع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين برز هناك العديد من التعاريف الخاصة بالمفهوم على غرار طرح برامج الأمم المتحدة الانمائي عام 1997 الذي هدف الى تغيير دور الدولة، والاعتراف بدور الفاعلين المتعددين والتوجه الفعال نحو التعامل في اطار المشاركة مع قضايا وتحديات التنمية البشرية.

وعلى اثر هذا التطور تشكل مدخل جديد للحكم الراشد أكثر اتساعا من مدخل البنك الدولي يتركز على تبني أنماط من علاقات القوى السياسية والاقتصادية والإدارية ذات أطر أكثر تفاعلا وتكاملا بين كافة شركاء التنمية، وفي اطار هذا المدخل الواسع تجاوز مفهوم الحكم الراشد كونه أداة لمحاربة الفساد الاداري والمالي فقط ليشمل محاربة الفساد السياسي ودعم تعزيز المشاركة السياسية.

وبعد هذا التحول التدريجي لمفهوم الحكم الراشد حدث هناك تحولا واسعا على المستوى العالمي وعلى نطاقات ومستويات مختلفة شملت الشركات والمؤسسات، ففي سنة 2000 تم اضافة بعد جديدا للحكم الراشد وهو القدرة على التنبؤ، حيث قدم هذا الأخير في ضوء الأزمات المالية في نهاية التسعينات من القرن الماضي الأمر الذي أدى إلى ضرورة إدخال تحسينات في ادارة الشركات والنظم المالية والمصرفية⁽⁴⁾.

1_ شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص: 04-05.

المطلب الثاني: دوافع وأسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد

تعود دوافع وأسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى عدة عوامل سياسية راجعت إلى تغير موازين القوى في العالم، وكذا دور الدولة وخصوصاً مع ظهور مصطلح العولمة، ومن هنا يمكن إيجاز أهم دوافع وأسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد فيما يلي:

أولاً: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد سواءً من الناحية العملية أو من الناحية النظرية، وخصوصاً في ظل اخفاقات تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدت إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات مما أدى كذلك إلى عدم وجود الرضا من طرف مجموعات المجتمع المدني، حيث أن هذا المفهوم طرح في صياغات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أهم الأسباب:

1- الأسباب السياسية: وتتمثل فيما يلي:

- خصوصية المنطقة العربية بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم حيث أن إدارة الحكم أضعف في هذه المنطقة من كل مناطق العالم الأخرى وهذا ما بينته دراسة البنك الدولي⁽¹⁾؛
- استمرار ظاهرة الدولة الأمنية والتي تعتمد على الأساليب القمعية وتضييق مجال الحريات السياسية والاعلامية⁽²⁾؛
- غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على التعاقد بين الحاكم والمحكومين ويتأسس على المواطنة والحقوق والواجبات، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن، وقيام الدولة على أسس العصبية والتضامات القبلية والطائفية والجهوية والدينية وغيرها مما يسبب أزمة شرعية لكثير من هذه الأنظمة، ويجرم المواطنين من حقوقهم، فتقدم الدولة الخدمات وكأنها هبات ممنوحة من الحاكم وليست حقوق للمواطن؛
- العولمة وما تضمنه من تزايد دور المنظمات غير الحكومية، عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق، عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان... إلخ⁽³⁾؛

1- يوسف أزروال، "الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التنظيم

السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة -، 2009، ص: 11.

2- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص: 108.

3- يوسف أزروال، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

- إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا عامة إلى أزمة الحكم Crise de la Gouvernance وهذا ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تأسس لمفهوم الحكم الراشد مثل الشفافية المساءلة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان، تقليص دور الدولة وخفض النفقات العامة اللامركزية⁽¹⁾؛

- عدم الاستقرار السياسي حيث تعاني معظم دول العالم من شدة وطأة الصراعات الداخلية حيث تنتج هذه الصراعات عن أزمات اقتصادية وتدهور الوضعية الاجتماعية والفتن الطائفية.... إلخ، إلا أن العامل الأساسي الذي أثر على استقرار الدول هو عدم فسح الأنظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية من أجل المشاركة في الحكم واختيار من يمثلهم داخل المجالس الشعبية وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان وعرقلة تطوير منظومة القيم الديمقراطية (المشاركة، الانتخابات التداول السلمي على السلطة.... إلخ)⁽²⁾.

2- الأسباب الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- الانتقال من التركيز على الدولة والتنمية إلى الاهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية في القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، حيث أعتبر هذه الأخيرة كشرط للإصلاح الاقتصادي والوصول إلى التنمية، إضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي المؤسسي والاقتصادي؛

- ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية، زيادة على ارتفاع مستويات الفقر، وضعف القدرة الشرائية، وتدهور ميزان المدفوعات، وانخفاض كفاءة البنية الأساسية حيث تتأثر هذه المؤشرات بحركة الأسعار النفطية، إذ أن الدول المصدرة للنفط معرضة لتراجع كبير في معدلات نموها الاقتصادي مقابل استفادة الدول المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره، علما أن الدول المستوردة والمصدرة معا تتأثر بتراجع التجارة الدولية وحركة السياسة العالمية وتناقض تحويلات العاملين في الخارج⁽³⁾؛

- سيادة مجموعة من الظواهر الاقتصادية في عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي كشفت عن ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية، وهذا ما جعل فكرة الحكم الراشد تزداد بلورة وتطورا ومن بين أهم هذه الظواهر ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد كانت هذه الظواهر أكثر حدة على الدول النامية، ما أدى إلى عدم استقرارها الاقتصادي وكان سببا في ارتفاع معدلات تضخمها ومديونيتها، وقد انعكس ذلك على القدرة الشرائية وزيادة حدة الفقر بها؛

1- رضوان بروسي، " الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج العقيد الحاج لخضر- باتنة-، 2008-2009، ص: 122.

2- حسين عبد القادر، " الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان -، 2012، ص: 20.

3- المرجع السابق، ص: 21-22.

- السرعة التي تخطو بها عملية العولمة والمتمثلة في زيادة تحرير تجارة السلع والخدمات، وبشكل خاص الخدمات المالية، وما ولدته العولمة من ترابط بين الاقتصاديات الدولية من جهة، وطبيعة العدوى التي تتمتع بها الأزمات المالية من جهة أخرى بحيث أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل احتواء هذه الأزمات ومنعها من الانتشار خارج حدود الدولة أو حتى الاقليم؛

- تعثر العديد من برامج التكيف والاصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من الدول النامية، والسبب في ذلك يرجع الى انتشار الفساد الداخلي وضعف المؤسسات في تلك الدول، ما دفع بالمؤسسات الدولية الى التأكد من أن الحكم الراشد هو السبيل الوحيد لإنجاح مثل تلك الاصلاحات⁽¹⁾.

3- الأسباب الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

- اهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية وإهمال القضايا الاجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية ومشاكل قطاعي الصحة والتربية؛

- تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية؛

- عدم قدرة الدول المتخلفة على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي نتيجة الانتشار الواسع للجهل والامية؛

- الانفجار السكاني وبرز الزيادة الضخمة في عدد السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات المختلفة والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مما استدعى إحداث تطوير في نظم الادارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية على السواء⁽²⁾.

ثانيا: مفهوم الحكم الراشد

فكرة واصطلاحا تم اعطاء أكثر من معنى للحكم الراشد أو الحاكمية، نتيجة لإختلاف التفسير والفهم والمدلول للمصطلح بين الكتاب والمفكرين⁽³⁾، وقبل الحديث عن مفهوم الحكم الراشد لابد أن نقف عند تحديد مفهوم الحكم من حيث اللغة والاصطلاح.

1- التعريف اللغوي للحكم: وفقا للمعجم الوسيط فإن كلمة الحكم مشتقة من الفعل الثلاثي "حكم" أي بمعنى قضى، ويقال حكم له، وحكم عليه، وحكم بينهم، فالحكم إذن هو القضاء بين الناس⁽⁴⁾ ويعني الحكم أيضا " العلم

1_ فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص: 06-07.

2_ حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

3_ رواية توفيق، " الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص: 28.

4_ بلخير آسيا، " ادارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق(الجزائر النموذج 2000-2007)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة

الماجستير، تخصص رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر -، 2009، ص: 21.

والتفقه" أي العلم العميق بالقواعد القانونية وبتفسيرها مما يبين أن المعيار في الحكم هو اعمال القواعد القانونية وتفسيرها. كما يعني الحكم كذلك "الحكمة" مما يتيح المجال لاعتباره مبادئ سامية أو المصلحة العامة في القضاء، وهو أحد معاني الحكمة، والمحكمة هي هيئة قضائية تتولى الفصل بين النزاعات، والحكومة تعني رد الرجل عن الظلم ولكنها تستخدم حديثا بمعنى الهيئة الحاكمة، والأصل في الحكومة هو الرد عن الظلم وإقامة العدل، والحاكم هو من نصب للحكم بين الناس وينطوي التنصيب من قبل آخر⁽¹⁾.

وهكذا تضم اشتقاقات هذا المصدر الواحد البسيط حكم كل مفردات نسق الحكم المعاصر تقريبا وتقييمه على دعائم نبيلة من العلم والعدل والحكمة.

2- التعريف الاصطلاحي للحكم : فكلمة الحكم تعني " ممارسة السلطة وادارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتوجيه تطوره الاقتصادي والاجتماعي ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص".

وعرف الحكم أيضا على أنه " بذل جهد معين لتحقيق اجماع ووافق في اطار تسيير الشؤون العامة".

كما عرف بالمعنى الواسع على أنها "التقاليد والهيئات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما"⁽²⁾.

فمفهوم الحكم يعبر عن " منظومة شاملة في المجتمع تشمل بالإضافة الى أجهزة الدولة الرسمية مختلف المنظومات المجتمعية والمؤسسات غير الرسمية الربحية وغير ربحية وبهذا المعنى يعبر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية"⁽³⁾.

3- تعريف الحكم الراشد:

أ-تعريف البنك الدولي: حيث أن البنك عرف أسلوب الحكم على أنه "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة " ومع بداية التسعينات حاول خبراء البنك الدولي تطوير تعريفات أخرى أكثر دقة للمفهوم، فعرف في الدراسة التي أجراها البنك عام1992عن أسلوب الحكم والتنمية بأنه "أسلوب ممارسة القوة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية"⁽⁴⁾.

فالبنك قد نظر الى الحكم الراشد كمرادف لفكرة تطوير الادارة، خاصة بعد خبراته التنموية في العالم الثالث التي جعلته يعتقد أن الفشل في تحقيق النتائج المرجوة، رغم الاصلاحات القانونية وحسن تحسين البرامج والمشاريع التي يمولها، يعود الى أن هذه البرامج والقوانين في الواقع تصطدم بعدم الالتزام بها وبإعاقة تنفيذها، وبالمثل فإن الفشل في اشراك المستفيدين والتأثر بتصميم وتنفيذ المشاريع يؤدي الى حد كبير الى تقليص مدى ادامتها واستمراريتها في المستقبل، لذا فإن الرشادة

1- تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، 2002، ص:102.

2- بلخير آسيا، مرجع سبق ذكره، ص:24.

3- عبد الرزاق مقري، " الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد "، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص:16.

4- رواية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص:28.

الادارية هي من وجهة نظر البنك أساسية لخلق وادامة البيئة الداعية للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الاقتصادية الفعالة⁽¹⁾.

ولقد قدم البنك وصفا للحكم السيء بأنه⁽²⁾:

- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة بين المال العام والمال الخاص ويستغل الموارد العامة في المصالح الخاصة؛

- الحكم ينقصه الاطار القانوني ولا يطبق حكم القانون، حيث تطبق القوانين تعسفيا، ويعفي المسؤولون أنفسهم من تطبيق القوانين؛

- الحكم الذي لديه كم كبير من المعوقات القانونية والاجرائية أمام الاستثمار الانتاجي مما يدفع نحو أنشطة الربح الربيعي والمضاربات؛

- وجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها للسياسات بشكل خاص؛

- وجود الفساد وانتشار آلياته وثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد؛

- اهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به، مما يدفع الى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الانسان وسيادة التسلط.

ب- تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية: يقترب تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية من التعريف السابق للبنك الدولي، إذ تعرف مفهوم أسلوب الحكم على أنه "أسلوب ممارسة التخصيص السلطوي للقيم من قبل الحكومات في ادارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية" وتعرف الحكم الراشد على أنه "ممارسة القوة بواسطة المستويات المختلفة للحكومة بأسلوب يتسم بالفعالية، الأمانة، الانصاف، الشفافية والمساءلة"⁽³⁾.

ويختلف تعريف الوكالة الكندية عن تعريف البنك الدولي بأنه يقتصر على ممارسة القوة على الحكومات فقط دون غيرها من الفاعلين.

ت- تعريف تقرير التنمية الانسانية: وفقا لتقرير التنمية الانسانية العربية (2002) فإن الحكم الراشد هو "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الانسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية

1- زهير عبد الكريم الكايد، "الحكمانية قضايا وتطبيقات بحوث ودراسات"، القاهرة، 2003، ص:14.

2- بورغدة وحيدة، "حقوق الانسان واشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الانسانية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التنظيم السياسي والاداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص:63-64.

3- "أدبيات الحوكمة"، برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة بالتعاون مع وزارة الدولة للتنمية الادارية، ص:14-15، محملة من الموقع <http://www.ad.gov.eg/Admin/Editir.Docs/>، تاريخ التحميل 2015-03-05.

والسياسية، ويسعى الى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"⁽¹⁾.

ث- تعريف لجنة الحكم العالمي: تعرف على أنه "مجموعة من الطرق والأساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص من أجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة على أساس من التعاون والتوفيق بين المصالح وتلك المتنازع حولها من أجل الخير العام"⁽²⁾.

ومنه نجد أن هذه اللجنة تعرف الحكم الراشد باعتباره عمل مشترك بين فواعل متعددة(مؤسسات غير رسمية، مجتمع مدني).غير أن هذا التعريف جاء غامضا، لم يميز بين نمط التسيير العمومي ونمط التسيير الخاص للشؤون العامة، فهو وسيلة لتمير عوامة القيم والمبادئ التي تقوم عليها المقاربة الليبرالية الجديدة المنادية بضرورة الانفتاح نحو اقتصاد السوق⁽³⁾.

ج-تعريف البرنامج الانمائي: كما يعرفه برنامج الإنمائي على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والادارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحهم"⁽⁴⁾.

ج-تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد: وبالنسبة للجزائر فقد ظهر مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06-06⁽⁵⁾ المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في فصله الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية حيث عرفه بأنه:

"الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في اطار الشفافية" كذلك

تحدث عنه في المادة 11 من نفس القانون، وذلك في اطار تسيير المدينة، حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة؛

- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها؛

1_ محمد محمود العجلوني، " أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية "، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، مركز الاقتصاد والتمويل الاسلامي، 09-11-2013، ص:04.

2_ خلاف وليد، " دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري- قسنطينة-، 2010، ص:24.

3_ بلخير آسيا، مرجع سبق ذكره، ص:39.

4_ رواية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص:28.

5_ قانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، المؤرخ في 12 مارس 2006، العدد 15، الجريدة الرسمية، الجزائر، ص: 16-17.

والملاحظ إذا من خلال هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الراشد النتائج التالية:

- أنه بالرغم من اختلافها غيراتها تتفق ضمناً أن الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والمواطنين.

- يتطلب الحكم الراشد تضافر قوى الأطراف الثلاث الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص.

المطلب الثالث: أسس ومقومات الحكم الراشد

لقد اعتمد البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي جملة من الأسس والمقومات لدراسة أنظمة الحكم وتحديد مواطن الضعف فيها واقتراح ما يجب لترشيدها، وسنحاول التعرف على طبيعة الأسس ومقومات الحكم الراشد كما يلي:

أولاً: أسس الحكم الراشد

إنّ الأسس النظرية للحكم الراشد تعبر عن مجموعة من المؤشرات، والتي اعتمدها كل من "البنك الدولي" و"برنامج الأمم المتحدة الانمائي" لدراسة أنظمة الحكم وتحديد مواطن الضعف فيها، وفي هذا الاطار سنحاول التعرف على الأسس النظرية للحكم الراشد التي يقوم عليها كل من البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة.

1-أسس الحكم الراشد حسب البنك الدولي

انطلاقاً من تعريف الحكم بوصفه مجموعة من التقاليد والمؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد ما، فإن أسس الحكم الراشد تشمل ما يلي:

- العملية التي بواسطتها يتم اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها ويتكون هذا المعنى من الرأي والمساءلة (Voix et Responsabilité)، العنف السياسي وللاستقرار (Instabilité et Violence Politique) حيث يتم قياس كل من قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكومات وكذا مساءلة أصحاب السلطة ومن جهة أخرى قياس مدى امكانية تفويض الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية.

- مدى قدرة الحكومات على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية ويشمل كل من قياس فعالية الحكومة (Efficacité du Gouvernement) من خلال مؤشرات الخدمة العامة، البيروقراطية، الكفاءة لدى الموظفين وكذا الاهتمام بدراسة نوعية التشريعات (Qualité de Réglementation).

- قياس مدى احترام المواطنين والدولة، التي تحكم التسيير الاقتصادي والاجتماعي ويتكون هذا الأساس من حكم القانون (L'état de Droit) ومستوى الفساد (Le Niveau de Corruption)⁽¹⁾، والذي يعرف بأنه: "استعمال السلطة العامة من أجل تحقيق أغراض ذات مصلحة خاصة".

وحدد البنك الدولي كذلك عددا من المؤشرات لقياس نوعية الحكم في تقريره الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهذه المؤشرات نلخصها فيما يلي⁽²⁾:

- مقياس المساءلة العامة والذي يشمل على درجات انفتاح المؤسسات السياسية في البلد، درجة المشاركة، احترام الحريات المدنية، الشفافية، حرية الصحافة.

- مقياس نوعية الادارة والذي يشمل على فعالية البيروقراطية، احترام القانون، الحد من الفساد وطبيعة التشريعات.

2- أسس الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

تدور الأسس النظرية حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية والتي تركز على الأبعاد التالية⁽³⁾:

- التمكين: توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم ومدى امكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات وصنع السياسات.

- التعاون: كل ما يتعلق بالانتماء، الاندماج، التضمينية.

- العدالة في التوزيع: حيث تشمل الامكانيات والفرص إضافة إلى الدخل.

- الاستدامة: التي تعني القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي من دون التأثير السلبي في حاجيات الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

- الأمان الشخصي: الحق في الحياة بعيدا عن الأمراض.

وعلى العموم تجمع التنمية البشرية المقاييس التالية:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛

- الالتحاق بالمدارس؛

- الإلمام بالقراءة والكتابة.

1_ تقرير عن التنمية الانسانية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2002، ص: 106.

2_ حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 36-37.

3_ تقرير التنمية البشرية لعام 2004، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، لبنان: مطبعة الكركي، 2004، ص: 12.

وأُنشئ دليل التنمية البشرية عام 1990 وتم وضع عدة دلائل تهتم بجوانب معينة من التنمية البشرية هي:

دليل الفقر البشري، دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة، مقياس تمكين الجنوسة، وفي عام 2002 وفي تقرير التنمية البشرية تم اعتماد مفهوم جديد هو التنمية الانسانية بدلا من التنمية البشرية حيث تم تحديد المؤشرات التالية:

- الحريات السياسية: القدرة على مراقبة السلطات، وجود صحافة حرة.

- التسهيلات الاقتصادية.

- الفرص الاجتماعية .

- ضمانات الشفافية.

- الأمن الحماي.

إن هذه الأسس لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع إلا من خلال تمتع الدولة بنظام إداري فعال، وسياسة عامة رشيدة، وقطاع خاص ومسؤول ومجتمع مدني قادر على اثبات وجوده في الساحة السياسية.

ثانيا: مقومات الحكم الراشد

تتباين آليات الحكم الراشد أو مقوماته بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي.

1- مقومات الحكم الراشد حسب البنك الدولي: تتمثل مقومات الحكم الراشد حسب البنك الدولي فيما يلي:

-**التضمينية:** هي تقتضي أن الحكم الراشد تضمنيني وليس حصري أو مقصور على عدد من الأفراد والفئات وإدارة الحكم التي تعني المساواة أي أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك بالتساوي مع الجميع.

-**المساءلة:** والتي تعني وجوب مساءلة كل من تم اختيارهم للحكم باسم الشعب سواء على إخفاقاتهم أو نجاحاتهم وتعتمد المقاييس التي تشجع مسؤولي الحكومة على العمل بطريقة صادقة وفعالة ونزيهة⁽¹⁾.

ويمكن تحقيق المساءلة من خلال⁽²⁾:

- **المساءلة العامة:** تشترط على كل فرد يعمل باسم سلطة الدولة (سواء كان منتخبا أو غير منتخب) أن يفصح عن أعماله ويفتدها تجاه الشعب، وأن يخضع للعقوبات القضائية أو الادارية أو الانتخابية، في حالة تبين أن أعماله منافية للمصلحة العامة.

1_ حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

2_ تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، " ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا "، البنك الدولي، 2004، ص: 21.

- **المساءلة الخارجية:** أن يساءل المواطنون المسؤولين الرسميين، من خلال التصويت أو حملات الدفاع عن حقوق الشعب أو المراقبة المباشرة للمؤسسات العامة.

- **المساءلة الداخلية:** أن تساءل مؤسسة عامة مؤسسة عامة أخرى، مثلا حينما تدقق المحاكم في مراعاة القوانين للدستور، أو أن يصوت البرلمان ضد السلطة التنفيذية، أوحين تحقق مؤسسات التدقيق المالي في التوريدات المالية لحكومة معينة.

2- مقومات الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الانمائي:

أشارت الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى وجود تسع معايير للحكم الراشد وهي أكثر شمولاً عن باقي المعايير الأخرى وتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- **الشفافية:** وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل راقبتها ومتابعتها، إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، وتتلخص الشفافية في المكونات التالية⁽¹⁾:

- الحصول على المعلومة؛

- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته؛

- الدقة في الحصول على المعلومة.

وعليه يجب على الدول أن تصدر قوانين تهم بحرية المعلومة وتسمح للجمهور ولوسائل الاعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة.

- **المشاركة:** وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الانسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لا بد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادرا على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة.

وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية.

1_ سفيان فوكة، "الحكم الراشد المحلي : بحث في أدوات وقيم التمكين" ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: " اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية والاقليمية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- 12-13 ديسمبر 2010، ص:12.

-**حكم القانون:** يعني أن الجميع حكاما ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، كما يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الانسان وتكون ضمانا لها وحرية الانسان الطبيعية.

-**المساءلة:** هي أن يكون جميع المسؤولين والحكام متخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

-**حسن الاستجابة (الاستجابية):** قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين والعملاء دون تفرقة أو استثناء⁽¹⁾.

-**العدل:** ويقصد به العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالا ورجالا وشيوخا الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي، والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

-**الاجماع:** هو أنّ جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج الى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة فيجب تقليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من اجراءات.

-**المساواة:** وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع أمام القانون وعدم التمييز بينهم لأنهم متساوون في الحقوق والحرّيات والكرامة.

-**الرؤية الاستراتيجية:** فحسب مفهوم الحكم الراشد، فإن الرؤية الاستراتيجية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول⁽²⁾.

1_ حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:31.

2_ نصر الدين لباب، " دور الحوكمة المحلية في ارساء المدن المستدامة "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية، تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية، جامعة قاصدي مرياح- ورقلة-، 2011-2012، ص:10-11.

المبحث الثاني: فواعل الحكم الراشد، وأبعاده

إذا ما أريد للحكم الراشد أن يؤسس على ضوء الآليات المذكورة سابقا، لا بد من وجود هيئات تعمل على تجسيده ميدانيا، لأن دون ذلك يكون هذا المفهوم مجرد مصطلح نظري أو شعار يرفع في المناسبات فقط، لذا لا بد أن يكون الحكم الراشد مشروع مجتمع بسائر مكوناته والذي يمكن أن يساهم في بلورة وتجسيد الحكم الراشد، وتمثل الأطراف المساهمة في ذلك وهي: الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عناصر الحكم الراشد بالإضافة الى التطرق إلى أبعاده.

المطلب الأول: فواعل(عناصر) الحكم الراشد

يتضمن الحكم الراشد ثلاثة ميادين رئيسية هي: الحكومة، القطاع الخاص والمجتمعات المدنية التي يجب أن تشارك معا لتحقيقه، وهي الأطراف الرئيسية المكونة له.

أولاً: القطاع العام (الحكومة)

الدولة هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات والطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، متضمنا تركيب الدولة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁽¹⁾. وتشمل الدولة السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية وفق نظام انتخابي، وهي تسعى من هذا المنظور إلى التركيز على الأبعاد الاجتماعية، فهي تحدد المواطن والمواطنة، كونها صاحبة السلطة فهي تحكم وتراقب ولها دور متميز في إحداث عملية التنمية⁽²⁾.

كما نجد في البلدان التي توجد بها عمليات انتخابية الدولة تقوم بوظائف عديدة⁽³⁾، كأن تكون بؤرة العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وأن تكون السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة، وأن تقوم بمسؤولية توفير الخدمات العامة وتهيئة بيئة تمكينية للتنمية البشرية المستدامة، وتعني هذه الوظيفة وضع وصون أطر قانونية تنظيمية مستقرة، وفعالة وعادلة للنشاط العام والخاص، والإبقاء على هذه الأطر، كما تعني ضمان الاستقرار والعدالة في السوق، وتعني أيضا توسط المصالح من أجل الصالح العام، كما تعني توفير الخدمات العامة بصورة فعالة تخضع للمساءلة، وفي هذه الأدوار الأربعة جميعها تواجه الدولة تحديا يتمثل في أن يعالج الحكم الرشيد هموم واحتياجات الفئات الأكثر فقرا من خلال زيادة الفرص المتاحة للناس لالتماس نوع الحياة الذي يطمحون إليه وتحقيقه وإدامته.

1_ فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

2_ فليح حسن خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006، ص: 241.

3_ وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جانفي 1997، ص:

وتستطيع الدولة أن تنجز الكثير في مجالات عدة كدعم حقوق الفئات الضعيفة وحماية البيئة والحفاظ على استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، والحفاظ على معايير الصحة العامة، والحفاظ على النظام و الأمن والانسجام الاجتماعي⁽¹⁾ كما يمكن لمؤسسات الدولة أن تسهم في تمكين الناس الذين تقوم على خدمتهم بتوفير الفرص المتكافئة وكفالة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتمكينهم من الوصول إلى الموارد، وهذا لا يكون إلا إذا كانت هيئاتهم التشريعية وعملياتهم الانتخابية ونظمهم القانونية والتنظيمية تعمل بصورة سليمة.

وعلى الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة، كالقوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وكذا إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها إضافة إلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف إن كان في مؤسسات رسمية وبشكل منظم مثل اللقاء الدوري مع هذه الهيئات والحوار معها حول السياسات العامة، هكذا تقوم الدولة بممارسة الدولة بوظائف متعددة من خلال المؤسسات الحكومية كل حسب اختصاصها.

ثانيا: القطاع الخاص

الدولة لديها مؤهلات كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة لكنها ليست الوحيدة في هذا المجال، فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس اتخذت العديد من الدول استراتيجيات اقتصادية تتعلق خاصة بخصوصية المؤسسات العامة، وفتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين، إذ أصبح هذا الأخير الفاعل الأساسي في العديد من الدول في الحياة الاقتصادية ويمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة، وتأهيلها للمساهمة في رفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم، كما يتميز بعلاقات ترابطية مع الكثير من القطاعات الوطنية، وتحريك الاقتصاد وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مما يمكن من زيادة الدخل والادخار والاستثمار والاستهلاك⁽²⁾.

ويشمل هذا القطاع كل المشاريع غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، مثل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم، والمشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة وغيرها.

ويلعب القطاع الخاص* دورا كبيرا كشريك في الإدارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله⁽³⁾، فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته، كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في

1- حسن كرم، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

2- سايح بوزيد، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- 2013، ص: 138.

* هناك من يرى أن القطاع الخاص جزء من المجتمع المدني غير أن القطاع الخاص مستقل إلى الحد الذي يؤثر به اطرافه على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطرق تخلق بيئة مواتية بدرجة أكبر للسوق والمشاريع التجارية، أما المجتمع المدني الذي يقع بين الفرد والدولة فيضم الأفراد والجماعات (المنظمة وغير المنظمة) التي تتفاعل اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا والتي تضبط تفاعلاتها بالقواعد والقوانين الرسمية وغير الرسمية.

3- تقرير التنمية الانسانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002، مرجع سبق ذكره ص: 101.

عمليات تنمية بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة فيما يخص التنمية ومن أجل نجاح السياسات العامة ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرة على نشر المعلومات وإصدار الاحصاءات الدورية، وتسهيل الحصول على المعلومات دون إغفال العلاقة الضرورية ما بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث والتطوير ليربط مخرجات التعليم بالحاجات الحقيقية لسوق العمل، وتأمين الوظائف ومكافحة البطالة التي هي أحد مسببات الفقر⁽¹⁾، وتعمل الدولة على تشجيع تنمية القطاع الخاص من خلال:

- خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي؛

- الحفاظ على الأسواق التنافسية؛

- رعاية المشاريع التي تولد أكبر قدر من الوظائف والفرص؛

- اجتذاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا؛

- فرض سيادة القانون؛

- تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية؛

- حماية البيئة والموارد الطبيعية.

وعموما يغطي القطاع الخاص ذلك الجزء غير الخاضع لسيطرة الحكومة حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة*.

ثالثا: المجتمع المدني

لقد أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية، مع تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى إعطاء الكثير من الاهتمام للمجتمع المدني، ويتكون من مجموعات منظمة، ومن أفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية، ويتمثل في الهيئات غير الحكومية مثل الجمعيات (المهنية، الخيرية، النسوية النقابات،... الخ) وكل المواطنين الذين يساهمون في التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأجل تشكيل رأس المال الاجتماعي للمجتمع، المساهمة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمشاركة في تحقيق حاجيات ومتطلبات التنمية الشاملة المستدامة.

ويعرف المجتمع المدني على أنه : " عبارة عن مجال من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات بين الدولة والاقتصاد".

وكما يعرفه المفكر البريطاني: " جوردون وايت" في دراسة المنشورة في مجال الديمقراطية سنة 1994 على أنه " عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة والعائلات، تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة وتتمتع باستقلالية في علاقاتها مع

1- حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

* من خلال حصر القطاع الخاص نقول أن القطاع العام هو ذلك الجزء من الاقتصاد غير المملوك للقطاع الخاص إما لأنه مملوك للدولة أو لأنه يخضع للملكية العامة وهو يشمل الحكومة المركزية والسلطات المحلية والصناعات الوطنية والمؤسسات العامة.

الحكومة وأنها تتشكل بشكل تطوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتمامهم أو قيمهم، ويجب التركيز على أربعة عناصر تتمثل في⁽¹⁾:

-فكرة الطوعية؛- فكرة المؤسسة؛- فكرة الاستقلالية؛- الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الانسان، المواطنة المشاركة السياسية والشعبية... الخ).

بحيث يتعدد ويتنوع دور منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات ويمكن حصر مجموعة من الأدوار في العناصر التالية:
-حماية حقوق المواطنين، وتسهيل اتصال الأفراد بالحياة العامة، ومن هذا المنظور فإن المجتمع المدني يعتبر الوجه السياسي للمجتمع؛

- تشكل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتنظمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسات العامة، وإيجاد مدخل للموارد العامة، خاصة الفقراء، هذا فضلا على مراقبة التعسفات الاجتماعية، ودورها في عمليات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد؛

- الشبكات المدنية تساعد على تبديد العقبات أمام الأفعال الجماعية من خلال: التفاعل الاجتماعي، محاربة الانتهازية تشجيع الثقة، تسيير التعاملات الاقتصادية والسياسية.

- توفير الفرص والخدمات للمواطنين، وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم، وذلك ب:
-مراقبة البيئة، حضر الممنوعات، تنمية الموارد البشرية، المساعدة على الاتصال برجال الأعمال، المساعدة على تدفق المعلومات... الخ.

وتتمثل أهمية المجتمع المدني في التغيير الحاصل في مفاهيم التنمية خلال العقود الأخيرة حيث لم يعد التركيز على الدخل ومؤشرات تقنية وكمية فحسب، بل امتد ليشمل مؤشرات كيفية حركية الانسان، المشاركة السياسية، نوعية الحياة والاهتمام بالتعليم، الصحة، والتركيز على الأبعاد البيئية والثقافية، بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها بل تم نقل العديد من الأدوار للإطار التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني) على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية بحيث أصبح يمثل شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات.

كما تبرز أهمية المجتمع المدني كأحد الأطراف المكونة لهيئات الحكم الراشد، في قدرته على تنظيم وتعبئة الأفراد والجماعات من أجل المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيمهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة التي تأثر في سبل معيشتهم، هذا بالإضافة إلى قدرته على توفير وتقديم الخدمات التي لا يستطيع السوق تقديمها (الترويج للقيم الأخلاقية الفاضلة)، وحسم الصراعات، وإشاعة ثقافة العمل التطوعي، والاسهام في بناء المجتمع من خلال غرس القيم والمبادئ وملاً الفراغ في حالة غياب الدولة أو عدم انسجامها.

ويبرز الحكم الراشد كسبيل لقوة الدولة وأن الحكومة الرشيدة تحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي سليم، يدعو إلى تقوية الروح التطوعية (الخيرية) التي بواسطتها يتم تكوين رأس المال اجتماعي قائم على الثقة والتعاون الاجتماعي وهذا ما يؤدي إلى حكومة رشيدة وتحسن أداء الأسواق الاقتصادية، خلق شروط لديمقراطية قوية ومستقرة، من خلال التفاعل، التأثير في

1-زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص: 47-48.

اتخاذ القرارات، المساءلة أمام الحكومة فهي مؤسسة أو فاعل من بين عدة فاعلين لديهم علاقات متبادلة في إطار مقومات وأبعاد الحكم الراشد.

المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد

إنّ إدارة المجتمع المدني من خلال الحكم الراشد تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة وملتصقة فيما بينها، حيث لا يمكن أن تستغني عن أي منها وإذا ما انعدم أو غاب أحد هذه الأبعاد لا يمكننا أن نتحدث عن وجود الحكم الراشد، وهذه الأبعاد هي البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية ومدى شرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة والحكومة ومدى تمتعها بالكفاءة والفعالية في إدارة شؤون المجتمع والبعد الاقتصادي-الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلالته عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، كما علاقتها بالطبع مع اقتصادات الخارجية والمجتمعات الأخرى.

أولاً: البعد السياسي: يعتبر الأساس الأول لتكريس الحكم الراشد، حيث يتمثل في كيفية ممارسة السلطة سياسياً بصورة مشروعة والتمثيل القانوني والشرعي للمجتمع وخلق الصلة الصحيحة وجسور تعاون بين السلطة (الدولة) والمجتمع المدني أي بين الحاكم والمحكوم مما يؤدي إلى⁽¹⁾:

-التفاعل الإيجابي بين الأطراف الفاعلة(الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)وتعاونهم ومشاركته في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد؛

-تحقيق ديمقراطية فعالة، بتوفر انتخابات نزيهة، شفافة، تعددية ومشاركة سياسية واسعة النطاق؛

-تمكين الأفراد(المواطنين) من ممارسة حقوق المواطنة.

-تتوقف رشادة النظام السياسي على مدى مشروعية السلطة السياسية واحترام الحريات العامة من رأي عام وأحزاب سياسية وحرية التعبير وإنشاء الجمعيات، وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة السياسية من خلال مبادئ الحكم الراشد وفق معايير الجودة السياسية والتي تعني:

-قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية، مما يخلق رضى المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه مما ينتج عنه استقرار سياسي، وتحقيق الفعالية من خلال الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يتحقق عند الوصول إلى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي والرفاه بتوفير الحقوق الأساسية للإنسان والعدالة؛

- طبيعة العلاقة الرابطة بين النظام السياسي(السلطة) والوسط المجتمعي، وتمثل عملية سياسية مستمرة تعبر عن مدى قبول المواطنين، فكلما زاد رضاهم يعني أن للنظام فعالية ومشروعية قانونية وبالتالي تجسيد الاستقرار بصورة شاملة؛

-شروط التداول على السلطة لأن عمل الحكومة والهيئات المحلية محدد بالمشاركة السياسية دستوريا ومضمون بوجود انتخابات منتظمة، حرة، نزيهة وتعددية.

1_ سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص: 141-142.

بهذه العناصر الثلاث تتحقق الجودة السياسية وبالتالي التجانس المجتمعي وتبلور فكرة الحكم الراشد، الذي يعد اللبنة الأساسية للشروع في تطوير المشاريع الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع، ومن ثم يكون بوسع الدولة التي تسعى لتبني الحكم الراشد الانتقال من معالجة المشاكل التقليدية (كضمان السلم وتحقيق الاستقرار الداخلي) إلى البحث عن تكريس رهانات جديدة تتوافق مع متطلبات أكثر عصرنة يدعمها الحكم الراشد (كضمان الصحة العمومية، الحفاظ على البيئة... إلخ)⁽¹⁾.

ثانيا: البعد الإداري (التقني): هو ذلك المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها أي وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بالوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره، و محاولة القضاء على العيوب البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين... إلخ، إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين، كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية، وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى⁽²⁾. كما يركز هذا البعد أيضا على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتكون الإدارة عنصرا أساسيا في وضع السياسة العامة وتهدف إلى التغلب على حالات عدم الإنصاف وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر ربحية، ويكتمل تكوين الدولة لمؤسسة الحكومة وهي الجهاز التنفيذي الذي يقوم على وظائف الإدارة و التسيير لشؤون المجتمع وتتكون الحكومة في الأساس من جهاز دائم من الفنيين والإداريين ولكن قيادتها عادة ما تكون لها طابع سياسي تفرزها الانتخابات الدورية مما يخضع القيادة للحكومة لمساءلة الناس مباشرة⁽³⁾.

كما نجد كذلك أن البعد الإداري أخذ مكانة في إستراتيجية وسياسة الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال⁽⁴⁾:

-التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع؛

-القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية؛

-تطبيق اللامركزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية؛

1- سايح بوزيد، المرجع السابق، ص: 142.

2- عمار بوحوش، "الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة"، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2008، ص: 39.

3- سفيان فوكة، "الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة شلف، يومي 16-17 ديسمبر 2008، ص: 15.

4- نسيم عكا، "دور الحكم الراشد في التنمية"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس -سطف-، يومي 08-09 أفريل 2007، ص: 56.

- الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها في إدارة الشؤون والعمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على⁽¹⁾؛

- العمل على إجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة؛

- وضع تشريعات ومدونات لمكافحة الفساد وتفعيل الإعلام والشفافية؛

- تطوير الفعالية في تسير القطاع العام؛

- تنمية وتأهيل الموارد البشرية؛

- إتباع استراتيجية تتوافق مع حجم الهيكل التنظيمي وطبيعة البيئة المحيطة والمتغيرات المحلية والدولية.

ثالثاً: البعد الاقتصادي والاجتماعي: أي إضافة معيار الاقتصادية - الاجتماعية العقلانية ذات البعد الاجتماعي في

مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية⁽²⁾، كما تقوم بتقويم الخدمات الاجتماعية

الأساسية وفق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين ويشترط هذا البعد الفعالية في نشاط الحكم وذلك

من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية، وعلى الصعيد الاجتماعي يعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار

الإنتاجية وهذا يضع المواطنين في صلب الإصلاحات الإدارية ونجد أنه أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من

خلال تركيز عملها على ثلاث مجالات وهي:

- تحقيق الاستقرار في وضع الاقتصاد الكلي؛

- تخفيض حجم القطاع العام؛

- إصلاح الإطار التنظيمي.

رابعاً: البعد القانوني: يتجسد من خلاله الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحكومية

ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة⁽³⁾، ومن جهة أخرى يفتح القنوات أمام

المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام، ومعنى هذا الحكم الذي يطبق القانون بطريقة غير تعسفية كما لا يعفي المسؤولين من

تطبيق القانون، والحكم القانوني يعني مرجعية وسيادة القانون على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان

بشكل أساسي يمكن لهذا البعد أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة ومن ثم توقع قبولها في

غالب الأحيان من طرف المواطنين مما ينجح عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والاجتماعية وهذا ما يؤدي

إلى التجسيد الميداني لفكرة الحكم الراشد والاستقرار السياسي.

1_ كمال بلخيري، عادل غزالي، "متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجية التغيير في

العالم النامي، جامعة فرحات عباس "سطيف"، الجزائر، يومي 08-09 أفريل 2007، ص: 42.

2_ حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

3_ المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر، 2004، ص: 08.

المبحث الثالث: إشكالية العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

تعمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع، مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من أجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات، ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها، وقد كان لصندوق النقد الدولي بتعريفه للحكم الراشد بعداً تقنياً لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحكم الراشد من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم، وتحديد مظاهر حسابات الحكومة وإدارة الأموال والموارد العامة في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص، ومن خلال علاقة الحكم الراشد بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الراشد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن خلال هذا المبحث نحاول تحليل العلاقة بين المفهومين على اعتبار أن الحكم الراشد ظهر كضرورة لتحقيق مطلب التنمية الذي هو الشغل الشاغل لكافة الدول موازاة مع ما عرفته التنمية من تطورات في مفاهيمها.

المطلب الأول: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية

إن فشل النموذج التنموي الذي اعتمده دولة ما بعد الاستعمار، وفشل مختلف وصفات الإصلاح الاقتصادي المفروضة والمقترحة من طرف مؤسسات التنمية الدولية أدى إلى التفكير في آليات ومقاربات جديدة للتنمية⁽¹⁾، وهذا ما تجلّى في طرح مفهوم الحكم (Gouvernance) من طرف البنك الدولي في تقرير له حول تصور للتنمية في إفريقيا جنوب الصحراء 1989، وقد تزامن هذا مع بروز الأطروحة الأمريكية المتمثلة في المقاربة النيوليبرالية كتصور للتنمية والذي انتشر في الغرب بعد انهيار نموذج دولة الرفاهية، وتوسع ليشمل معظم دول العالم في سنوات التسعينات أين تم فرضه من قبل مؤسسات برثن ودوز ووكالات التنمية الدولية الأخرى والتي فرضت تقديم المساعدات بضرورة الانتقال من المشروطة الاقتصادية إلى المشروطة السياسية والمؤسسية، وهكذا تطرح أدبيات المؤسسات ووكالات التنمية الدولية الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية، وكمشروطة لتقديم مساعدات التنمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية منذ بداية التسعينات حيث تتمحور هذه المقاربة حول مجموعة من الأفكار والآليات والعمليات على مستوى الحكم السياسي، الاقتصادي والإداري، حيث أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون احترام حقوق الإنسان وتطبيق إصلاحات ديمقراطية مستوحاة من الديمقراطية الليبرالية، وكذا اعتماد سياسات ليبرالية في الميدان الاقتصادي والإداري، من خلال خصصة المؤسسات العامة، وإدخال آليات القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، وتحرير التجارة الخارجية أي:

- الدعوة إلى تراجع الدولة عن أدوارها التقليدية لصالح القطاع الخاص.

1_ حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 69-70.

- الدعوة إلى اعتماد تصور جديد للدولة يعرف بدولة الحد الأدنى (Etat Minimal) كمدخل للتسيير الاقتصادي الجيد والعقلاني يستمد مرجعيته من فلسفة نيوليبرالية يتم تقديمها على أنها الحل النهائي والبديل الوحيد لتحقيق التنمية. من خلال هذا التقديم هل يمكن القول أن الحكم الراشد بما يمثل من تصورات يمثل النموذج الوحيد لتحقيق التنمية؟. يشير بياتريسايو (Béatrice HIBOU) أن مقارنة " سوق أكثر- دولة أقل" كتعبير يدل على منطق النيوليبرالية أفرزت نتائج عكسية أضرت بالدولة بفعل تطبيق سياسات الخوصصة، وإدخال آليات السوق في التسيير العمومي، أدت إلى إضعاف السلطات العمومية وفقدان شرعيتها من جهة، وخوصصة الدولة ونمط الحكم فيها من جهة ثانية، ولا تغفل إسهام البنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة في تعميق تراجع شرعية الدولة وزيادة على كون ضعف الدولة عملية داخلية بالأساس.

إن تطبيق إصلاحات الحكم الراشد المفروضة من طرف المؤسسات الدولية كمدخل لإعادة بناء شرعية الدولة أدى إلى إضعاف الإدارة وفقدان المصدقية الاقتصادية والسياسية للوكالات العمومية، لأن هذه الإصلاحات تقوم على أساس ليبرالي، أي أن الدول التي تستقبل المساعدات تأخذ بعين الاعتبار معايير ومتطلبات المؤسسات المانحة والرجوع إلى توجيهاتها بخصوص إعداد السياسات الاقتصادية ووضع أنماط تسيير الإدارة والمالية والخدمات العامة أكثر من مراعاتها للمتطلبات الاقتصادية والسياسية للمواطنين أي تحويل مصدر شرعية الدولة من الشرعية الداخلية (السياسية والاجتماعية) إلى الشرعية الخارجية التي هي بالأساس شرعية اقتصادية ومالية حيث أصبحت الدولة تسعى إلى كسب رضا مؤسسات برثن ودوز والوكالات الدولية المانحة بدل التركيز على رضا أبناء شعبها، ما ينتج عنه تشتت مصادر القرار وتغذية الانقسامات داخل الإدارة والمجتمع إلى درجة اختفاء السلطة المركزية للدولة.

من الناحية التاريخية لا توجد هناك علاقة بين الديمقراطية والتنمية حيث أن هناك دول كثيرة حققت مستويات مرتفعة في مجال التنمية في ظل أنظمة سياسية تسلطية مثلا اليابان بدأت الحداثة في عهد المايجي وهو نظام تسلطي، الصين كوريا الجنوبية وكذا الإصلاحات الاقتصادية الضخمة التي تم تحقيقها في كل من اسبانيا والمكسيك قادتها أنظمة شبه دكتاتورية وكذا تركيا، تشيلي وتايلاندا، كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي صاحبه سيادة النظرة الغالبة لمبادئ الديمقراطية الليبرالية (حقوق الإنسان، المجتمع المدني، حرية السوق... الخ).

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية

إن الحديث عن العلاقة التي تربط بين المفهومين يعود إلى عهد قريب حيث ظهر الحكم الراشد وترافق مع تطور مفاهيم التنمية وربما قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، حيث كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي واستبدال التركيز من النمو الاقتصادي إلى التركيز على مفهوم التنمية البشرية وإلى التنمية المستدامة فيما بعد أي الانتقال من رأس المال البشري إلى الرأس المال الاجتماعي وصولا إلى التنمية المستدامة، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي.

ويمكن تلخيص تلك العلاقة التي تربط بين هذين المفهومين في أربع عمليات والتي تدعى دورة إدارة الحكم وهي عملية توزيع الدخل⁽¹⁾، وهذه العمليات ليست عبارة عن مراحل يجب اتباع واحدة تلو الأخرى وإنما هي عمليات متكاملة لبعضها، ففي البداية ينبغي التوزيع الكفء للموارد المتاحة والمتمثلة في مدخلات التنمية (بشرية، طبيعية، مالية تكنولوجيا... الخ) ويعد هذا الأمر مهما جدا في إحداث تنمية مستقبلية، لأن السياسات المنتهجة فيما بعد سوف تبنى على أساس هذا التوزيع، وأي إخلال في التوزيع سيؤثر سلبا على الأهداف المرجو تحقيقها، ثم تأتي العملية الثانية وهي بلورة ورسم السياسات والبرامج والتي ينبغي أن تبتعد عن كل أشكال الفساد وعدم الكفاءة لما يؤديه من إضعاف للجهود الهادفة لمحاربة الفقر، لهذا ينبغي أن تتصف المؤسسات المسؤولة عن وضع البرامج والسياسات التنموية بالشفافية والوضوح، وأن يكون المسؤولين فيها مستعدون للمساءلة في حالة إخفاق سياساتهم وبرامجهم في تحقيق أهدافها المنشودة كما ينبغي أن تخضع للقوانين واللوائح في تسييرها وأعمالها.

وأن تشارك كل أطراف الحكم في رسم السياسات وتحديد الأهداف ووضعها موضع التنفيذ، لتأتي بعد ذلك العملية الثالثة والتي تعنى بتطبيق تلك السياسات والبرامج التي تم وضعها، وتأثير كيفية التطبيق على مخرجات التنمية من سلع وخدمات وغيرها، والتي يعتمد حجمها وكميتها وجودتها على التطبيق السليم للسياسات والبرامج ووضعها الموضع الصحيح. أما العملية الأخيرة فهي عبارة عن نتيجة للعمليات السابقة والمتمثلة في التوزيع العادل لمخرجات التنمية على أفراد المجتمع بطريقة تضمن حقوق كل الأفراد وتلبي حاجياتهم⁽²⁾.

المطلب الثالث: مرتكزات العلاقة " حكم راشد وتنمية حقيقية "

الحكم الراشد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية وهو ضروري لإتمامها وخصوصاً التنمية المستدامة، ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال الاهتمام بالمرتكزات التالية والعمل على تطويرها وهي كالتالي⁽³⁾:

- النهوض بالعامل البشري: إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية. وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو تنمية المورد البشري. فلم يعد يقتصر مما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة المجموع في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم

1_ فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

2_Adel M.Abdellatif , Good Governance and Its Relationship to Democrac y & Economic

Development, Global Forum 3 on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity Seoul 20-31

May 2003,p :10, cite web: <http://www.pogar.org/publications/governance/aa/goodgov.pdf> le

04/03/2015.

3_مجلة العمل العربي، " الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية "، مكتب العمل العربي، القاهرة، العدد98، 1997، ص: 117.

على التحكم فيها. فمجال الاهتمام ينصب إذن على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية، فيكاد يجمع الباحثين في هذا المجال على أن أهم مجالات الاستثمار في هذا المورد تكمن في التعليم والتكوين والتدريب باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد ونتائج على المدى المتوسط والبعيد للفرد والمؤسسة، وبذلك لزم الاهتمام بهذا المورد أكثر وأكثر للحاق بالدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية.

- تقريب المواطن من الإدارة: ويأتي هذا باعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد، والذي دعامة الاتصال وقرب المواطن من الإدارة. فللقضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن كانهدام المرافق العمومية وعدم نجاعتها يكمن في إيضاح علاقات التعاون والاتصال بين المواطن والإدارة، ومنه لا يمكن تصور إدارة بدون علاقات اتصال وقرب مهما كان مستوى تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له، ولما كان ذلك المبتغى فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا وذلك بإدلاء رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية والوطنية التي انتخب فيها، فلذلك ينبغي فتح فضاءات للتفكير والتصور والتقييم والمراقبة لكل ما يتعلق بالعلاقات الداخلية بين المواطنين وذلك قصد تكريس مبدأ الشفافية في التعاملات وهذا لتجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها، كما يمكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المرودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة والاحترافية من جهة، وبناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى.

- ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية: حيث يجب أن تكون ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة، وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين مع تفعيل احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون، وكذا احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

- توفر مجتمع مدني فعال: إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلية الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية وإضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.

- وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية: فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم وتسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير وحياد الإدارة وغرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية والتزام المسئول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه، وكذا التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.
- تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل: وهذا بالزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية، وقصد التخفيف منها لزم تحسين أجور الموظفين العموميين وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية، وهذا من خلال إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفرادها في أولى غاياتها.
- نستخلص من هذه الشروحات والمفاهيم أن الحكم الراشد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية وهو ضروري لإتمام عملية التنمية وخصوصاً التنمية المستدامة. ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:
- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعد أساس المحاسبة لأي حكومة.
- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الإنقاص.
- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.
- احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.
- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفرادها في أولى غاياتها.
- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافياً، والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية، وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد.
- وفي هذا السياق نعتبر أن الحكم الراشد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية ستساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصاً بين الجنسين من جهة وإلى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين وتعزيز

نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن مفهوم الحكم الراشد تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية، عندما انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية، وذلك عندما تبين بجلاء أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائياً تحسين نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم.

وظهر مفهوم الحكم الراشد عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي الاقتصادي السياسي الثقافي والبيئي، مستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة، أي التنمية المستدامة التي بدونها لا يمكن تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، من جهة أخرى فإن الحكم الراشد والتنمية مفهومان مترادفان يمكنهما السير معاً إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل، ومساءلة وشفافية وتداول سلمي على السلطة ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر إلا استثناءً.

أما القاعدة فهي التداخل والتواصل فيما بينهما وإلا وصل كلاهما إلى طريق مسدود، ولهذا فإن مواجهة الإشكاليات والتحديات إنما يستهدف اختيار السبل الصحيحة والمناسبة لإحداث التنمية الإنسانية المنشودة والشاملة في ظل حكم صالح(راشد) ورقابة فعالة للمجتمع المدني.

الفصل الثالث:

الحكم الراشد في الجزائر كآلية لتحقيق التنمية المحلية

تمهيد:

لقد أبدت الجزائر ارادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتوفير مناخ مناسب يسمح بقيام حكم رشيد قادر على ترشيد الأداء التنموي بما يمكن من بلوغ مستويات أحسن من التنمية، ولن يكون هذا إلا من خلال تحسين معايير الحكم الرشيد من مشاركة، شفافية محاسبة.... الخ.

لهذا أصبح من الأهمية دراسة ومعرفة واقع الحكم الرشيد في الجزائر باعتبار أن الحكم الرشيد، ومن خلال مظاهره المتمثلة في سيادة القانون والمساءلة، والشفافية... الخ، يعتبر البيئة الملائمة للحصول على أداء فعال وكفاءة جيدة في اطار تحقيق السياسات والبرامج التنموية المسطرة، ومعرفة وضع الأداء التنموي بها من خلال التعرف على وضعية التنمية عن طريق تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر والوقوف على ما آلت إليه انجازات المشاريع التنموية.

وانطلاقاً من هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الحكم الرشيد في الجزائر كآلية لتحقيق التنمية المحلية وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: آليات تطبيق الحكم الرشيد في الجزائر من خلال قراءة مؤشراتته.

المبحث الثاني: حوكمة الاقتصاد الكلي من خلال برامج التنمية.

المبحث الثالث: تحديات التنمية المحلية والرهانات الجديدة لتفعيلها.

المبحث الأول: آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر من خلال قراءة مؤشرات

إن أهم الأسباب والظروف التي واجهت الجزائر في مختلف الميادين فرضت على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في ميكانيزمات التنمية، من أجل بناء دولة ومجتمع يواكب الرهانات والتحديات التطور العالم.

حيث ازداد اهتمام الجزائر بالحكم الراشد على المستوى الإقليمي والدولي خاصة بشأن مكافحة الفساد والرشوة التي أصبحت تعد من الانشغالات الرئيسية، لهذا وجب ارساء دعائم الحكم الراشد في الجزائر والمبني على الشفافية والمساءلة والمشاركة في صنع القرار، وكذا تعزيز الجهود من أجل محاربة الفساد.

المطلب الأول: مؤشر إبداء الرأي والمساءلة

يمكن تحليل هذا المؤشر من خلال ما يلي: مشاركة المرأة، المجتمع المدني.

أولاً: مشاركة المرأة:

إن المشاركة السياسية للمرأة هي أقل من نظيرها الرجل وقد كرست الدولة الجزائرية جهودها لإشراك كل من المرأة و الرجل في تسيير شؤون الدولة والمجتمع، وما يعزز هذا التوجه انضمام الجزائر ومصادقتها على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية وترقية حقوق المرأة السياسية المدنية الاقتصادية والاجتماعية .

حيث أن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان الجزائري معتبرة مقارنة بما كانت عليه في السابق والجدول التالي يوضح هذا الاختلاف: (بالنسبة للمجلس الشعب الوطني).

الجدول رقم (III-1): نسب المشاركة في المجلس الشعبي الوطني حسب الفترات التشريعية.

الفترة التشريعية	2002 - 1997	2006 - 2002	2012 - 2007	2017 - 2012
رجال	376	362	359	316
نساء	13	27	30	146
النسبة المئوية (نساء)	3,34%	6,94%	7,75%	31,60%

Source: Conseil National Economique et Social, Rapport sur le développement humain en Algérie 2007, Réalisé en coopération avec le PNUD .Algérie.

من هذا المنطلق فإن توسيع المشاركة السياسية للمرأة يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والمتجانسة، إذ لا تتحقق هذه الأخيرة إلا من خلال القضاء على التفاوت القائم بين الرجل والمرأة.

ثانياً: المجتمع المدني: تعتبر الاستقلالية النسبية عن الدولة من أبرز خصائص المجتمع المدني، وقد أكدت العديد من الدراسات أن الحديث عن تقوية المجتمع المدني وتعزيز دوره⁽¹⁾ لا يعني في كل حال من الأحوال إضعاف دور الدولة فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية وليست تسلطية، أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها استناداً إلى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون، وتستند إلى مؤسسات راسخة تؤكد قدرة الدولة على أداء وظائفها بفاعلية ووجودها معاً يدعم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فيما يؤدي غيابهما معاً أو غياب أحدهما إلى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار التي قد تأخذ شكل الحرب الأهلية.

ويتمثل هدف ودور المجتمع المدني في ضمان استقرار المجتمع وخدمته وكذا المساهمة في ضمان وصيانة الديمقراطية والحريات، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية⁽²⁾ ولكن الواقع في الجزائر عكس ذلك حيث تخلى المجتمع المدني عن دوره الحقيقي وهذا راجع لنشأته في مناخ يتصف بالمحسوبة والانتهازية⁽³⁾، ما جعله أداة من أدوات السلطة من أجل بسط نفوذها في المجتمع، وبالتالي فإن فعالية المجتمع المدني تكمن في مدى استقلاليته عن الدولة باعتبار أن هذه الاستقلالية لا تعني الانفصال التام عن الدولة، بل تتجسد في إيجاد حيز معين داخل إطار الدولة لتمارس هذه التكوينات أدواراً معينة.

المطلب الثاني: مؤشر المشاركة السياسية وفعالية الحكومة

سنتناول من خلال هذا المطلب إلى مؤشر المشاركة السياسية وفعالية الحكومة كما يلي:

أولاً: مؤشر المشاركة السياسية

يفترض هذا المؤشر مجموعة العناصر المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كأساس يشكل قاعدة الممارسة السياسية والتي تنطوي أساساً على التداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وكذا احترام حرية التعبير والمعارضة والتعددية السياسية، وكذا احترام الحريات الفردية، وحقوق الإنسان.... الخ.

1- الحبيب الجناحي، " المجتمع المدني بين النظرية والممارسة "، عالم الفكر، العدد 03، مارس 1999 ص:30.

2-Larry Diamond, « rethinking civil society : tonard democratic consolidation, journal of democracy, vol 5 , no 03, July 1994, p 11.

3- صالح زباني، " واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي "، مجلة العلوم الإنسانية الاجتماعية، العدد 09، 2003، ص: 77.

وقد حاولت الجزائر أن تتماشى مع هذه الخصائص، ونلاحظ ذلك من خلال طبيعة التحول الذي مس محاور النظام السياسي الجزائري في نهاية الثمانينات والتي نتج عنها دستور (27 فيفري 1991)، فبموجب هذا الدستور تم الانتقال من الأحادية إلى التعددية، كما تم التخلي عن مركزية التخطيط والتنفيذ والاشرف وسيطرة الدولة على الاقتصاد والمؤسسات السياسية، غير أن هذه التعددية تبقى شكلية ومقيدة.

فالمشاركة السياسية في الجزائر بقيت محدودة وضيقة، فنجد أن نمط التعبئة يغلب على المشاركة الفعلية والايجابية في الواقع⁽¹⁾.

ثانيا: مؤشر فعالية الحكومة

من أجل دراسة هذا المؤشر يجب البحث في مدى قدرة الجهاز التنفيذي في أدائه لوظيفة تقديم الخدمة العامة للمواطنين⁽²⁾، على اعتبار أنه الجهاز المطلع برسم السياسة العامة والكفيلة بتطوير حياة المواطن وتحسين نوعية حياته واعتماد نموذج الحكومة الإلكترونية كمدخل رئيسي لدراسة فاعلية الأداء الحكومي، وبالتالي تحقيق التنمية البشرية والتي بدورها يتم تجميع عناصر مؤشرتها من مصادر مختلفة تقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية: كفاءة الجهاز البيروقراطي استقلالية الإدارة من الضغوط السياسية، نوعية الخدمات العامة، نوعية صياغة السياسات ومصادقية الحكومة في الالتزام بتطبيق تلك السياسات، تتراوح التقديرات بين -2,5 و +2,5 وقد بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر -0.52 سنة 2007، وهذا ما يؤكد ضعف فعالية جهاز الحكومة، وكما أوضحنا سابقا فقد تزامن ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تحول مفاهيم التنمية من خلال انتقالها من التركيز على محور النمو لاقتصادي إلى لاهتمام بالتنمية البشرية ثم تسليط الضوء على مفهوم التنمية البشرية المستدامة أي الانتقال من رأس المال البشري إلى رأس المال الاجتماعي إلى أن أصبح الحديث اليوم عن التنمية الإنسانية⁽³⁾؛ ويرتبط هذا المفهوم بكل مستويات النشاط السياسي، الاجتماعي الاقتصادي الثقافي والبيئي وذلك باعتمادها على خطة متكاملة تقوم على مبدأ المشاركة والتخطيط الاستراتيجي للحصول على التربية والتعليم والصحة والعمل على تطبيقها وفق مبدأ العدالة والمساواة، المساءلة والشفافية والشرعية والتمثيل.

لقد عرف مؤشر التنمية البشرية تحسنا كبيرا في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الدولة وكذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي التي باشرته السلطات العمومية وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عرضه لتقديره السابع الخاص بالتنمية البشرية في الجزائر والذي يتم انجازه بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد حققت الجزائر تحسنا على المستوى الوطني في مجال التنمية خاصة في مجالات الصحة

1 _ عامر ضبع، " دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003، ص 107.

2 _ Daniel Kaufmann, aart kraay, and Massimo mastruzzi, measuring governance, p 5.

3_ تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002، ص: 13. الحملة من الموقع الإلكتروني:

http://www.undp.org/rabs/aby chapter.htm تاريخ التحميل: 15-03-2015

والتربية والمساواة بين الجنسين مع زيادة مشاركة المرأة في شتى مجالات الحياة، كما أشار التقرير إلى أن الجزائر توجد في مصاف الدول ذات التصنيف المتوسط في هذا المجال حيث حققت تحسن سنوي بمعدل 1.4 في الفترة الممتدة من 2002-2008، والجدول التالي يبين تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1998 - 2008.

الجدول رقم (III-2): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1998-2008.

السنوات	1998	1999	2000	2004	2005	2006	2008
مؤشر التنمية البشرية	0,689	0,695	0,705	0,750	0,761	0,760	0,778
مؤشر الحياة عند الولادة	0,778	0,783	0,792	0,830	0,827	0,845	0,847
مؤشر مستوى التعليم	0,643	0,659	0,659	0,711	0,730	0,715	0,740

Source: CNES, Rapport sur le développement humain en Algérie, 2006, réalise en coopération avec le PNED algérie, p20.

إن مؤشرات التنمية البشرية من خلال هذا الجدول أخذت تتطور حيث سجلت نسبا متقدمة وهذا يرجع إلى تطور السياسات العامة حسب تقرير المجلس الوطني لاقتصادي واجتماعي، التي من بينها إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في شتى القطاعات وبالتالي لا بد من دراسة سبل تفعيل هذا التوجه من خلال الحديث عن الحكومة الالكترونية كمدخل رئيسي لعصرنة الحكومة وتحقيق أعلى معدلات الخدمة.

أولاً: عصرنة الأجهزة الحكومية

تلعب تكنولوجيا الإعلام والاتصال دورا هاما في إحداث أداء سياسي، إداري اقتصادي واجتماعي متميز، حيث تسمح بالمعالجة السريعة للمعلومات وتوزيعها على كافة أجهزتها المرئية والمسموعة في وقت قصير وبأقل تكلفة والجزائر كغيرها من الدول وبغية تحسين مستوى أداء الخدمة المقدمة للمواطن حرصت على إعطاء الأهمية الكبرى لهذه الآليات والتي من شأنها رفع كفاءة أداء حكومتها وهذا من خلال الاعتماد على الحكومة الالكترونية، كأجمع وسيلة لتحقيق مستوى متميز للأداء الحكومي، ومن بين هذه المؤهلات التي تسمح ببناء مجتمع معلومات خاص بها نذكر⁽¹⁾:

1_ عبد القادر خلادي، سليمة كويسي، " تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر وضعية وأفاق "، ورقة مقدمة لاجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية، 2005، ص: 05. أنظر الموقع: <http://www.isesco.org.ma/act/culture/86/11.doc> تاريخ التحميل: 20-03-2015

1- على الصعيد القانوني: اهتم المشرع الجزائري بتنظيم قانوني لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهو القانون 03/05 المتعلق بالملكية والحقوق المجاورة إلى جانب برامج الحاسوب وقواعد البيانات حيث فسح هذا القانون المجال أمام الاستثمار الخاص، مما أدى إلى انفتاح نشاطات مقدمي خدمات الأنترنت وبالتالي زيادة عدد مستخدميها سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

2- طاقات بشرية ومؤسسية: حيث أن جوهر تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي الموارد البشرية وفق تطوير ما يعرف الحكومة الإلكترونية، الإدارة الإلكترونية، مجتمع المعرفة.

ثانياً: مداخل تحسين الأداء الحكومي (الحكومة الإلكترونية)

في الجزائر تولت اللجنة الوطنية لإصلاح الهياكل ومهام الدولة تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، حيث مست عملية الإصلاح كل من الهياكل التنظيمية، المهام الإجراءات والعلاقات بين الإدارات، كل هذه الإصلاحات تحت مسمى مجتمع المعلومات والاتصالات. حيث سعت الجزائر لتنفيذ استراتيجية شاملة لإصلاح الإدارة العامة من أجل تجاوز النماذج المركزية للتخطيط التسيير والإدارة، هنا دعت الضرورة لاستعمال نموذج الحكومة الإلكترونية كأحد أهم مداخل الصلح حيث يوفر هذا البرنامج⁽¹⁾:

- سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال المحتاجة إليها بغض النظر عن أماكن تواجدهم وأوقات التقدم لها؛
- تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي، إذ أنه باستطاعة الحكومة الإلكترونية مساعدة منشآت الأعمال وخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم والانتقال على الخط للحصول على الخدمات و المتطلبات، بمعنى الحكومة الإلكترونية تقدم فرصا لتطوير إمكانيات وقدرات ومهارات منشآت الأعمال والمواطنين المتعاملين معها بما يمكنهم من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية ومساندة الأداء الأحسن؛
- تحقيق التعلم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع للمجتمع لكي يمكنه من التنافس والتواجد في عالم سريع التغير في القرار على المستويات المحلية؛
- دوام الاتصال بين الدولة، المؤسسات المنتخبة، الجماعات الإقليمية والمجتمع المدني؛
- تقديم الخدمات عن بعد مثل تقديم الوثائق الرسمية عبر الشبكة، حيث يصبح بإمكانية المواطن استعمال أنظمة المعلومات القطاعية المترابطة فيما بينها.

ومن أجل بدء تنفيذ برنامج تحديث الإدارة العمومية وإدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قامت الحكومة بتنصيب لجنة سميت باللجنة الإلكترونية وهي تحت إشراف الوزير الأول، مكلفة بتطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية، لقد تم إحصاء عدد مستعملي الأنترنت في ديسمبر 2000 و قدر عددهم ب 50.000 ليرتفع العدد إلى 3.500.000

1_ العربي عطية، " الإطار الفني لعمل الحكومة الإلكترونية وإمكانية تحقيقه في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 08، مارس 2010.

سنة 2008 بنسبة نمو تقدر ب 69 %، كما ارتفع عدد مستعملي الهاتف سواء الثابت أو النقال و هذا راجع إلى ظهور قانون 05 أوت 2000 الذي حرر قطاع الاتصالات من احتكار الدولة له ما أتاح الفرصة لدخول متعاملين جدد، كما عرف تطبيق البرنامج تحقيق العديد من العمليات كالتالي:

- تنصيب شبكة حكومية داخلية intranet وهي نظام شامل يتضمن مجموعة الوسائل الحديثة للاتصال في مستوى الحكومات العالمية والتي تسمح بتبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات الحكومية وتتعلق بهذه الشبكة 50 مؤسسة من وزارات، مؤسسات وطنية ومؤسسات عمومية، وكل مؤسسة تابعة للدولة لها 10 مناصب مرتبطة بالبنية التحتية المركزية بالشبكة الحكومية الداخلية، وهي تقدم الخدمات التالية:

- نشر و توزيع الوثائق؛

- تسيير النماذج الالكترونية، المحاضرات المرئية، البوابة الحكومية، البوابات الوزارية والولوج للإنترنت.

من خلال العرض البسيط لأهم الآليات لإحداث حكومة إلكترونية التي لا تزال في بدايتها، نستخلص ما يلي:

- لا يزال مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر في مرحلة البلورة وتكوين الرؤية الواضحة واستكمال هيكلته وأطره المختلفة وتحديد مهامها وصلاحياتها واختصاصاتها الواضحة.

- تتسم مؤشرات الواقع الراهن للمعلوماتية بالتواضع حيث أن البلد لا يزال في بداياته الأولى في هذا المجال، وتتركز الجهود حاليا في سبيل إنشاء بنية تحتية مناسبة وصياغة سياسات واستراتيجيات واضحة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- يعتبر الوضع الحالي للبنية التحتية المحلية في معظم الإدارات العمومية كافيا نوعا ما لدعم بعض عمليات تنفيذ الحكومة الإلكترونية لكن يبقى انجاز البنية التحتية المحلية في الإدارات الحكومية المتبقية والتي تحتاج إلى دعم كي تصبح كافة الإدارات الحكومية جاهزة للربط الرقمي مع استخدام إجراءات حديثة لحماية البيانات والشبكات ولربط كافة هذه الإدارات فيما بينها بشكل آمن، يقتضي الأمر وجود بنية تحتية، لشبكة واسعة النطاق وهنا يجب تحديد الإجراءات الأمنية المطلوبة حتى تقوم هذه الشبكة بوصل كافة الإدارات بمراكز البيانات المرادفة الآمنة لإتمام البنية التحتية المعلوماتية في القطاع العام.

المطلب الثالث: مؤشر ضبط الفساد ونوعية الأطر التنظيمية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى كل من مؤشر ضبط الفساد و مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وذلك كما يلي:

أولاً: مؤشر ضبط الفساد

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم الفساد وهو يعني ببساطة" وجود حالات تعفن، انحلال، انحراف، قبح تلف تدريجي، تدهور... بالجسم أو الشخصية الاعتبارية، ما يجعلها غير قادرة على القيام بالوظيفة التي وجدت من أجلها"⁽¹⁾. وهناك من يراه بأنه " استغلال السلطة للحصول على المنفعة أو فائدة أو ربح لصالح فرد أو جماعة أو طبقة عن طريق انتهاك حكم القانون أو الخروج على معايير السلوك الأخلاقي الرفيع"⁽²⁾، كما يعرف بأنه سلوك منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية و بدون وجه حق"⁽³⁾، ولكن التعريف العام الذي تعتمده المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية، هو ذلك الذي ينظر إلى الفساد على أنه" سوء استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خاصة سواء كان ذلك عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية، أو الغش، أو تقديم الهدايا للتعجيل بالخدمة، أو عن طريق الاختلاس"⁽⁴⁾.

ففي الجزائر أخذت ظاهرة الفساد بكل أشكالها تتفاقم في جميع أجهزة الدولة، والدليل على ذلك الرتبة المتأخرة التي تصنف فيها الجزائر من خلال التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية، التي أكدت على دور الفساد على المستوى السياسي في ضرب استقرار النظام السياسي وسمعته، والحد من قدرته على التوجه الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وخاصة الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الاطلاع على المعلومات، والحد من شفافية النظام وانفتاحه وإضعاف دور المؤسسات، وتعزيز الاستبداد والإدارات الشمولية والأنظمة الفردية، كما يحول الفساد دون تعزيز المشاركة السياسية نتيجة غياب الثقة بالمؤسسة العامة ودور أجهزة الرقابة والمساءلة ويضرب في الصميم مفهوم المواطنة ومفهوم العقد الاجتماعي الذي يضع على السلطة واجب ضمان مجموع الحقوق الأساسية للمواطن و ضمان الأمن الاجتماعي⁽⁵⁾، ومن بين آثار الفساد نذكر ما يلي⁽⁶⁾:

1_ إسماعيل الشطي وآخرون، " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص: 88.

2_ عامر الكبيسي، " الفساد والعمولة، تزامن لا توأمة "، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 2005، ص: 08.

3_ إسماعيل الشطي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 453.

4_ منظمة الشفافية الدولية، " نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد "، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2005، ص: 23.

5_ المرجع السابق، ص: 29.

6_ جون د سوليفان والكسندر شكو لنكوف، " مكافحة الفساد: منظورات وحلول القطاع الخاص "، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2005، ص: 04.

- مساهمته في تدني كفاءة الاستثمار العام و إضعاف الجودة في البنية التحتية العامة، بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها، وتداخل الوساطات في اختيار المشروعات الإنشائية وانتشار الغش ما يسفر عن تدني نوعية المنشآت العامة.

- يحد من التنمية البشرية لأنه يعمل على تخفيض إمكانية كسب الدخل لدى الغالبية من الناس، وخاصة الفقراء بسبب تضائل الفرص المتاحة لهم في القطاعي العام والخاص، وكذلك من خلال الحد من الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم.

ونظرا لاعتبار قضية الفساد عنصرا هاما في الخلل الذي أصاب الاقتصاد الجزائري والانحطاط الذي ألحق بالمجتمع والضعف الذي طرأ على أداء الدولة لدورها بإساءة إدارة شؤونها الإدارية والاقتصادية والعامة، ومثلما يعد عاملا في توسيع الهوة بين الحاكم والمحكوم نتيجة غياب الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة ومسيريها والتي تمتد حتى اليوم حيث تتميز بوجود بيئة ممكنة للفساد تتكون من نظام حكم مركزي وتبعية العدالة للجهاز السياسي وعدم الممارسة الفعلية للديمقراطية وغياب حرية التعبير والشفافية في تسيير الشؤون الاقتصادية، ما جعل الفساد يستفحل ليتحول إلى عمليات نهب تطل الموارد الوطنية عبر الصفقات المشبوهة للصادرات والواردات والامتيازات الممنوحة للشركات البترولية الأجنبية... إلخ⁽¹⁾.

وعلى الصعيد العالمي تعد الجزائر من أكثر الدول فسادا، إذ لا تتعدى العلامات التي تحصل عليها 2.8 من عشرة في مؤشر مدركات الفساد، وقد صنفت الجزائر سنة 2003 في الرتبة 88 من جملة 133 دولة لتعرف تقهقرا إلى الرتبة 97 من بين 158 دولة سنة 2006 حسب مؤشر الفساد الذي تشرف عليه منظمة الشفافية الدولية وقد كشفت دراسة لهذه المنظمة أن الدول التي تتعامل معها الجزائر قد احتلت أسوأ الدرجات في مؤشر مدركات الفساد⁽²⁾.

ثانياً: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية

يشير هذا المؤشر إلى أنه لا بد أن تكون قدرة الحكومة من خلال انتهاجها برامج ووضع سياسات تؤطر الأفراد وتضع جميع التسهيلات من أجل تشجيع وتنمية القطاع الخاص، بتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملائمة للأفراد لبلوغ قدر من المساواة في العدالة حيث يتم التأكيد على الحرية الاقتصادية نظرا لطبيعة علاقتها مع الحرية السياسية حيث تم على الصعيد العالمي والإقليمي التحول من التركيز على صياغة المشروعات التنموية في الخمسينات إلى الاهتمام بالبرامج التنموية المتكاملة في أواخر الستينات، إلى التحول إلى إعادة هيكلة السياسات عن طريق برامج الصلح الاقتصادي التي طرحتها مؤسسات " بروثن وودز " في أواخر السبعينات و أواخر الثمانينات، وهكذا عملت

1- إسماعيل الشطي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 839.

الجزائر على تبني إصلاحات و تغييرات في السياسة الاقتصادية الخاصة بها، من أجل تحقيق النمو ودعم الاستقرار الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التالية⁽¹⁾:

- تعزيز وضوح المسار التنموي؛- تسير إطار محيط الاستثمار؛- عصرنة المنظومة المالية؛- الزيادة في نجاعة الدور الاقتصادي للدولة؛- وضع سياسة اجتماعية وثقافية تتماشى والتحديات الوطنية.

المبحث الثاني: حوكمة الاقتصاد الكلي من خلال برنامج التنمية

شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة مالية (توسعية) لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وذلك عبر برامج الاستثمار العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة (2001-2014) في شكل برامج تنموية متمثلة في: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

إنّ برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الانتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد انشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بانعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها ما يلي⁽²⁾:

أولاً: دعم النشاطات الانتاجية: خصص لهذا المجال نسبة 12.46% من مجموع اعتمادات البرنامج، وينقسم هذا المجال إلى قسمين رئيسيين وهما الفلاحة والصيد البحري.

1- مجال الفلاحة: وقد كانت النسبة الكبيرة لمجال الفلاحة على حساب الصيد البحري وذلك بنسبة 85.47% من اعتمادات هذا المجال ويتضمن مجال الفلاحة ما يلي:

- تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- إعادة تحويل أنظمة الانتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في اطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصببات وتوسيع مناصب الشغل الريفي.
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.

1_ عبد الرحمان تومي، "مجلة الدراسات الاقتصادية"، العدد 06، 2005، ص: 31.

2_ كريم زومان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009"، أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي - خنشلة- العدد السابع، جوان 2010، ص: 201.

- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

2- الصيد البحري: خصص لهذا المجال نسبة 14.52% فقط⁽¹⁾. وبالرغم من طاقته فإن هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد البحري مصدر ثروة لم يستغل بكفاية، ويتضمن هذا البرنامج من الوهولة الأولى (البناء، تصليح والصيانة البحرية... الخ) وآخر (التكييف، التقسيم، التبريد والنقل... الخ) للأنشطة الانتاجية.

إن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في اطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى⁽²⁾.

ثانياً: التنمية المحلية والتنمية البشرية

1- التنمية المحلية: لقد خصص لهذا المجال نسبة معتبرة تقدر بـ 45.75% من اعتمادات برنامج الانعاش الاقتصادي، ويتضمن هذا المجال:

- إنجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتنوع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

- إن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية)، تطهير الماء والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولا سيما منها المناطق التي مسها الارهاب.

- التشغيل والحماية الاجتماعية: إن البرنامج المقترح لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري، فهو يخص برنامج ذات الكثافة العملية لئيد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة.

- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الاطار المعيشي: في اطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ 210.5 مليار دينار جزائري، هذا البرنامج يتشكل من:

- التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، تم تقدير هذا البرنامج بـ 14209 مليار دينار جزائري.

- إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات: إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين وسيكون السبب في خلق مناصب الشغل.

1- أحمد ضيف، أحمد بلقلة، " أثر برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: " سياسات التشغيل في اطار برنامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، جامعة آكلي محمد أولحاج- البويرة، 11-12 نوفمبر 2014، ص: 08.

2- أحمد نصير، رياض زلاسي، " التحليل الكمي لأثر برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: " سياسات التشغيل في اطار برنامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، جامعة آكلي محمد أولحاج- البويرة، 11-12 نوفمبر 2014، ص: 03.

2- التنمية البشرية

تقدر تكلفت البرنامج بـ 90.3 مليار دينار جزائري. تم اختيار المشاريع وفقا للانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الامكانيات والقدرات الموجودة (منشآت صحية والتربية) كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الامكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.

- نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

- تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا، وتجسد هذا الانعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي⁽¹⁾:
- استثمار اجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار جزائري، منها حوالي 3 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار جزائري من الانفاق العمومي؛
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003؛
- تراجع في البطالة أكثر من 29% إلى 24%؛
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009

- استكمالا لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) أقرت الدولة برنامج آخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، حيث خصص له مبلغا ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول حيث قدر بـ 4202.7 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار، وخصص هذا المبلغ على اثر تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار البترول.
- وهذا البرنامج كان يهدف إلى ما يلي⁽²⁾:
- استكمال الاطار التحفيزي للاستثمار عن طريق اصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية والوطنية مع الانفتاح العالمي سواء الأمر بتأهيل أداة الانتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير مشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛

1_ كريمة زمران، مرجع سبق ذكره، ص: 200-205.

2_ عبو عمر، عبو هود، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص: 10.

- تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة من جهة، ومن جهة أخرى مساعدته على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم (III-3): المجالات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

النسبة %	المبلغ (مليار دينار جزائري)	القطاعات
45.41	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.52	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8.02	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.85	203.9	برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.19	50	برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع

Source: [http://www.premierministre.gov.dz//arabe/media/PDF/texte Essentiels/prog Bilan/progcroissance.pdf](http://www.premierministre.gov.dz//arabe/media/PDF/texte_Essentiels/prog_Bilan/progcroissance.pdf).

نلاحظ من خلال الجدول بأن 45.41% من مجموع البرنامج خصصت لتحسين ظروف معيشة السكان، حيث كانت الحصة الكبيرة لبناء السكنات بقيمة 555 مليار دينار جزائري، وذلك قصد إنجاز مليون وعشرة آلاف سكن منها سكنات اجتماعية إيجارية وسكنات البيع بالإيجار وسكنات اجتماعية تساهمية بالإضافة إلى السكن الترقوي والسكن الريفي، كما خصص لبرامج البلدية للتنمية ما قيمته 200 مليار دينار جزائري، وذلك قصد إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والتطهير، وكذلك إنجاز الطرق البلدية لفك العزلة، وإعادة تأهيل المرافق التربوية وإنشاء المنشآت الثقافية والرياضية، بالإضافة إلى عمليات تحسين المحيط الحضري. كما تم تخصيص حوالي 150 مليار دينار جزائري لتنمية منطقة الجنوب، كما خصص حوالي 141 مليار دينار جزائري للقطاع الجامعي لأجل إنشاء 231000 مقعد بيداغوجي و185000 سرير وكذا إنجاز 26 مطعم جامعي والباقي خصص لمجالات مختلفة كالتربية الوطنية والتكوين المهني والصحة العمومية... الخ.

كما مثل برنامج تطوير المنشآت الأساسية حصة معتبرة مثلت حوالي 40.5% من البرنامج الكلي، حيث خصص 700 مليار دينار جزائري لقطاع النقل و600 مليار دينار جزائري لقطاع الأشغال العمومية، بالإضافة إلى قطاع الماء بقيمة 393 مليار دينار جزائري.

أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فلم يخصص لها سوى 8% من قيمة البرنامج الاجمالي، وخصص أغلبها (حوالي 89%) لبرامج الفلاحة والتنمية الريفية، أما قطاعات الصناعة والصيد البحري والسياحة وترقية الاستثمار فخصص لهم مبالغ ضئيلة.

أما برامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها فخصص لها 203.9 مليار دينار جزائري (4.8% من إجمالي البرنامج) وذلك قصد تطوير الخدمات في مختلف القطاعات كقطاع العدالة، المالية، التجارية.... الخ. كما مثل برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال 1.19% من البرنامج الكلي. وكنتيجة نلاحظ بأن هذا البرنامج ركز على مجالين أساسيين وهما تحسين الظروف المعيشية للسكان وبالتالي الاهتمام برأس المال البشري، وكذا مجال تطوير المنشآت الأساسية باعتباره الركيزة الرئيسية لأي نشاط اقتصادي، والملاحظ كذلك بأن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) في محتواه لا يختلف عن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث أنه كلا من البرنامجين أعطوا الأولوية إلى قطاع المنشآت الأساسية وكذا الاهتمام برأس المال لبشري، وهذين القطاعين مهمين جدا في تحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل (المستدام).

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة إعادة الإعمار الوطني التي أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) ليأتي بعدها برنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014)، والذي خصص له حوالي (21.214 مليار دينار جزائري) أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما⁽¹⁾:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات، كما يهدف إلى تعزيز التنمية البشرية عن طريق توفير وتحديث المنشآت القاعدية في مجال التعليم والصحة والسكن، وكذا تحسين الخدمات العمومية (الوصول للعدالة، إيصال الكهرباء والماء والغاز....) الى جانب فك العزلة على المناطق النائية وكذا مواصلة جهود الدولة في مجال تنمية واصلاح الجماعات المحلية وتعزيز اللامركزية بها. ومحتوى هذا البرنامج يتمثل فيما يلي:

1- يخصص برنامج "2010-2014" أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال⁽²⁾:

- انشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

1_ بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين 10 جمادى الثاني 1431 هـ الموافق لـ 27 مايو 2010، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص: 02.

2_ أحمد نصير، رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص: 08-09.

- إقامة أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة الى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال انجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
- إقامة برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافية والاتصال.
- 2-** كما يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك بتخصيص:
 - أكثر من 3100 مليار دينار جزائري موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
 - أكثر من 2800 مليار دينار جزائري مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
 - ما يقارب 500 مليار دينار جزائري لتهيئة الاقليم.
 - ما يقارب 1800 مليار دينار جزائري لتحسين امكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وادارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.
 - وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الانجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دينار جزائري لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:
 - أكثر من 100 مليار دينار جزائري يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.
 - وما يقارب 150 مليار دينار جزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل الى 300 مليار دينار جزائري لنفس الغرض.
- 3-** تخصص التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.
 - تشجيع انشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دينار جزائري من البرنامج لموافقة الادمج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات انشاء مناصب الشغل الى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيديرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي.

كل ذلك يسمح بتحقيق الهدف المتمثل في انشاء ثلاثة ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

4- وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج الخماسي "2010-2014" مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

ويجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية المحدد خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الحصة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: تحديات التنمية المحلية والرهانات الجديدة لتفعيلها

انطلاقاً من أن العمل القاعدي أساس كل عملية تنمية رشيدة، فإن منهج العمل يرتكز على توظيف كل الطاقات البشرية انطلاقاً من المجتمع المحلي، الجهوي، فالوطني، قصد توحيد الجهود المتاحة لتحقيق التنمية المقصودة، حيث أثبت الواقع العملي أن فشل الكثير من المشروعات والخطط التنموية في الجزائر يرجع أساساً إلى استبعاد المواطن من المشاركة في صياغة هذه المشروعات، وفي الجزائر تعتبر البلدية والولاية الركن الأساسي للتنمية المحلية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول الوقوف عند واقع التنمية المحلية من خلال التطرق إلى الإطار المؤسسي الذي ينظم تسيير الجماعات المحلية والتعرف على دور هذه الجماعات كفاعل أساسي في مجال التنمية، ويتطلب نجاحها وجود جهاز إداري يتلاءم بصفة مستمرة مع المسار التنموي، ووجود علاقة بين التنمية لاقتصادية والمؤسسات الإدارية ... الخ.

المطلب الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر

إن نجاح العملية التنموية يحتاج إلى تنظيم وبدوره التنظيم يحتاج إلى حركة وفاعلية تتمثل في نظام الإدارة المحلية، والتي أضحت ضرورة من ضروريات التنظيم الإداري للدولة المعاصرة حيث تقوم هذه الوحدات الإدارية بمهام التخطيط والتوجيه والرقابة، ومن أجل الحديث عن هذه الوحدات لا بد من دراسة قواعد قانون البلدية والولاية طبقاً للتشريع المعمول به أي القانون رقم 10/11⁽¹⁾ المتعلق بالبلدية والقانون رقم 07/12⁽²⁾ المتعلق بالولاية.

أولاً: فواعل التنمية المحلية

تتمثل فواعل التنمية المحلية في كل من الولاية والبلدية

1- الولاية: عرفت المادة الأولى من القانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية، هذه الأخيرة بأنها: " الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة " وهي أيضا الدائرة الإدارية الغير المركزية للدولة وتشكل بهذه

1_ القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 03 يوليو 2011، الجريدة الرسمية، العدد 37، سنة 2011.

2_ القانون رقم 07/12 المتعلق بقانون الولاية، المؤرخ في 29 فبراير 2012، الجريدة الرسمية، العدد 12، 2012.

الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشارورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب، وتحدث بموجب القانون⁽¹⁾. كما تلعب الولاية دورا محوريا بين اللامركزية وعدم التركيز الإداري.

أ- اللامركزية الإقليمية:

تعتبر الولاية خلية لتجسيد اللامركزية وفق ما جاءت به في المادة الأولى والمادة الرابعة من القانون المتعلق بالولاية التي بموجبها يتولى تسيير شؤون الولاية المختلفة هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي كهيئة مداولة والوالي، كما يجسد المجلس الطبيعة اللامركزية للولاية ومبدأ ديمقراطية الإدارة العامة والمشاركة الشعبية على مستواها⁽²⁾. وعلى الرغم من إطلاق الاختصاص المعتمد في قانون الولاية لسنة 2012 إلا أن هذا لم يمنع المشرع من رسم الخطوط الأساسية لصلاحيات المجلس الشعبي الولائي في الميادين المختلفة يمكن حصرها فيما يلي⁽³⁾:

- صلاحيات خاصة بالمجال الاقتصادي، الفلاحي والمالي؛- صلاحيات خاصة بالنشاط الاجتماعي؛- صلاحيات خاصة بالمجال الثقافي و السياحي؛- التهيئة العمرانية، التجهيز والهياكل السياسية.

إنّ ما تجدر الإشارة إليه هو ضعف تطبيق اللامركزية على مستوى الولاية، حيث يعتبر المجلس الشعبي الولائي من الناحية النظرية الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونهم، ولكن الواقع يظهر لنا وجوده الرمزي فقط من الناحية العملية، خاصة أمام هيمنة الوالي من خلال الصلاحيات الواسعة الموكلة إليه باعتباره ممثل للدولة والولاية والتي جعلته السلطة الأولى على مستوى الولاية.

ب- الولاية و عدم التركيز الإداري:

عدم التركيز أو كما يسميه البعض المركزية النسبية وهو كما يقال بأنه قضية بين الدولة وعمالها أو موظفيها وهو يؤدي إلى اقتصاد في النفقات وإلى وضوح في العمل وتوحيد لنمطه ولا يترتب عليه أبدا الاعتراف باستقلال الوحدات الإدارية ولكن فقط ينقل موقع سلطة القرار⁽⁴⁾، حيث اتضح بعد طول التجربة أنه لم يحقق على المستوى العملي ديمقراطية الإدارة بصورة جيدة⁽⁵⁾، كما يعني عدم تركيز نقل الصلاحيات من المركز الأعوان يمثلون الدولة ويتصرفون باسمها على المستوى المحلي، في هذا الإطار يتمتع الوالي بوضعية قانونية مركبة ومتميزة فهو إلى جانب أنه ممثل للسلطة المركزية بمختلف الوزراء على مستوى إقليم الولاية، يمثل أيضا هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، كما يعتبر الرئيس الإداري للولاية وتتعدد

1- المادة 01 من القانون رقم 07/12 المتعلق بقانون الولاية، الجريد الرسمية، العدد 12، سنة 2012.

2- مسعود شيهوب، "أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام الولاية البلدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص: 68.

3- عمار بوضياف، "الوجيز في القانون الإداري"، دار الجسور للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص: 254.

4- علي زغدود، "الإدارة المركزية في الجمهورية الجزائرية"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص: 11.

5- سليمان محمد الطناوي، "مبادئ القانون الإداري: دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص: 115.

اختصاصات الوالي تارة باعتباره مثل للدولة، وتارة باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، كما له صلاحيات باعتباره ممثل الولاية، وبالتالي تسند له اختصاصات هامة في العديد من المجالات نذكر من بينها⁽¹⁾.

- **المجال السياسي:** باعتباره ممثل للدولة ومندوبا للحكومة، يعهد إليه تنفيذ تعليمات مختلف الوزراء على مستوى إقليمه، كما يتولى التنسيق بين مختلف المصالح داخل تراب الولاية كما يضطلع الوالي بمهمة إعلام السلطة المركزية والوزراء على انفراد بالحالة الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية والسياسية في الولاية.

- **المجال الإداري:** يعمل الوالي على تنفيذ القانون واحترامه وحماية الحقوق والحريات السياسية للمواطنين وتنفيذ تعليمات الحكومة وتوجيهها ويقوم بتسيير الأموال العقارية للدولة في إقليم الولاية وكذا تسيير معظم الجهاز الوظيفي في الولاية ماعدا أولئك الإطارات الذين يخضع تسييرهم للسلطة المركزية.

- **المجال المتعلق بالرقابة:** يمارس الوالي سلطات الوصاية على البلديات والمؤسسات العمومية المحلية المتواجدة في إقليم الولاية، بالإضافة إلى ممارسة سلطات الرقابة الرئاسية على مجموع موظفي الولاية وعلى رؤساء البلديات بخصوص صلاحياتهم كممثلي للدولة، وعلى مديري المصالح الخارجية بوصفهم ممثلا للوزراء الذين يتبعونهم.

2- البلدية: عرف المشرع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون المتعلق بالبلدية على أنها " الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون " ⁽²⁾.

كما تعرف بموجب المادة الثانية من القانون المتعلق بالبلدية على أنها " القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية " ⁽³⁾.

وعلى اعتبار أن رئيس المجلس الشعبي البلدي أعلى هيئة على مستوى البلدية فإن ذلك يعطي له اختصاصات متعددة ومتنوعة بوصفه سلطة محلية ويصبح بذلك وسيطا بين المواطن والادارة المركزية وينقل بالتالي انشغالاته الى المركز.

ثانياً: وسائل تحقيق التنمية المحلية

يتجسد المفهوم الحقيقي للتنمية المحلية من خلال الوسائل التي زودت بها وحدات الإدارة المحلية، التي تسهر على هذه التنمية والتي تشكل أدوات تدخلها في مختلف المجالات التي تمارس فيها اختصاصها الفعلي في الميدان التنموي، وقد تعددت الوسائل الممنوحة وفق النصوص التي تنظم هذه الوحدات حيث تتنوع من وسائل مالية وبشرية.

1- الوسائل المالية: تعتبر الوسائل المالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجماعات المحلية والتي من خلالها تكون قادرة على ترجمة أهدافها. وتقسم هذه الوسائل إلى موارد مالية محلية (ذاتية) وموارد مالية خارجية.

1_ حسين عبدالقادر مرجع سبق ذكره، ص185.

2_ المادة الأولى من قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

3_ المادة الثانية من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق، ص: 07.

أ- **الموارد المالية المحلية:** وتشمل الجباية المحلية، التمويل الذاتي ومداخيل الأملاك، وتحتل الجباية المحلية مكانة هامة في المصادر المالية الخاصة بالجماعات، حيث تشكل المصدر الأساسي لتمويل نشاطها⁽¹⁾، وتمثل على مستوى الجماعات المحلية أكبر المداخيل الذاتية، ويمكن تقسيم الموارد الجبائية حسب الطرف المنتفع إلى: ضرائب محصلة لفائدة الدولة وضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية.

- **ضرائب محصلة لفائدة الدولة:** وتشمل ضريبة الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

- **ضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية:** هي الأخرى تشمل ضرائب محصلة لفائدة الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية وضرائب محصلة لفائدة البلديات دون سواها.

أما بالنسبة للتمويل الذاتي فهو اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، ويحدد نسبة الاقتطاع قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية البلديات وقرار وزاري بالنسبة لميزانية الولايات ويتراوح عموما بين 10% و 20% من مجموع الإيرادات.

وفيما يخص مداخيل الأملاك فهي تلك الإسهامات المقدمة من الأشخاص للجماعات المحلية مقابل الاستفادة من خدمة معينة وتشمل: تأجير العمارات والبنيات، حقوق الطرق والتوقف ومداخيل الحظيرة العمومية.

ب - **الموارد المالية الخارجية:** بغرض الاستجابة للحاجيات المحلية في مجال التنمية، تنوعت مواردها الخارجية والتي نذكر منها ما يلي⁽²⁾:

- **الصندوق المشترك للجماعات المحلية:** هو صندوق يتولى تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات ومن أجل تدعيم الجماعات المحلية ذات الإيرادات الضعيفة بهدف تكريس التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية وتحقيق ولو استقرار نسبي لموارد الميزانيات المحلية ويتكفل بالمساهمة في تمويل التنمية بتخصيص إعانات سنوية للولايات والبلديات.

- **صندوق الضمان:** يوجه أساسا للبلديات والولايات لضمان تقديرات الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة ويتمثل دوره في:

- الدفع المنتظم للبلدية عند ظهور اختلالات في التقديرات الجبائية التي تتضمنها ميزانية البلدية.

- المساعدة في تدارك تخفيضات القيم التي لا يتسنى تحصيلها من خلال الضرائب المباشرة خلال السنة المالية.

- **صندوق التضامن:** يتولى المهام التالية:

- دفع الضرائب المحصلة والموارد المشتركة بين الجماعات المحلية؛

- دفع تخصيصات استثنائية للولايات التي تعاني وضعية مالية صعبة على وجه الخصوص أو التي تواجه كوارث أو حوادث غير متوقع؛

- تقديم إعانات تشجيعية للبحث و الاتصال.

1_ هشام بن ورزق، " البلدية بين التبعية والاستقلالية المالية "، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 15، 2006، ص: 08.

2_ حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 164- 165.

- **القروض:** يمكن للجماعات المحلية اللجوء إلى المؤسسات المالية للحصول على قروض نتيجة للشخصية المعنوية التي تتمتع بها، ولا بد أن يكون اللجوء إلى هذا النوع من الموارد إلا في حالة الضرورة القصوى حتى تحافظ على استقلاليتها وقد بدأت هذه الفكرة منذ إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ثم البنك الجزائري للتنمية وبنك التنمية المحلية، وما يعاب على هذا النوع كوسيلة لتدعيم موارد الجماعات المحلية هو العراقيل التي تواجهها هذه الجماعات في الحصول على القروض وكذا نسبة الفائدة خاصة مع صدور القانون 90-10⁽¹⁾ المتعلق بالنقد والقرض والذي يؤكد على ضرورة أن يكون القرض البنكي فعال ومريح، وحتى تكون هذه القروض عامل قوة للوحدة الإدارية المحلية يجب أن توجه للمجالات الإنتاجية لتجنب الوقوع في المديونية.

2- الوسائل البشرية: يعتبر الإنسان العنصر الأساسي في التنمية، حيث أن هذا العنصر ضروري وهام لإعطاء ديناميكية لأي عمل تنظيمي وتنموي ومن بين الوسائل البشرية نجد المخطط السنوي للموارد البشرية⁽²⁾، في هذا الإطار جاء المرسوم التنفيذي 95 - 126 في مادته 06 المتضمنة للمسار المهني للموظفين والأعوان العموميين في الدولة، حيث يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية أن تعد مخططا سنويا لتسيير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية المتوفرة والغرض من هذا هو ضبط العمليات التي يجب القيام بها خلال السنة المالية لا سيما ما يتعلق بالتوظيف والترقية التكوين وتحسين المستوى وتحديد المعارف، الإحالة على التقاعد، وتشترك في ضبط هذا الخطط، الإدارة المعنية ومصالح السلطة المكلفة بالتوظيف العمومي لمجرد تحديد عدد الناصب المالية وقبل الشروع في تنفيذه ويتم ويعدل حسب الأشكال نفسها، أما فيما يخص موقع برنامج التكوين نجد:

- تكوين داخلي بعيدا عن العمل؛ - تكوين داخلي أثناء العمل؛ - تكوين خارجي.

نتيجة المهام والاختصاصات العديدة المسندة للجماعات المحلية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، لا بد من تزويد هذه الجماعات بجهاز بشري لتنفيذ هذه الاختصاصات، شريطة أن يكون هذا العنصر متخصصا في هذه المجالات، ولذا تم إنشاء مراكز وطنية لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية وتسيير مستوياتهم وتحديد معلوماتهم.

في الأخير ومن خلال الواقع الميداني لأنماط تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي يبرز عجزا واضحا في تنفيذ السياسات التنموية هذا ما يستدعي إعادة النظر في ضبط الموارد البشرية والإدارية والمالية وترشيد النفقات حسب الخيارات والأولويات بما يحقق الصالح العام.

1_ القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16.

2_ حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

ثالثا: دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية**1- دور الولاية في مجال التنمية المحلية**

تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية وفي هذا الإطار يمكن تحديد دورها من خلال العناصر التي يمكن إجمالها في: التهيئة العمرانية، الصحة، الثقافة، السياحة، السكن، الفلاحة والري، الهياكل الأساسية الاقتصادية التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي⁽¹⁾.

أ- في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز والهياكل السياسية: حيث تقوم الولاية في هذا الإطار بتحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه، كما يبادر بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلدية، والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها والمبادرة بكل عمل من شأنه فك العزلة عن الأرياف.

ب- في المجال الثقافي والسياحي: تسعى الولاية بموجب مخططاتها إلى إنشاء مرافق ثقافية وتقديم دعمها ومساعدتها لهذه المرافق، كما تتولى ترقية التراث الثقافي بالمنطقة بالتنسيق مع البلديات، كما تتخذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال.

ت- في المجال الاجتماعي: تمارس الولاية مهامها كثيرة ذات طبيعة اجتماعية نذكر منها:

- المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات أو المتعاملين الاقتصاديين؛
- تتولى إنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات، كما تساهم في أعمال الوقاية من الأوبئة وترقية الوقاية الصحية؛

- المساهمة في كل نشاط اجتماعي بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية بهدف التكفل بالطفولة والمعوقين والمسنين والمعوزين والمرضى عقليا؛

- يسعى المجلس إلى إنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية بالتشاور مع البلديات ويدعم كل نشاط من هذه الأنشطة؛
- العمل على تدعيم البلديات فيما يخص تطبيق برامج الإسكانية وتقوم بتقديم مساهمات لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقاري، بالإضافة إلى المبادرة والمشاركة في ترقية برامج السكن المخصص للإيجار، والمشاركة في عمليات الإصلاح وإعادة البناء بالتشاور مع البلديات.

ث- في المجال الاقتصادي، الفلاحي والمالي: تبادر الولاية وتعمل على تجسيد كل العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي، وترقية الأراضي الفلاحية وحماية الثروة الغابية والثروة الحيوانية كما تعمل على تشجيع تدابير الوقاية من الكوارث والآفات وذلك باتخاذ كل الإجراءات ضد أخطار الفيضانات والجفاف ومساعدة البلديات تقنيا وماليا في مشاريع التموين بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه وهذا بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية؛

1- ناصر لباد، " القانون الإداري، التنظيم الإداري "، ج 1، الطبعة الثالثة، الجزائر، دون سنة نشر، ص: 82.

- المصادقة على مخطط الولاية في المجال الاقتصادي، بعد أن توضع بين يديه كل المعطيات التي تساعده على دراسة هذا الملف من قبل المصالح المعنية؛

- ترقية الاستثمار على مستوى المنطقة وتقدير النفقات الواجب تخصيصها في هذا المجال.

2- دور البلدية في مجال التنمية المحلية.

تمثل البلدية الوحدة القاعدية التي تمثل الدولة على المستوى المحلي، وبهذا تعتبر المحرك الأساسي للتنمية المحلية بحكم علاقاتها المباشرة مع المواطنين وارتباطهم بها ويكمن هذا الدور من خلال:

أ- **في مجال التهيئة العمرانية:** أعطت الدولة صلاحيات واسعة للجماعات المحلية لا سيما البلديات فيما يخص الحركة التنموية الشاملة⁽¹⁾، قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها الدولة، ويكون ذلك عن طريق مخطط بلدي للتهيئة العمرانية والذي يسد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى القاعدي.

ب- **في المجال الاجتماعي والثقافي:** أعطى المشرع الجزائري بموجب المادة 122⁽²⁾ من قانون البلدية للمجلس حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة إليها، في مجالات الصحة والتشغيل والسكن، وألزم البلدية بإنجاز مراكز صحية وقاعات للعلاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المالية، كما ألزمها بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات واتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي، أما في مجال السكن تكلف البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، وأجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري، وفي المجال الثقافي تقوم البلدية بصيانة كل الهياكل والأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة عن طريق صيانة المراكز الثقافية التابعة لها وتشجع على تطوير الحركة الجموعية في ميدان الثقافة وتقدم لها المساعدات في حدود إمكانياتها، وعلى صعيد آخر تعمل البلدية على اتخاذ الإجراءات التي تضمن ترقية السياحة وازدهارها في المناطق التابعة لإقليمها ، من خلال إعداد المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية لاسيما بتخصيص الأراضي واستصلاح الأماكن والقيام بالأشغال الخاصة بالهياكل الأساسية والتجهيزات الجماعية.

ت- **في المجال الاقتصادي:** تتمتع البلدية بإمكانية الاستثمار في المجالات الاقتصادية طبقا للتشريع المعمول به وطبقا لما جاء به قانون 10-11 فإنها تدخل البلدية في ميدان الاستثمارات، كما أجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير مصالحها العمومية⁽³⁾.

وما يمكن قوله أنه من خلال التعرف على الدور الكبير الذي تقوم به كل من البلدية والولاية كفاعلين أساسيين في مجال التنمية المحلية، ونتيجة القيام ببعض المقارنات نجد أن المهام الملقاة على عاتق البلدية كبيرة

1_ حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

2_ المادة 122 من القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، مرجع سبق ذكره.

3_ المادة 109-110 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية، مرجع سبق ذكره.

مقارنة بمهام الولاية مع غياب كامل لدور الفواعل الأساسية الأخرى والمتمثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص وضرورة إشراكها في العملية التنموية أمام العجز الكبير الذي تعاني منه أغلب البلديات سواء من الناحية المالية أو الموارد البشرية المؤهلة ما يستوجب إعادة النظر بهدف ترشيد الحكم المحلي.

المطلب الثاني: أسباب ومظاهر اختلالات التنمية المحلية

تعرض التنمية المحلية جملة من المشاكل تعيق تجسيده فعلياً على أرض الواقع خاصة في ظل البيئة التي يعمل في إطارها الحكم المحلي الكفيل بتحقيقها، وما يترجم فشل النموذج التنموي هو ارتفاع مؤشرات الفقر التهميش، البطالة والرشوة على المستوى القاعدي، وعليه سنحاول عرض أهم العوائق التي تواجه التنمية المحلية من خلال عرض أهم مظاهر هذا العجز الذي يحول دون تجسيد فعلي للحكم الراشد فيما يلي:

أولاً: خصوصية بيئة الحكم المحلي

من أجل الوقوف على العوائق التي تعترض التنمية المحلية لا بد من معرفة خصوصية البيئة التي يعمل في إطارها الحكم المحلي، لأن ذلك سيسهم في تعميق فهم المشاكل التي تعترض التنمية المحلية، ومن خلال مقارنة الخصائص التي تميز الحكم السيئ والتي أشرنا إليها في الفصل الثاني من الدراسة، نجد أن إدارة الحكم في الجزائر ضعيفة، حيث لن يصعب على من يراقب العمل التنموي الإداري في الجزائر أن يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها منذ الاستقلال إلى اليوم في تهيئة بيئة ملائمة من شأنها تحقيق دفعة قوية في مجال التنمية بشتى مستوياتها وخاصةً على المستوى المحلي، ومدى تخلف النظام السياسي والإداري وعجزه عن تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم.

إنّ محاولة تحديد إطار واضح حول خصوصية بيئة الحكم المحلي في الجزائر⁽¹⁾، يمكن من ملاحظة أن جميع هذه الخصوصيات ترتبط أساساً بمشكلة التخلف السياسي والإداري وضعف عملية المشاركة الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى وضع حدود للقوة والنفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية، كالمجالس الشعبية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني وهو ما يساهم في نمو العديد من الأمراض المكتبية خاصة في استئراء الفساد الإداري، والذي أدى إلى تباطؤ الإدارة وسوء تنظيمها وتقويض أركان العمل التنموي السياسي الشامل ما يدفعنا إلى النظر في ما قدمته السلطات المحلية للمواطن؟ خاصة في ظل وجود أجهزة ومؤسسات تفوق تكاليفها بكثير عائداتها المحتشمة إن لم نقل المنعدمة، ما يفسر بالعجز الذي تعاني منه معظم بلديات الوطن، بالإضافة إلى تدهور الجهاز البيروقراطي الذي أنهكه الفساد على جميع المستويات وما يعزز وجوده على مستوى الإدارة بشكل عام والإدارة المحلية بشكل خاص، هو تقهقر واقع هذه الإدارة، والتي كانت في حد ذاتها هدفاً لعمليات الإصلاح الإداري ورغم ما شرع في هذا المجال، إلا أن ذلك لا يؤدي إلى تغيير جذري في فعالية هذا الجهاز، فمثلاً عملت الدولة على تشجيع الاستثمار على المستوى المحلي من دون أن ترفق هذه السياسة

1_ بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية"، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

الاقتصادية بوسائل الرقابة الفعالة للمال العام، ما يؤدي إلى انتشار الفساد، من دون أن ننسى سياسة الخصخصة التي انتهجتها الدولة، التي كانت وصفاً مقدمة من المؤسسات الدولية المانحة، والتي أوجدت طبقة جديدة من المقربين من مراكز القرار ومن ذوي المصالح المشتركة، ما يقيي الإدارة أو الحكم المحلي بعيداً عن تحقيق التنمية والاعتماد في التعامل مع البيئة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية على الإرث الإداري والتنظيمي الموروث، كما أن سلوك القيادة البيروقراطية مازال يستند على الأسلوب التقليدي القائم على سد الثغرات، واتخاذ شكل رد الفعل في التعامل مع الأوضاع الجديدة، بدل الاعتماد على مدخل إدارة التغيير، وهذا ما أنتج الرداءة والفساد لواقع الحكم المحلي والذي يمكن أن نلخصه في⁽¹⁾:

- تداخل الأدوار بين السلطات المحلية والمركزية، والنزوع إلى تعظيم أدوار السلطة المركزية، وهو ما يقابله مباشرة التقليل من أدوار السلطة المحلية فيظل صعوبة تنازل المستويات المركزية عن تدخلها القوي في الأمور المحلية؛

- تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية وانخفاض مستوى أدائها، ما يثقل كاهل ميزانيتها، وهذا ما أدى إلى تعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف التواصل مع المواطن من خلال انتشار ثقافة الاتكالية وعدم أداء الخدمة.

- عدم وضوح السياسات العامة للإدارة المحلية، نتيجة غياب المخطط الهيكلي العام، على اعتبار ازدواجية الصفة للقائمين بشأنها؛

- المحسوبية والوساطة التي أدت إلى عدم المساواة وتكافؤ الفرص، وعدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة؛

- غياب التجديد والاعتماد على الحلول المعدة مسبقاً دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الظروف البيئية الثقافية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية⁽²⁾؛

- بطئ حركة القوانين والتشريعات، وغياب المعايير العلمية مقارنة بالتغيرات والتطورات المجتمعية و العالمية والإدارية؛

- عدم القدرة على تغيير السلوك والقيم السلبية نتيجة وجود قوى تقاوم التغيير، الأمر الذي أدى إلى شيوع الفساد في الوسط الإداري المحلي، وغلبة المصالح الشخصية على المصالح العامة وضعف الرقابة الإدارية.

إن مثل هذه الممارسات تعتبر نتيجة للموروث الاستعماري من جهة⁽³⁾، وإلى الطابع المحافظ للإدارة وعدم القدرة على تحديثها بما يتلاءم وخصوصية المجتمع الذي تعمل في ظله من جهة ثانية، حيث تصطدم فكرة التنمية في الوطن العربي بين تقليدية راسخة تأبى تبني أساليب جديدة كونها تستند إلى الأسرة وتستمد مقوماتها من قيم تقليدية تتلخص في القرابة والانتماءات الخاصة على عكس الدول المتقدمة أين تدور الشرعية فيها حول الدولة وليس الاعتبارات القبلية والطائفية

1 - حسنين إبراهيم توفيق، "النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 02، 2008، ص: 60.

2 - مورييس دوفرجيه، "علم الاجتماع السياسي"، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 2001، ص: 94.

3 - حسنين إبراهيم توفيق، "ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1999، ص: 65.

وأبرز مظاهر تسلطية الدولة القطرية العربية تكمن في هيمنتها على المجتمع وتغلغلها في جميع جنباته، وعدم سماحها بقيام تنظيمات سياسية وسيطة كالأحزاب أو فرض قيود شديدة عليها في حالة السماح بقيامها، وغياب المشاركة السياسية أو إضفاء طابع شكلي على بعض العمليات السياسية المرتبطة بالمشاركة.

ثانياً: أسباب اختلالات التنمية المحلية :

تتعدد الأسباب التي تؤثر سلباً على النشاطات التنموية المحلية، بين أسباب تنظيمية وتقنية، وأسباب بشرية وأخرى تقنية، ويمكن رصد أهم هذه الأسباب كما يلي:

1- أسباب تنظيمية وتقنية: إن الاهتمام بالتنمية المحلية مرتبط بفلسفة اللامركزية⁽¹⁾، حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية خاصة في الدول النامية لأسباب متباينة، خاصة وأن الحكومات المركزية في الغالبية العظمى من الدول قد أخفقت في تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية، وأصبح التحول في مفهوم الحكم ضرورة تفرضها التغيرات المعاصرة، التي يشهدها العالم، وتجعل إعادة النظر في دورها بحيث يتسع نطاق هذا الدور من المستوى الرسمي ليشمل أطراف المجتمع الأخرى وتعزيز دورها في عمليتي الحكم والإدارة، وتمثل هذا التحول في ظهور ما يعرف في الأدبيات الغربية باسم أسلوب الحكم (Goveranncce)، وتعتبر اللامركزية من أهم قضايا أسلوب الحكم على أساس أنها أسلوب الحكم - خاصة على المستوى المحلي - توفر الفرص لمواءمة الخدمات العامة مع المطالب المحلية ولبناء حكم أكثر تجاوباً وخضوعاً للمساءلة من الأسفل. وهو ما يتم التعبير عنه بأسلوب الحكم المحلي الرشيد (Good Local Goveranncce) كما أنها تعتبر الأسلوب الأمثل الذي يسمح بتوزيع المهام بين الدولة والجماعات المحلية، وهي التي تساهم في توسيع قواعد الديمقراطية المحلية، أين تكون مشاركة المواطنين فعلية، وهذا لا يكون إلا بوجود مكانيزمات التمثيل السياسي التي تشعر المواطن بانتماؤه الفعلي للدولة وبالتالي يعمل على المشاركة في تنميتها وتقدمها. ولكن الواقع يظهر احتكار السلطات المركزية في عملية صنع القرار، مما يؤدي إلى تقليص دور الجماعات المحلية في عملية اتخاذ القرارات، ويبرز هذا من خلال عمليات التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية مع استبعاد الجماعات المحلية. ومن بين هذه العمليات نذكر المشاريع الوطنية الكبرى التي تفرض الإدارة المركزية تجسيدها على إقليم ولاية معينة، وكذا المخططات البلدية للتنمية التي يحدد محتواها على المستوى المركزي، مما أفقدها أهميتها وأفرغها من محتواها⁽²⁾. ومن هنا نلمس ضعف لامركزية التخطيط ما يستدعي إعادة التفكير في التركيز الفعلي لسياسة اللامركزية على اعتبار أنها الوسيلة التي تضمن استقلالية الجماعات المحلية.

1_ مصطفى كامل السيد وآخرون، "الحكم الرشيد والتنمية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص: 71.

2_ حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 176.

من خلال قراءة القانونين 11-10 و 12-07 المتعلقين بالبلدية والولاية تبين ما يلي:

يتميز قانون البلدية 11-10 بكونه منح اختصاصات واسعة جدا للبلدية سواء بالنسبة لرئيسها الذي يمثل البلدية من جهة طبقا للمواد (77-84) ويمثل الدولة من جهة أخرى طبقا للمواد (85-95) ولكن من خلال تحليلنا للصفة التمثيلية له يتضح لنا تفوق صفته كممثل للدولة عن صفته كممثل للبلدية مع أنه منتخب من طرف الشعب كما أن تداخل هاتين الصفتين يؤدي إلى غياب المجلس الشعبي البلدي كهيئة منتخبة، مع تواجد قوي لسلطة الوالي طبقا للمواد (100-102).

بالنسبة للولاية فإن القانون 12-07 أعطى للمجلس الشعبي الولائي صلاحيات واسعة في مجال التنمية، الفلاحة الري... إلخ، ولكن بالمقابل تم تقليص هذه الصلاحيات بسبب صدور نصوص تشريعية وتنظيمية تعالج مختلف القطاعات. وهكذا أصبح للمجلس دور استشاري أكثر منه صاحب قرار، ومن جهة أخرى ازدواجية صفة الوالي وسيطرة صفته كممثل للدولة أدت إلى محو الولاية كجماعة إقليمية فعلية وحوّلها، وحوّلها إلى إدارة غير مرمزة.

2- ضعف الموارد البشرية: تشكل الوسائل البشرية أحد الشروط المسبقة الهامة ورهانا حاسما يسمح للجماعات الإقليمية بالارتقاء إلى مستوى المهام الجديدة التي يفرضها اقتصاد السوق⁽¹⁾، وهذا من خلال السعي إلى رفع عدد الأعدان التقنيين المؤهلين بشكل معتبر، التي تؤثر على نجاعة وفعالية عمل أي هيئة عمومية، إذ أن أي هيئة ومهما كانت طبيعتها لا يمكن أن تصل إلى تحقيق أهدافها إلا بالاعتماد على قاعدة بشرية تتمتع بالمؤهلات العلمية والمهنية التي تمكنها من أداء مهامها بصفة فعالة.

وما يمكن قوله أن وضعية الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية خاصة البلديات سيئة وهذا نظرا لسياسة التوظيف المحلي التي لم تأخذ بعين الاعتبار المستوى التأهيلي للموظفين، مما أثر سلبا على نشاطاتها التنموية، لذلك يمكن القول بأن الجماعات المحلية كانت ولا زالت بحاجة إلى مؤهلين للقيام باختصاصاتها التي تتطور باستمرار والتي تتطلب مؤهلات عالية، فالتكوين و التأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية وهذا كله يعكس ضعف الموارد البشرية المحلية، لذلك وجب إدخال بعض الأساليب التقنية والحديثة الهادفة نحو تنمية

و تطوير الموارد البشرية وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات التسيير المحلي، على سبيل المثال تحسين تطبيقات المناجمت.

3- أسباب مالية: إن النشاطات الأساسية للجماعات الإقليمية لا تتم إلا عن طريق ركائز مالية والتي تتجسد في الميزانية⁽²⁾، كون أن أي حركة إدارية لا بد أن يقابلها تقييد مالي في الميزانية، حيث هي تعبير عن سياسة تنمية محلية كونها تدخل في إطار سياسة عامة تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية تتعلق باستخدام واستغلال الموارد المالية ويدخل كل ذلك

1_ حسين عبد القادر، المرجع السابق، ص: 177.

2- JEANCATHELINEAV, La fiscalité des collectivités locales , paris : Armand Colin, 1990,p :08 .

في إطار ما يعرف بالمالية المحلية، والتي تحتل في الوقت الراهن صدارة في التفكير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي اعتمدت اقتصاد السوق، كما تعتبر طرفا رئيسيا في المالية العامة للدولة، تتسم بالثقة حيث لا تستفيد إلا من دخل مطابق للنفقة، ومن الجباية تخصص الدولة لنفسها الحصة الأكبر، ومن أبرز الأسباب التي تحد من الموارد المالية للجماعات الإقليمية نجد: تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة وكذا الغش والتهرب الضريبي.

ثالثا: مظاهر اختلالات التنمية المحلية.

إن الأسباب المذكورة سابقا تؤدي إلى اختلالات جوهرية تعيق عمل الجماعات المحلية في تنفيذ السياسات التنموية كفاعل أساسي من شأنه تحقيق التنمية المحلية تكون أساس التنمية الشاملة، هذه الاختلالات تترجم في جملة من المظاهر التي تميز أغلبية الوحدات المحلية خاصة البلديات، نذكر منها ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن، تراكم الديون والعجز في الميزانية، ما يؤثر سلبا على عمل هذه الجماعات خاصة وأنها بمثابة حلقة ربط تربط بين المواطن والدولة.

1- ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن: إن النشاط والحركة على المستوى المحلي تبرزه العلاقة بين الإدارة والمواطن خاصة الثقة المتبادلة بين المواطن والموظف⁽¹⁾، فإذا كان المواطن يقضي مصالحه في الإدارة ويجد التعامل مع الموظف عملية سهلة، وتم الاطلاع على ملفه بكل شفافية، وتعرف على حقوقه، فلا شك أن يساهم بفعالية في بناء الجماعات المحلية التي ينتمي إليها.

لكن الواقع بعيد كل البعد حيث نجد المواطن في معزل تام عن الإدارة وهذا نتيجة غياب الإعلام على المستوى المحلي وهذا في ظل التطور الحاصل في الثورة المعلوماتية، حيث يعتبر غياب بنك للمعلومات على مستوى الجماعات المحلية أحد أهم هذه المظاهر، فالمواطن غير مطلع على حقوقه، ويجد الموظف دائما الأعذار للتهرب لتقديم المعلومات والقيام بتوجيهه، كما تتعرض عملية الإعلام إلى مشاكل أخرى مثل اللغة المعقدة بالنسبة للمواطن، وعدم تحديد الشخص الذي يكلف بإعلام المواطن، مما يجعل هذا الأخير لا يعرف بمن يمكنه الاتصال، ويمكن حصر مظاهر هذا الضعف في ما يلي:

أ- غياب الإعلام: إن الملاحظ من خلال الواقع غياب الإعلام سواء من طرف التلفزيون، الراديو والصحافة المكتوبة ما جعل المواطن في معزل تام عن الإدارة، خاصة للذين يتوجهون إلى الاستثمار في ظل غياب بنك للمعلومات على مستوى الجماعات المحلية، وهكذا يظل المستثمر والنشاط الاقتصادي بصفة عامة في أزمة كبيرة، نظرا لعدم توفر المعلومات الملائمة في الوقت المناسب.

ب- ضعف الخدمات: إن الغرض من وجود الإدارة هو خدمة المواطن، لكن ما هو سائد في الإدارة المحلية هو اعتقاد أغلب الموظفين أنهم بأدائهم للخدمة يسدون معروفا للمواطن، من جهة أخرى افتقاد أعوان الاستقبال للتكوين الملائم حيث تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة مراعاة الجانب السيكولوجي والاجتماعي للمواطن والتعامل مع كل حالة على

1- لا ري دياموند، " حتمية الحكم الديمقراطي الراشد"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، الحملة من الموقع: www.cipe-arabia.org.

حتى، كذلك فإن احترام مواعيد تقديم الأوراق الإدارية وكذا مواعيد قضاء مشاغل المواطنين على جميع المستويات الإدارية المحلية يندرج ضمن مستلزمات حفظ هبة وصورة الإدارة من الأمور التي تعرقل مسيرة التنمية المحلية، ويبرر الموظف رفضه في المساهمة بالنهوض ورفع مستوى الخدمة إلى الأجر الزهيد الذي يتقاضاه، مما يجعل نوعية الخدمة في الإدارة المحلية يعرف تأخرا كبيرا.

2- العجز في الميزانية: يعد مبدأ التوازن من المبادئ الأساسية للميزانية وهو الحالة التي يكون فيها مجموع النفقات يساوي مجموع الإيرادات والإخلال بذلك يؤدي إلى فائض في النفقات (عجز مالي)، بل إن هذا التوازن يجب أن يتحقق على مستوى كل قسم من أقسام مدونة الميزانية، فنفقات قسم التسيير تساوي إيرادات قسم التسيير، ونفقات قسم التجهيز تساوي إيرادات قسم التجهيز، والإخلال بهذا المبدأ يعتبر في الواقع عجزا في ميزانية الجماعات المحلية ويحدث هذا عند اتساع مجال المتطلبات من جهة، وندرة الموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية وحجم المهام المنوطة لها، وعندما نتصفح في الميزانيات لكثير من البلديات نجد أن النفقات المسجلة أكبر بكثير من الإيرادات الحقيقية المسجلة بالميزانية مما يدفع البلدية إلى تقديم طلب لمنح الإعانة لإعادة التوازن للميزانية، وعندما يتبين عجز الميزانية يتعين على المجلس الشعبي البلدي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لامتناعه وضمان توازن الميزانية⁽¹⁾، وإذ لم يتخذ المجلس الشعبي البلدي الإجراءات التصحيحية الضرورية فإنه يتم اتخاذها من الوالي الذي يمكنه أن يأذن بامتصاص العجز على سنتين ماليتين أو أكثر ويرجع السبب في عجز الميزانية إلى:

- اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا، فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهماتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها؛

- الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية؛

- عدم التقدير لبعض النفقات لزيادة استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة؛

- النمو الديمغرافي وزيادة عدد السكان؛

- عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

1_ المادة 184 من القانون 11-10، المتعلق بالبلدية، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية المحلية

لقد تضمن إعلان "الحق في التنمية" في مادته الأولى الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1996 أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان⁽¹⁾، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية من هنا أضحي مفهوم المشاركة من أكثر المفاهيم استقرارا وقبولاً في دول العالم الثالث بعد اعتراف المجتمعات المتقدمة بأهمية ذلك خاصة على المستوى المحلي لدعم التحول نحو القطاع الخاص وتقليص سلطة الحكومة المركزية بالمحليات، والتي تعتبر إحدى أهم الآليات التي من شأنها النهوض بالتنمية المحلية حيث ومع ظهور مفهوم الحكم الراشد برزت فكرة بديلة عن تلك التي تنادي بالدور المركزي الشامل للدولة في تخطيط التنمية بجميع جوانبها، هذه الفكرة أعادت تحديد دور الدولة، والتي تقوم في جوهرها على الشراكة بين الجهود الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مع الاهتمام كذلك بالمقاربة النوعية والتي تتم بضرورة التوفيق في فواعل التنمية بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي.

أولاً: دور الحكم المحلي في إطار مفهوم الشراكة

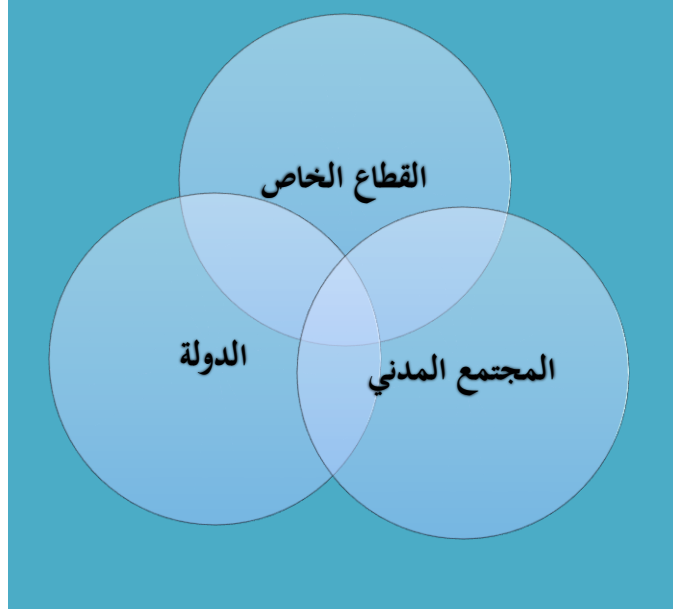
إن التحولات التي يعرفها المجتمع سواء على الصعيد الاقتصادي⁽²⁾، الاجتماعي أو السياسي أصبحت تفرض أكثر من أي وقت مضى انخراط كل المكونات الفاعلة في المجتمع والقيام بعمل تنسيقي وتكاملي بين جميع الفاعلين لاستيعاب هذا التحول وكسب رهان التنمية، وفي إطار الحديث عن دور الحكم المحلي في إطار مفهوم الشراكة في مجال التنمية المحلية ينبغي قبل ذلك توضيح مفهوم الشراكة، الشراكة المجتمعية مع التأكيد على دور كل من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

يقصد بها إيجاد صيغة جديدة للحكم تقوم على ثلاث دوائر متقاطعة في مصلحة ما من العمل المشترك، تمثل هذه الدوائر ثلاث مكونات أساسية هي الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتنطوي على تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من أطرافها الثلاث، كل هذا بغية تحقيق التنمية المستدامة، وفقاً للشكل التالي:

1_ مصطفى كامل السيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

2_ الفضاء الجمعي، "جميعاً من أجل تفعيل حكامه محلية"، الحملة من الموقع الإلكتروني: www.espace.associatif.ma.2008.

الشكل رقم (III-1): مكونات الحكم في إطار مفهوم الشراكة.



المصدر: مصطفى كامل السيد وآخرون، "الحكم الرشيد والتنمية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص: 80.

وبذلك فإن الشراكة تقوم أساساً على تضافر الجهود الحكومية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص⁽¹⁾، بغية تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بناءً على شعور جميع الأطراف بالانتماء والمسؤولية المشتركة لخدمة المجتمع وتنميته، أما بالنسبة للشراكة في التنمية فتعني حق جميع الأطراف في المشاركة في صنع القرار، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، والالتزام بهذا يسفر عنه الاتفاق التشاركي، وعلاقات متبادلة تتوفر فيها درجة من التكافؤ بين جميع الأطراف، وتشكل الشراكة لتحقيق أهداف معينة أو معالجة قضية معينة أو إحداث تغييرات معينة في المجتمع، أو في الاتجاهات والقيم التي لا يستطيع طرف أو جهة بمفردها تحقيقها، وتقوم الشراكة على بناء خلفية مشتركة مع وضع أسس الاتفاق والاستمرارية، ثم التعرف على القضايا والمشكلات والفرص المتاحة و المتوقعة وتحديد الأهداف المشتركة مع ترتيب الأولويات، وتجميع الموارد، ويجب اتفاق الشركاء على مبدأ المنفعة لجميع الأطراف بدل من السعي لمنافع فردية، وذلك عن طريق العمل الجماعي وبأسلوب ديمقراطي، وذلك يؤدي بالتالي إلى زيادة الخيارات، والوعي العام بما يساعد على خلق المساندة وتقليل المعارضة وتعزيز وتعميق الديمقراطية مع ضمان مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية إذ أن اللامركزية تسمح للمواطنين بالمشاركة في تسيير شؤونهم المختلفة، باعتبار هذا النظام يهدف أساساً إلى تقريب الإدارة أو السلطة بصفة عامة من المواطن، مع

1 - نادية عيشور، "العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجية التعمير في العالم النامي، الجزائر، جامعة سطيف، يومي 08-09 أبريل 2007 ص: 20.

التشديد على الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، ومن أجل دفع عجلة التنمية المحلية لابد من إشراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية.

وفيما يخص الشراكة المجتمعية فهي تعني إشراك شرائح المجتمع المحلي في آلية أو تنظيم مؤسسي محلي لامركزي يشارك في مختلف مجالات التنمية الشاملة المرتبطة بالعمل في الدولة والتي يمكن الاعتماد فيها سواء أكانت خدمة ثقافية، اقتصادية أو اجتماعية، على مقارنة التنمية المحلية التشاركية على شكل، مجموعات أو جماعات في مؤسسات غير ربحية، منتخبة أو معينة، تتلقى دعما رسميا وشعبيا وتفويضا في مؤسساتها ومشاريعها التنموية، وتخضع للصيانة أو الإشراف لإدارة عليا وتكون بمثابة جسرا بين أهالي المنطقة وبين الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمؤسسات المجتمعية محليا، إقليميا وعالميا ضمن سياسة الدولة، بحيث تحقق مبادئ وأسس الشراكة في العمل والخدمات المرتبطة بها وتمارس في أداء مهامها واختصاصاته أو مراقبتها وتقويتها وتحفيزها من أجل تنفيذ المشروعات وإدارتها وصيانتها واستمراريتها سياسة واضحة تعتمد على المشورة والخبرة، العدالة والشفافية

ثانيا: دور الحكم المحلي في تفعيل التنمية المحلية

1- تعريف الحكم المحلي: تشير الدراسات المعاصرة حول اللامركزية إلى مفهوم أسلوب الحكم المحلي Governance Local⁽¹⁾ حيث يعرفه Landell and Mills بأنه " استخدام السلطة السياسية، وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعرفه "Charlick" بأنه " الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة من أجل دفع وتسيير القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي من خلال هذين التعريفين يتضح أنهما يربطان بين البعد السياسي المتمثل في الالتزام بتحقيق مصالح المجتمع المحلي، وبين البعد الإداري المتمثل في الفعالية التي يتم بها إدارة الشؤون العامة المحلية، وقد أوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد لإدارة المدن ICMA الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحكم المحلي الرشيد على النحو التالي⁽²⁾:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية بموجب القانون؛

- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي؛

- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي؛

- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

1- حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

2- سمير محمد عبد الوهاب، " الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير "، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2005، ص: 07.

وهناك من يعرف الحكم المحلي بأنه " مجموع الوحدات الإدارية أيا كانت صورتها وعلى اختلاف مستوياتها الموجودة بالدولة، والتي تكون في مستوى أدنى من الحكومة القومية في الدولة الواحدة، ومن حكومة الولاية في الدولة الاتحادية.

كما عرف الحكم المحلي بأنه عبارة عن " نظام إداري يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة تتمتع قانونيا بالاستقلال عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة بقدر معين من رقابة تلك الإدارة.

كما يعرف الحكم المحلي على أنه " المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية"⁽¹⁾.

ويمكن القول بأن الإدارة المحلية أو الحكم المحلي هو ذلك النظام الذي يتميز بالعناصر التالية:

- الاعتراف بوجود مصالح أو شؤون محلية متميزة عن المصالح الوطنية؛

- إنشاء أجهزة محلية منتخبة ومستقلة لإدارة وتولي تلك المصالح؛

- خضوع تلك الأجهزة لدى قيامها بتلك المصالح لرقابة الإدارة المركزية.

2- إيجابيات وسلبيات الحكم المحلي: تتمثل إيجابيات وسلبيات الحكم المحلي فيما يلي⁽²⁾:

أ- **الإيجابيات** : هناك عدد من الأهداف الأساسية لقيام وازدهار الحكم المحلي يمكن إجمالها في العناصر التالية:

- يعمل الحكم المحلي على إدراك الاختلافات القائمة في طبيعة المشكلات المصالح والحلول لهذه المشكلات

من إقليم لآخر، فيما يمثل أولوية بالنسبة لاهتمامات منطقة ما، قد لا يمثل نفس الأهمية بالنسبة لاهتمامات منطقة

أخرى، أي يعمل الحكم المحلي على توطيد العلاقة بين جهاز الحكم وبين القضايا التي تهم المواطنين؛

- يحقق الحكم المحلي تمثيل للمجتمع المحلي في إدارة شؤونه، باعتبار أن صناع القرار منبثقين من الأهالي وأكثر إحساس

بهم، وأكثر تقدير لهم، وأقدر على استقطاب تعاونهم و استشارة حماسهم، وبالتالي فالحكم المحلي عبارة عن ترتيب تنظيمي

يختصر القنوات الطويلة والمعقدة و المعيقة أحيانا والتي يتعين السير فيها لتوصيل آراء واحتياجات وتطلعات الجماهير إلى

صناع القرار؛

- يوفر الحكم المحلي الفرصة للتدريب على ممارسة العمل السياسي أمام المواطنين، كما يتيح الفرصة لسرعة القرار

والابتكار وتنمية فرص ظهور القيادات وإتاحة الفرصة لتدريبه؛

- زيادة المشاركة من قبل المجتمعات المحلية، والتي أصبحت قادرة على التأثير والضغط على الأجهزة الحكومية، مما أدى إلى

زيادة نصيب المجتمعات المحلية من الموازنات والموارد القومية؛

- التقارب بين الحكومة المركزية و المجتمعات المحلية، بحيث أصبحت سياسات الحكومة أكثر استجابة لمطالبهم

وأولوياتهم.

1_ عبد الرزاق الشخلي، " الإدارة المحلية دراسة مقارنة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001، ص: 19.

2_ مصطفى محمود أبو بكر، " الإدارة المحلية (رؤية استراتيجية لحماية الجهاز الاداري من التخلف والفساد)"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص:

- الأخذ في الاعتبار التخطيط المحلي في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية؛
- تشجيع وزيادة المشاركة السياسية للأفراد، والتي تؤدي إلى تجذر القيم الديمقراطية، والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي، كما سيؤدي هذا المناخ السياسي إلى تكوين قيادات سياسية محلية والتي سوف تكون في المستقبل قيادات قومية، غير أن ذلك يعتمد على الواقع والخبرة العملية؛
- يساهم الحكم المحلي في جعل عملية صنع القرار أقرب إلى المواطنين، وبالتالي يؤدي توزيع السلطات والموارد إلى تفعيل عملية صنع القرار، ومن ثم تحقيق رفاه اجتماعي أكثر؛
- يسمح الحكم المحلي بتخفيف الكثير من الأعباء عن السلطة المركزية، وذلك فيما يتعلق بالأمور المحلية قليلة الأهمية على المستوى الوطني، ما يتيح وقتاً أكبر أمام السلطة المركزية للتصدي للقضايا الوطنية الأكثر أهمية.
- ب- السلبات: بالرغم من يحققه الحكم المحلي من مزايا عديدة، إلا أن هناك مجموعة من السلبات التي يمكن أن تترتب عليه من أهمها:
 - عدم المساواة فيما بين الأقاليم المختلفة، تبعاً لمختلف القدرات على مستوى المنظمات المحلية؛
 - تعاني المجتمعات المحلية من قلة الموارد البشرية والاقتصادية والتكنولوجية التي تساعد على نجاح الحكومات المحلية، إضافة إلى اتصافها بالجهل والفقر يؤدي إلى خلق موقف خطير من السيطرة والكمب، لذلك فإن مدى فاعلية الحكومات المحلية يتحدد بمدى رضا الأفراد عن احتياجاتهم الأساسية؛
 - تقليل الكفاءة، بسبب تحجيم قدرة المجتمعات المحلية على تحقيق اقتصاديات واسعة النطاق في بعض المناطق.
 - ضعف المؤسسات التي تساعد المنظمات المحلية وتطور من قدراتنا الإدارية وضعف الروابط فيما بين هذه المنظمات والحكومة المركزية.

ج- أسباب الأخذ بنظام الحكم المحلي

- إنّ الأخذ بنظام الحكم المحلي يعود إلى المزايا التي يحققها والمتمثلة في:
 - أسباب إدارية فنية: مع تطور وظائف الدولة أدت المركزية التي ميزت العديد من الدول إلى إهدار الكثير من الموارد والطاقات وانتشار الكثير من مظاهر الفساد والمحسوبية والاعتزاب السياسي، إضافة إلى تحكم إدارة الحكومة المركزية لمختلف المشروعات ومن ثم عدم تناسبها مع الاحتياجات المحلية، وقيامها بوضع نظم متشابهة موحدة لا تناسب أولويات المواطن المحلي نتيجة عدم إمكان إدارة جميع الأنشطة من مركز واحد، فتم بالتالي الاتجاه إلى نظام الإدارة أو الحكم المحلي وتوزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية فيما يتعلق بالشؤون المحلية⁽¹⁾.
 - أسباب سياسية اجتماعية: نظراً لأن مشاركة الجماهير في الشؤون المحلية طابعا هاما وحساسا، يفرض ضرورة حكم المجتمع المحلي نفسه بنفسه، من خلال انتخاب ممثلين له وبالتالي ضرورة توسيع وتنويع قنوات المشاركة في صنع السياسات العامة أمام المواطن المحلي سواء كقيمة أخلاقية تحقيق مبدأ المواطنة والسيادة الشعبية، أو كهدف عملي من أجل ضمان مزيد من تأييد المواطنين لتحقيق أهداف السياسات العامة، فالتنظيم المحلي يؤكد على أهمية مشاركة المواطن المحلي في

1- مسعود شيهوب، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

التصميم والإشراف على تنفيذ السياسات التي تطبق عليهم باعتبار أن المشاركة هي الأداة الرئيسية لنظم الحكم والإدارة في تحقيق التنمية المحلية⁽¹⁾.

3- الحكم المحلي والتنمية المحلية: يتم النظر إلى النظام المحلي في إطار مفهوم أسلوب الحكم المحلي الرشيد كسلسلة من التفاعلات بين الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي وذلك في إطار بيئة مركزية تتمثل في الأطر القانونية والسياسات العامة، حيث أصبح دور الدولة في إطار مفهوم الشراكة يركز على البعد الاجتماعي من خلال المسؤولية عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وعن وضع الإطار العام القانوني والتشريعي لأنشطة القطاعين العام والخاص على حد سواء، مثلما تكون معنية بتأكيد العدالة والاستقرار في السوق، كما تعمل على الاهتمام بالخدمات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، وتستطيع الدولة كذلك تمكين المواطنين من خلال توفير الفرص المتساوية لهم، وضمان مشاركتهم في الأمور الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ولذلك فإن اللامركزية في هذا الإطار تكون أكثر استجابة لمتطلبات المواطنين وللظروف الاقتصادية المتغيرة⁽²⁾.

ومن أجل بناء نظام محلي يقوم على أساس أسلوب الحكم المحلي الرشيد، يمكن القول أن سياسات واستراتيجيات وبرامج وأنشطة اللامركزية وأطرها القانونية تتخذ مسارين من أجل بناء نظام محلي يقوم على أساس أسلوب الحكم المحلي الرشيد تتمثل في:

- **المسار الرأسي:** يتضمن تحويل السلطات والمسؤوليات والوظائف والموارد من الحكومة المركزية إلى الأجهزة المحلية.

- **المسار الأفقي:** يتضمن تمكين المجتمعات المحلية لا تكون قادرة على تحديد خطط وبرامج التنمية الاجتماعية السياسية والاقتصادية وفي الوقت الذي يتطلب فيه المسار الرأسي التحول في سياسات الحكومة المركزية وقوانينها وترتيباتها الهيكلية والمؤسسية التي تسمح بالتشارك في القوة والسلطة والوظائف والموارد، فإن المسار الأفقي يمكن تفعيله بدون ضرورة إجراء تعديلات في القوانين ذلك أنها تتطلب تعبئة وتنظيم المجتمعات المحلية لكي تشارك في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تقوية ودعم قدراتهم للمشاركة في التنمية وجني ثمارها فالرابطة المهمة بين اللامركزية الرأسية واللامركزية الأفقية أنه في الدول التي تتسم بدرجة عالية من المركزية والسلطوية، فإن اللامركزية الأفقية من شأنها تمكين السكان المحليين، وإعدادهم ليكونوا قادرين على الاستفادة من القوة والسلطة والوظائف والموارد التي يتم تحويلها عن طريق اللامركزية الرأسية، أي أن اللامركزية الأفقية من شأنها تمكين المجتمعات المحلية بينما اللامركزية الرأسية من شأنها خلق هياكل وترتيبات تدعم التمكين الذي أوجدته اللامركزية الأفقية.

ومن أجل النهوض بالتنمية المحلية وجب أن تقوم الوحدات المحلية بمجموعة من الوظائف والأدوار في مجالات توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، والمشاركة في صنع السياسات العامة، وتنمية وتدريب الموارد البشرية وحماية البيئة ففي

1_ علي الصاوي، "الإدارة المحلية (مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية)"، دار زهران الشرق، القاهرة، 1995، ص: 31.

2_ سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 375.

مجال جذب الاستثمارات يجب أن تشارك الوحدات المحلية الحكومة المركزية في صنع السياسات العامة باعتبارها الأكثر التزاما باتجاه المواطنين، والأكثر معرفة بمشكلات ومتطلبات المجتمعات المحلية وبالتالي ضرورة تمكين الأجهزة المحلية من إصدار اللوائح المحلية التي توفر للمستثمر أساسا قانونيا للاستثمار فيها، وإنشاء وتطوير مشروعات البنية الأساسية اللازمة للاستثمار المحلي والأجنبي، وخاصة في ظل ارتفاع معدلات التحضر والتطورات التكنولوجية، وتزايد معدلات النمو السكاني وتطلعات المواطنين إلى مستوى متطور من الخدمات، ولذا وجب تطوير المرافق العامة بالشكل الذي يطبق نظم الإدارة الحديثة والكفاءة الإدارية والمشاركة الشعبية، ودراسة عملية البدء في خصوصية بعض هذه المرافق، ومدى مساهمة المواطنين والوحدات المحلية في إدارتها وتمويلها ورقابتها⁽¹⁾.

كما يمكن للوحدات المحلية أن تساعد في تطوير الموارد البشرية الكفؤة على اعتبار أن تسيير الموارد البشرية من أهم العوامل التي تؤثر على نجاعة وفعالية عمل أي هيئة عمومية، حيث أن العنصر البشري هو المكلف بتقديم الخدمة العمومية، وتسير نوعيتها، وعليه فإن أي هيئة ومهما كانت طبيعتها، لا يمكن أن تصل إلى تحقيق أهدافها إلا بالاعتماد على قاعدة بشرية تتمتع بالمؤهلات العلمية والمهنية التي تمكنها من أداء مهامها بصفة فعالة وهذا من خلال:

- التكفل بمحور تسيير الموارد البشرية عن طريق التوفير الكمي والنوعي للمستخدمين المحليين، انطلاقا من تشخيص الوضعية الحالية وإجراء دراسة جدية لمناصب العمل مع توضيح المهام وإعداد مرجعيات متعلقة بكل وظيفة.
- تصحيح هيكل الرواتب وحوافز العاملين، بحيث تتماشى مع الاتجاهات السائدة في سوق العمل، ومع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة بصفة عامة.
- وضع نظام متكامل لتدريب الموظف المحلي و القيادات المحلية، على اختلاف أنواعها ومستوياتها، خاصة أهمية الحركة والتحفيز لما لها من دور في إعطاء نفس جديد للموظف وصقل معارفه المهنية
- إعطاء رؤساء الوحدات المحلية، السلطات التي تمكنهم من استقطاب واختيار العناصر الكفؤة للعمل بوحداتهم.

ثالثا: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التنمية المحلية: للمجتمع المدني والقطاع الخاص دور في مجال التنمية المحلية ويتمثل ذلك في ما يلي:

1- المجتمع المدني: انطلاقا من أن العمل القاعدي أساس كل عملية تنموية رشيدة، فإن منهج العمل يركز على توظيف كل الطاقات البشرية، انطلاقا من المجتمع المدني قصد توحيد الجهود المتاحة لتحقيق التنمية المقصودة، وهو ما يستلزم تفعيل دور المجتمع المدني، ذلك لأن دفع عملية التنمية المحلية التي هي غاية كل دولة لا يكون لها نتيجة إيجابية دون إشراك فواعل المجتمع المدني، على اعتبار أن عملية التنمية المحلية هي بالأساس عملية جماعية منظمة داخل إطار مؤسسي وسياسي يشجع ويدعم المبادرات المحلية.

1_ سمير محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 51-52.

- مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية: يعد المجتمع المدني شريكا أساسيا في المساهمة في مجال التنمية حيث لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها بل تم نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (المجتمع المدني)، وبذلك أصبح المجتمع المدني شريكا فعالا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات⁽¹⁾، والتي لا يقل دورها في مجال المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والشاملة شأننا عن دور القطاع الحكومي و دور القطاع الخاص خاصة وأن مؤسساته تؤدي أدوارا هامة في تزويد الخدمات والوظائف التي لا يستطيع السوق تقديمها كترويج المؤسسات الدينية للقيم الأخلاقية أو المساهمة التي تقدمها بعض الجمعيات في مجال محو الأمية في الدول النامية، أو المعلومات حول العناية بالبيئة من خلال مؤسسات حماية البيئة، كما تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في التأثير على سياسات الرعاية الصحية، وفي تقديم العديد من الخدمات الطبية والصحية⁽²⁾، كما له دور كبير في تجسيد الديمقراطية التشاركية والمواطنة، إذ ترتبط أسس الديمقراطية المحلية والمشاركة الجماعية في التسيير بمعيار المواطنة وشفافية عمل الإدارة، وللمجتمع المدني دور كبير في إرسائها، باعتباره يشكل البنية التحتية لها، وإن كان من المسلمات أنه لا تنمية دون ديمقراطية، فلا ديمقراطية بدون مجتمع مدني، وبذلك يعتبر قاطرة أساسية لتحقيق الديمقراطية الفعلية⁽³⁾.

وبالتالي يتسع دور منظمات المجتمع المدني إلى المجالات السياسية والاقتصادية إلى جانب دوره الاجتماعي:

- **الدور السياسي**: إن العمل الأساسي لمنظمات المجتمع المدني يكمن في تمثيل مصلحة الجماعة ونفعها، وهذا لن يتم خارج الإطار الديمقراطي الذي يضمن آليات وقواعد المشاركة السياسية في عملية صنع السياسات العامة للدولة واتخاذ قراراتها، حيث إن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في سياق الممارسة الديمقراطية يعتمد بدرجة عالية على المشاركة السياسية، بحيث تعمل هذه المنظمات على نشر قيم المشاركة، وتعمل كمصدر محفز للتغيير السياسي، وتدعم قيم الارتباط السياسي، وإمكانية التنافس السلمي للقوى السياسية والثقة المتبادلة بين الأفراد.

إضافة إلى هذا فإن دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي يتجسد في مطالبته بمبدأ تحقيق مساءلة الحكومة ومدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المعمول بها، كذلك الرقابة على عمل السلطة والتأثير عليها من خلال الضغط على تغيير القرارات غير الإيجابية في عمل السلطة، وهذا بالنشر والبت وإيجاد رأي عام ضاغط يتصدى لها، من هنا فإن دور منظمات المجتمع المدني في الجانب السياسي قد اتخذ منحى أكثر اتساعا، خاصة في مجال المشاركة وإتاحة الفرصة للأفراد للتعبير عن قضاياهم وتعزيز التبادل بين الحكومة والحياة المدنية ولارتقاء بالوعي السياسي والثقافي داخل المجتمع.

1- قوي بوحنية، " دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم"، ورقة مقدمة إلى المنتدى الوطني حول " التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات" جامعة شلف، يومي: 16-17 ديسمبر، 2008، ص: 15.

2- عبد الكريم زهير الكايد، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

3- ESSAID Taib, « société civil et Governance », Revue Idara, n 30, 2005,p 284.

- **الدور الاقتصادي** : إن دور منظمات المجتمع المدني يتسم بالتوازن في علاقته بالدولة والسوق كونه يؤدي إلى تحقيق التوازن لاجتماعي للقوى الفاعلة⁽¹⁾، بحيث تلعب مؤسساتها أدوارا اقتصادية في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج، كما أن لها تأثير قوي في التنمية لاقتصادية من خلال تبني السياسات لاقتصادية التي تسعى لتقليل حدة الفقر هذا بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه المنظمات في إطار زيادة الشفافية والمحاسبة، انطلاقا من العمل على مكافحة الفساد الذي يعتبر شأن اقتصادي ويؤثر على مشاريع التطوير والاستثمار، بالإضافة على ما يقع على عاتقها من أدوار جد هامة ومؤثرة في تحقيق التنمية لاقتصادية، التي لم تعد حكرا على القطاع الخاص والحكومي.

- **الدور الاجتماعي** : تكمن أهمية منظمات المجتمع المدني باعتبارها المنظمات الوسيطة المستقلة التي تملأ الفضاء لاجتماعي⁽²⁾، القائم بين الدولة والسوق، وهي قوة موازية لسلطة الدولة وسيطرتها، وتحد من انفرادها بالمواطن والمجتمع كما أن دور منظمات المجتمع المدني في المجال لاجتماعي يتعزز أكثر من خلال تعاونها مع القطاع الحكومي في تحقيق العدالة لاجتماعية، التجديد والمحافظة على العلاقات المباشرة، وغرس روح لانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة ولاهتمام بالشؤون العامة، خاصة في مجال التعلم والصحة والرعاية لاجتماعية، والعمل على استخدام الناشطين من أفراد المجتمع لقدراتهم على المشاركة في الحكم باعتبارها أساس النظام لاجتماعي والعدالة لاجتماعية، وكذا القدرة على التشاور والحوار العلمي والسلمي واستخدام الأساليب المؤسسية لحل الصراعات الاجتماعية.

2- القطاع الخاص كشريك في تجسيد التنمية المحلية

يحتل القطاع الخاص بأهمية كبيرة حيث يعتبر أحد الأعمدة الأساسية في مجال المشاركة في التنمية، خاصة وأن تحقيقها سواء على المستوى المحلي أو الوطني لا يتحقق إلا بتكامل الأدوار بين الدولة بمختلف أجهزتها والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويظهر دور القطاع الخاص خاصة في ظل التوجه نحو اللامركزية وزيادة مستوى المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار، حيث أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب وضع استراتيجية تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصة وأن القطاعين أكثر علاقة على المستوى المحلي منه على المستوى الوطني، وتكون هذه الاستراتيجية بمثابة الإطار والخريطة لاقتصادية التي تستبدل بها جميع القطاعات نحو تحقيق التنمية، حيث أدركت العديد من الدول أهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل، تحسين مستوى الخدمات لهم، خاصة وأن القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة فمثلا بعد فشل بعض المنظمات العمومية في تدبير المرافق المحلية باعتمادها توجهات غير صائبة في التسيير، وبالتالي تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص إمكانات وفرص حقيقية من أجل تدبير المرافق العامة المحلية، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون

1- اسماعيل الشطي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 79-80.

2- آسيا بلخير، آمال زرينز، " دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية "، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، يومي 13-14 ديسمبر 2010، ص: 10.

والشراكة أو شركات لاقتصاد المختلط أو التدبير المفوض أو عقود لامتياز... وهذا بدوره يتيح آليات جديدة للتدبير وتجاوز الطرق التقليدية في تدبير المرافق العامة المحلية.

لقد أصبح تحقيق التنمية المحلية رهينا بتفعيل العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام والإيمان بأن هذه الشراكة هي منطق التنمية الحقيقية في المجتمعات المحلية ومن شأنها أن تخلق مشروعات تعاونية لتوفير التجهيزات السياسية، الكفيلة بتشجيع روح المبادرة الحرة وخلق المقاولات، بناء اعلى الخبرة المزدوجة، ولذا يتعين على الدولة بمختلف مؤسساتها وضع سياسات تسمح بخلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص تسهم في تطويره وتقويته.

خلاصة الفصل:

لقد أطلقت الجزائر برامج تنموية ضخمة وهذه البرنامج قد رصد لها مبلغا ضخما في اطار تحقيق التنمية المحلية وتحسين مستوى المعيشة ولتقليل البطالة، إلا أن هذه المبالغ لم يتم استغلالها بالكامل في القيام بتلك المشاريع التنموية حيث أن هذه البرامج رافقتها بعض الظواهر السلبية كالتبذير والاختلاس، والرشوة والفساد، وسوء التسيير واختلاس المال العام الأمر الذي جعل الجزائر وفقا لمنظمة الشفافية الدولية ضمن الدول الأكثر فسادا، إذ مس هذا الأخير العديد من القطاعات الحيوية.

كما أن تحقيق البرامج التنموية يتطلب الأخذ بكافة الاجراءات التي من شأنها الحد من المشاكل التي تواجهها والعمل على تنمية روح الحوار والتفاعل والتكامل بين جميع الأطراف تحقيقا للتنمية المحلية التي تعتبر عماد التنمية الشاملة، ومن ثم الاتجاه الى ترشيد الحكم على المستوى المحلي الذي يوضح الطبيعية السياسية والبعد الاداري لأسلوب الحكم، كما أنه يركز على مختلف العمليات التي تتم من خلالها صنع القرارات العامة لتحقيق التنمية والكفاءة في ادارة الموارد وتنفيذ السياسات العامة.

الفصل الرابع:

تقييم مساهمة الحكم الرائد في تحقيق
التنمية المحلية ببلدية البويرة

تمهيد:

تمتلك بلدية البويرة إمكانيات طبيعية هائلة وطاقات بشرية معتبرة هذا إلى جانب الموقع الاستراتيجي التي تحتله كونها بوابة عبور إلى مختلف بلديات وولايات الوطن، فهذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني، لذا يمكن من خلالها دعم التنمية الوطنية المستدامة إذا أحسن استغلال إمكانياتها في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة من خلال ترشيد حكمها على المستوى المحلي، ومن أجل هذا سعت الدولة إلى وضع عدة برامج تنموية ترجمت في البرنامج القطاعي الممركز، برنامج البلدية للتنمية...إلخ.

وانطلاقاً من هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تقييم مساهمة الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم الامكانيات العامة لبلدية البويرة.

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في بلدية البويرة.

المبحث الثالث: واقع الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية ببلدية البويرة.

المبحث الأول: تقديم الامكانيات العامة لبلدية البويرة

بغية التعرف والتعمق أكثر في واقع الحكم الراشد والدور الذي يلعبه من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة ببلدية البويرة، كان لابد من تسليط الضوء وابرار المحيط العام الذي تنشط فيه ونقاط القوة التي تعتمد عليها المنطقة لتحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال الاطلاع على الامكانيات الطبيعية والبشرية والامكانيات السياحية وكذا الصناعية التي تمتلكها البلدية على غرار أهم الهيئات القاعدية، التربوية، الثقافية، الرياضية، الدينية، الاجتماعية.

المطلب الأول: الامكانيات الطبيعية والبشرية

نشأت بلدية البويرة على أنقاض برج حمزة سنة 1873 من قبل الجنرال WOLF، تحولت إلى بلدية مختلطة في 22 سبتمبر 1874 وبعدها إلى بلدية ذات التصرف التام في 09 أبريل 1879، انبثقت من التقسيم الإداري والتنظيم الاقليمي المؤرخ في 02 جويلية 1974 بالأمر رقم 69-74، وتعتبر عاصمة ولاية البويرة.

تقع بلدية البويرة بالجنوب الشرقي للولاية، تحدها شمالا بلدية آيت العزيز ومن الغرب بلدية عين الترك، عين الحجر والهاشمية وجنوبا بلدية وادي البردي، وشرقا بلدية تاغزوت، حيزر والأسنام، وتبعد عن العاصمة بحوالي 98 كلم وترتفع بـ 525 كلم عن مستوى سطح البحر.

تتربع الولاية على مساحة تقدر بحوالي 97 كلم² وبكثافة سكانية تفوق 102.135 نسمة⁽¹⁾. إن هذا الموقع الجغرافي المتميز أعطى لبلدية البويرة أهمية بارزة كونها تمثل ملتقى أو مركز عبور يصل الشمال بالجنوب، فهي تتصل بعدة بلديات وولايات بشبكة من الطرق الوطنية والولائية، وهي كالاتي:

- الطريق الوطني رقم 05 و33 والطريق الوطني 18؛- الطريق الولائي رقم 127 و 05؛- 9 طرق بلدية⁽²⁾.

تتمتاز بلدية البويرة بشتاء بارد وصيف حار، حيث يبلغ المدى الحراري السنوي بين 30.3° إلى 41.6° من ماي إلى سبتمبر وبين 19° إلى 23.6° من جانفي إلى مارس، أما المعدل الشهري المسجل في محطة البويرة لسنة 2013 هو 7° إلى 27°⁽³⁾.

كما تستحوذ البلدية على جملة من الامكانيات الطبيعية والبشرية التي تجعل عملية قيام التنمية المحلية المستدامة عملية قابلة للتجسيد والاعطاء، والامكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة في بلدية البويرة وهي:

1_ تاريخ التحميل 25-03-2015. Wiki. Communes_de_la_Wilaya_de_Bouira. Fr. Wikipedid. Org. http : //

2_ مديرية الأشغال العمومية لولاية البويرة.

3_ مديرية البيئة لولاية البويرة.

أولاً: الامكانيات الطبيعية لبلدية البويرة

تتوفر بلدية البويرة على موارد طبيعية هامة ومتنوعة، تشكل العمود الفقري لاقتصادها ومصدر العيش لسكانها وتشمل هذه الموارد المياه، الأراضي، النباتات، الحيوانات، والتنوع الحيوي، وتوفر الموارد الطبيعية لسكان البلدية الغذاء والأعلاف وغيرها، وهي تتنوع تنوعا كبيرا بتباين البيئات الناتجة عن الموقع الجغرافي المتميز، وبناء على المعلومات والإحصائيات المتوفرة سوف نحاول تسليط الضوء على أهم هذه الموارد المتاحة في البلدية من خلال:

1-الموارد المائية: تعتمد بلدية البويرة على موارد مائية يتم استخراجها عن طريق الحفر، حيث تملك 27 أبار بقدر استيعاب تقدر ب 346 ل وبئر واحد بسعة تصل إلى 255 ل⁽¹⁾.

2- الامكانيات الزراعية والحيوانية: ويمكن توضيح الامكانيات الزراعية والحيوانية لبلدية البويرة فيما يلي:

تتربع بلدية البويرة على مساحة إجمالية تقدر ب 8.782 هكتار، منها 8394 هكتار مخصصة للفلاحة أي بنسبة 95.58%، والجدول التالي يوضح التوزيع العام للأراضي الفلاحية⁽²⁾.

الجدول رقم(1-IV): التوزيع العام للأراضي الفلاحية في بلدية البويرة سنة 2013.

النسبة %	المساحة (هكتار)	توزيع الأراضي
95.58	8394	الأراضي المستغلة في الفلاحة
2.16	190	أراضي رعوية
2.25	198	أراضي فلاحية غير منتجة
100	8782	المساحة الاجمالية للبلدية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية البويرة

1_ مديرية الموارد المائية لولاية البويرة

2_ مديرية المصالح الفلاحية لولاية البويرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم المساحة الاجمالية هي أراضي مخصصة للفلاحة، أما الجانب الرعوي خصصت له مساحة قدرت بـ 190 هكتار وبنسبة تقدر بـ 2.16% من مجموع الأراضي المستغلة من طرف الفلاحة.

إن تزايد المساحات الصالحة للزراعة بفضل ما قدمته مخططات التنمية الفلاحية من حوافز ومساعدات قد ساهم كثيرا في زيادة الانتاج الفلاحي على مستوى بلدية البويرة، يتمثل هذا الأخير أساسا في منتجات الحبوب، والزيتون الخضر... الخ. ويمكن توضيح أهم المنتجات الفلاحية في الجدول التالي:

الجدول رقم (IV-2): حصيد الانتاج الزراعي لبلدية البويرة سنة 2013.

نوع المحصول	الانتاج (قنطار)
الطماطم	700
بطاطا	117.000
ثوم	240
الزيتون	5.050
التين	600
بذور	673
كرم	260
حبوب	5.762
الحبوب الجافة	19
منتجات أخرى	4.200
المجموع	134.504

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية البويرة.

استنادا على الجدول أعلاه يتضح لنا أن بلدية البويرة من البلديات الغنية بإنتاج البطاطا الذي يعد المنتج الأول بكمية قدرت بـ 117.000 قنطار وهذا نظرا لتربعه على نسبة معتبرة من المساحة الاجمالية إضافة إلى مناخ الولاية المناسب لهذا النوع من المزروعات كما يتجلوزن الحبوب التي وصلت كمية انتاجها الى 19 قنطار، ونجد أيضا الأشجار المثمرة التي قدرت كمية انتاجها بـ 5.910 قنطار بالرغم من ضآلة مساحة استغلالها.

أما فيما يخص الانتاج الحيواني وبحكم الطابع الرعوي للمنطقة، فإن بلدية البويرة تتوفر على منتج حيواني معتبر يتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (IV-3): الانتاج الحيواني في بلدية البويرة سنة 2009.

الانتاج	العدد أو الكمية	الوحدة
اللحوم الحمراء	8511	قنطار
اللحوم البيضاء	6939	قنطار
الحليب	2618	لتر
الصوف	420	قنطار
العسل	120	قنطار

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية البويرة

من خلال الجدول يتضح لنا أن البلدية حصدت حوالي 2.618 لتر من الحليب، ولقد سجلت من تربية المواشي حوالي 8.511 قنطار من اللحم الأحمر، كما نلاحظ أن انتاج البلدية من اللحوم البيضاء معتبر حيث وفرت سنة 2013 ما يقدر ب 6.939 قنطار.

إن هذه الموارد الطبيعية الفلاحية والحيوانية تساهم بشكل كبير في التنمية المحلية المستدامة، من خلال استعمالها كمدخلات انتاجية وغذائية... الخ وقد تستخدم الموارد الحالية بشكل مكثف مما يؤدي الى انخفاض انتاجية التربة وبالتالي المراهنة على مصير التنمية المحلية المستدامة في البلدية.

ثانياً: الامكانيات البشرية

تعتبر دراسة الخصائص البشرية أساسية في تحضير وإعداد أي مشروع⁽¹⁾ أو برنامج تنموي محلي أو إقليمي أو وطني بحيث تمكننا من الحصول على مؤشرات بواسطتها يمكن تحديد نوعية المشاريع اللازمة لتوقع وتلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان من تجهيزات ومرافق عامة، وبالتالي الوصول الى الأهداف المرجوة من عملية التنمية.

ويمكن توضيح تطور عدد السكان ببلدية البويرة من خلال الجدول التالي:

1- يوسف نور الدين، " الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس، 2009-2010، ص: 190.

الجدول رقم (IV-4): تطور عدد السكان ببلدية البويرة.

السنة	1880	1884	1954	1966	1987	1998	2008	2012	2013
عدد السكان	1227	2312	18174	30994	53065	75086	88801	100150	102135

المصدر: بلدية البويرة

إنّ الموارد البشرية ترتبط والحكم المحلي والتنمية المحلية المستدامة بعلاقة تبادلية، حيث تلعب الموارد البشرية دورا مهما في دفع عجلة التنمية المحلية وصولا إلى التنمية المستدامة، وبالرغم من أن بلدية البويرة تمتلك طاقة شبابية يمكن توجيهها في خدمة البرامج التنموية الموجهة الى البلدية، إلا أن التوزيع الغير مدروسة وغير المخطط للسكان جعل منها نقطة سلبية أكثر منها ايجابية.

حيث نجد أن جل سكان البلدية مستقر في المدينة، ومن أبرز ملامح هذا التوزيع السكاني نجد الانتشار السكاني الضعيف في بعض التجمعات السكانية الصغيرة المتناثرة، حيث لا تشكل التجمعات الصغيرة بؤر تساعد على استقطاب أنشطة اقتصادية واجتماعية، ولا تؤدي في النتيجة الى توفير فرص استثمارية مجدية قادرة على استيعاب العمالة المتوفرة وهذا ما عمق منمشكلة التهريب واستنزاف الأراضي والزحف نحو المدينة وغيرها من المشاكل الاجتماعية الأخرى المسجلة في هذه التجمعات، وهذا بات يشكل عبء كبير على النظام الايكولوجي من المشاكل خلال تزايد معدلات التلوث والرمي العشوائي للنفايات المنزلية والبنيان العشوائي... الخ، وبالتالي الانعكاس السلبي على الاستغلال المفرط للأراضي الزراعية والتوزيع العمراني على حساب هذه الأراضي والضغط على مرافق المدن وتناقض عمرها الانتاجي وهذا ما يناقض بنود الاستدامة ويبرهن حق الأجيال المستقبلية في هذه الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: المنشآت القاعدية والهياكل التربوية، الثقافية، الدينية لبلدية البويرة

بغرض تهيئة المحيط الاقتصادي للمستثمرين قصد تحقيق التنمية المحلية نجد مجموعة من المنشآت والهياكل نذكر منها:

أولاً: المنشآت القاعدية لبلدية البويرة

تشتمل بلدية البويرة على جملة من الهياكل والمرافق القاعدية الأساسية كالبنوك وشركات التأمين وشبكة الطرقات والنقل ووسائل الاعلام، والبلدية تتوفر على مايلي:

1-المؤسسات المالية: يوجد بالبلدية عدة بنوك وفروع لشركات التأمين وهي:

- بنك الجزائري BA؛ -البنك الوطني الجزائريBNA؛- البنك الخارجي الجزائريBEA- القرض الشعبي الجزائري CPA؛
-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP- بنك التنمية المحلية BDL؛- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-
سوسيتي جنرال SG؛ - بنك الخليج العربي GAB؛- البنك العربي AB.

كما يوجد بالبلدية عدة فروع لشركات التأمين المختلفة أهمها:

- الشركة الجزائرية للتأمين CAAT؛ - الشركة الجزائرية للتأميناتSAA؛- الشركة الدولية للتأمينات وإعادة التأمينCIAR
- الشركة العامة للتأمينات المتوسطةGAM.

إضافة إلى ذلك نجد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء CNAS والصندوق الوطني للتقاعدCNR والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراءCSNOS.

2- المرافق الصحية: إن وضعية قطاع الصحة يعكس بصفة جلية مستوى التنمية الاجتماعية للبلدية، ولقد شهدت بلدية البويرة على غرار بلديات الوطن تطورا محسوسا على مستوى الهياكل الاستشفائية، وفيما يلي نبرز امكانيات البلدية في مجال الصحة.

الجدول رقم(IV-5): امكانيات بلدية البويرة في مجال الصحة في سنة 2014.

العدد	التعيين
01	مستشفى
03	عيادة متعددة الخدمات
09	قاعة العلاج
01	قاعة الولادة
10	مخبر التحاليل
05	قاعة العمليات
01	قاعة الانعاش
05	العيادات الخاصة

المصدر: مديرية الصحة والسكان لولاية البويرة.

الجدول رقم (IV-6): التجهيزات الطبية المتوفرة في بلدية البويرة لسنة 2014.

التعيين	العدد	
	عمومي	خاص
مخبر التحاليل	10	05
مقعد سني	06	32
جهاز الأشعة	04	03
الاسعاف	17	08

المصدر: مديرية الصحة والسكان لولاية البويرة.

3-شبكة الطرقات والنقل في بلدية البويرة: تعتبر شك الطرقات من ضمن المقومات الأساسية للتنمية والعمود الفقري لأي قفزة نوعية في مجال التعمير والبناء وتطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فقد أولتها السلطات المحلية الاهتمام اللازم لربط التجمعات السكانية المتواجدة عبر تراب البلدية وفك العزلة عنها، وتضم شبكة الطرقات المتواجدة بالبلدية بطول اجمالي 78.2 كلم موزعة كالتالي:

-الطرق الوطنية: 05طرق بطول 27 كلم؛- الطرق الولائية: طريقين بطول كلم؛- الطرق البلدية: 09طرق بلدية بطول 34.30 كلم.

ثانياً: الهياكل التربوية، الثقافية، الدينية، والاجتماعية في بلدية البويرة

1- الهياكل التربوية في بلدية البويرة: لقد حظى قطاع التربية والتكوين والتعليم العالي باهتمام كبير من قبل الدولة خلال السنوات الأخيرة، وقد تجلّى هذا الاهتمام بشكل واضح من خلال المخططات التنموية التي خصصت مبالغ مالية معتبرة لدعم هذا القطاع وتنميته، وذلك بما يتماشى مع احتياجات المنطقة، وتتوفر البلدية على الهياكل التربوية الموالية:

أ- الهياكل التربوية الابتدائية، المتوسطة والثانوية: يمكن توضيح توزيعها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (IV-7): توزيع المتعلمين والهياكل التربوية والمدرسين حسب أطوار التعليم في بلدية البويرة للسنة الدراسية 2014-2015

عدد الأقسام	المدارس	المدرسين		المتعلمين		الطور التعيين
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	
400	44	404	100	5.818	6188	الطور التحضري الابتدائي
246	14	308	124	3.399	3.652	الطور المتوسط
165	07	208	159	3.242	2.276	الطور الثانوي

المصدر: مديرية التربية لولاية البويرة

من خلال الجدول السابق يمكن القول أنه هناك نسبة معتبرة من المتعلمين في الطور التحضيري والابتدائي حيث وصل عددهم إلى 12006 تلميذ منهم 6188 تلميذ أي بنسبة 51.54% من إجمالي المتعلمين في هذين الطورين 5818 تلميذ بمعدل 48.45%، وبالتالي نلاحظ أن النسبة متقاربة جدا بين عدد الذكور والإناث في هذا الطور وهذه النسب وإن دلت تدل على تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في مجال التعليم في هذين الطورين وكذا لتدعيم البلدية للتعليم بديل أن هناك حوالي 504 مدرس و 44 مدرسة موزعة عبر تراب البلدية.

أما بالنسبة إلى الطور المتوسط فنلاحظ أن هناك حوالي 7051 تلميذ منهم 3.652 تلميذ و 3.399 تلميذ، و يمكن القول أن حتى في هذا الطور هناك تقارب بين نسبة تدرس الأولاد والبنات و توجد هناك حوالي 14 مؤسسة موزعة عبر التراب، حيث توظف ما يقارب 432 مدرس.

إنّ المشكلة الكبيرة تكمن في الطور الثانوي حيث قدر عدد المتعلمين ب 5518 تلميذ منهم 2276 تلميذ

و 3.242 تلميذ و بالتالي نلاحظ أن عدد الإناث بات أكبر من عدد الذكور، ان المشكلة التي يجب أن تأخذها السلطات المحلية في البلدية بعين الاعتبار هو عدم كفاية مؤسسات هذا الطور حيث قدرت ب 07 مؤسسات و التي سوف تمتلئ مع انتقال الأطوار السابقة التي سجلت فيها عدد معتبر من التلاميذ أما عدد المدرسين فكان 367 أستاذ.

ب- التعليم الجامعي: تمتلك بلدية البويرة جامعة تضم 07 كليات وهي كلية الحقوق والعلوم السياسية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، كلية العلوم الاجتماعية وكلية العلوم الانسانية ، كلية العلوم التكنولوجية، كلية العلوم الطبيعية و علوم الأرض، كلية علوم و تقنيات النشاطات البدنية، كلية الآداب و اللغات، وتضم جامعة أكلي محند اولحاج مايلي:

الجدول رقم (IV-8): أهم الهياكل المتوفرة في جامعة أكلي محند أو لحاج بالبويرة لسنة 2014.

التعيين	العدد	القدرة الاستيعابية
قاعة المحاضرات	01	800
المدرجات	19	5540
الأقسام	146	6115
المخابر	42	704
قاعة الأنترنت	09	150
قاعة السمعي البصري	01	25
المكتبات وقاعات القراءة	06	2470
قاعات وسائل الاعلام	02	34

المصدر: مديرية التنمية والاستشراف لجامعة البويرة.

لقد وصل عدد الطلبة المسجلين خلال السنة الجامعية 2014-2015 الى 18107 طالب، أما بالنسبة للتأطير فقد بلغ 255 استاذ دائم و 404 استاذ متعاقد⁽¹⁾.

وفيما يخص الإقامة فهي تضع تحت تصرف الطالب المقيم 4 إقامات جامعية منها 02 للطلبة و02 للطالبات نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (IV-9): الإقامة الجامعية المتواجدة في بلدية البويرة لسنة 2013.

عدد المستفيدين	المطاعم		الطلبة		القدرة الاستيعابية	الإقامة
	القدرة الاستيعابية	العدد	إناث	ذكور		
3.600	500	01	3.600	-	2.000	قبال عيشي
1.468	500	01	1.468	-	1.000	عينوش شامة
735	500	01	-	753	800	وحدة 1100 مسكن
981		01	-	981	1000	وحدة 140 مسكن
5.000	800	01	-	-	-	الإقامة المركزية
11.784	2.800	05	5.068	1.716	4.800	المجموع

المصدر: مديرية الخدمات الجامعية لولاية البويرة.

كما تجدر الإشارة إلى أن البلدية تحتوي على جامعة التكوين المتواصل، حيث أنه خلال السنة الجامعية 2013-2014 بلغ عدد الطلبة فيها 2.953 طالب منها 1.886 أما بالنسبة للتأطير فبلغ عدد الأساتذة 157 أستاذ.

2- الهياكل الثقافية ببلدية البويرة:

إنّ تلبية الحاجيات الاجتماعية من خلال الخدمات الثقافية يعد محدودا نوعا ما، غير أن البلدية تتوفر على منشآت ثقافية وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (IV-10): الهياكل الثقافية لبلدية البويرة خلال سنة 2013.

العدد	المنشآت
01	دور الثقافة
02	المراكز الثقافية
01	متاحف
02	مكتبات
0	قاعات السينما

المصدر: مديرية الثقافة لولاية البويرة

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن هناك عجز كبير في مجال دعم الثقافة في البلدية، حيث نلاحظ أن هناك نقص كبير في المراكز الثقافية فمثلا نجد أن هناك دور واحد للثقافة ومكتبتين، أي ما يعادل مكتبة لكل 51.067 ساكن، وبالتالي يمكن القول أن اهتمام سلطات البلدية بالجانب الثقافي غير مسجل تقريبا وهذا بدليل المرافق التي سجلت في البلدية سنة 2013، وهذا ما جعل الآفات والمشاكل الاجتماعية تنتشر بسبب قلة الوعي والثقافة.

3- الهياكل الدينية والحماية الاجتماعية ببلدية البويرة: تتمثل المنشآت الدينية في الهياكل التي تسمح للمواطن المحلي بتأدية أعماله الدينية من مساجد، زوايا، ومدارس قرآنية، أما هياكل الحماية الاجتماعية فهي تلك الهياكل التي توفر العناية للأطفال والأشخاص المعوزين.

أ- الهياكل الدينية: تحتوي بلدية البويرة عددا من الهياكل الدينية نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (IV-11): أهم الهياكل الدينية ببلدية البويرة في سنة 2014.

التعيين	العدد	التأطير	العدد
مساجد تامة	11	المدارس القرآنية	01
مساجد في طور الإنجاز	11	الأقسام القرآنية	17
الزوايا	01	01 زاوية/ عدد التلاميذ	38/01 تلميذ

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية البويرة.

ب- هياكل الحماية الاجتماعية: تحتوي بلدية البويرة على مجموعة من الهياكل تهدف لتقديم يد المساعدة لصغار الصم والأشخاص المسنين والمعوقين، نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (IV-12): منشآت الحماية الاجتماعية في بلدية البويرة لسنة 2013.

التعيين	القدرة الاستيعابية	عدد المسجلين
مدرسة صغار الصم	120	97
المركز الطبي البيداغوجي	60	15
دار الأشخاص المسنين والمعوقين	120	59
دار استقبال اليتامى وضحايا الارهاب	60	71

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي لولاية البويرة

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في بلدية البويرة

بعدها تناولنا في المبحث السابق مختلف الإمكانيات الطبيعية والبشرية... إلخ لبلدية البويرة سنقوم بتسليط الضوء على واقع التنمية المحلية في بلدية البويرة، من خلال البرامج والمخططات التي سخرت لخدمة التنمية المحلية في البلدية والاجتهادات المحلية في سبيل الارتقاء بمتطلبات الاستدامة، والمعوقات التي تعاني منها البلدية والتي تقف في وجه تنميتها.

المطلب الأول: برامج ومخططات التنمية المحلية في بلدية البويرة

لقد حظيت التنمية المحلية في بلدية البويرة باهتمام واسع، تجسد ذلك في البرامج التنموية المختلفة، والتي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان بما يخدم المتطلبات البسيطة وغير المعقدة للمواطن الذي يسعى إلى تحسين ظروفه المعيشية من دخل، صحة وتعليم... إلخ.

ويمكن توضيح ذلك من خلال تطور كل من تمويل المخطط البلدي PCD والبرنامج القطاعي غير الممركز PSD في بلدية البويرة من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (IV-13): تطور تمويل المخطط البلدي PCD في بلدية البويرة خلال الفترة 1999-2012.

السنة ^{1*}	الغلاف المالي (10 ³ دج)
1999	29.086
2000	24.200
2001	130.087
2002	134.987
2003	37.660
2004	118.800
2005	35.237
2006	47.810
2007	111.700
2008	154.528
2009	2.225.453
2010	87.798
2011	107.050
2012	251.300
المجموع	3.495.678

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البويرة.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها البويرة في إطار المخطط البلدي للتنمية خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2012 قد بلغت كحصيلة إجمالية مبلغ 3.495.678.000 دج. وهذا يدل على الرغبة في الإصلاحات والتنمية من أجل خلق مجال استثماري مغذي بكافة الإمكانيات.

كما يتبين لنا أن هناك تذبذب في قيمة الغلاف المالي من سنة إلى أخرى، فمنذ 1999 حتى 2000 استفادت البلدية من تغطية مالية للمخطط غير كبيرة أين كانت نسبة التغير لا تتجاوز 85٪ إذا ما قورنت بنسبة الأساس 1999، وفي سنة 2001 وصل الغلاف المالي إلى 130.087.000 دج بنسبة تغير وصلت 447,52 ٪. وهذا يدل على زيادة

* عدم توفر المعلومات المتعلقة بسنتي 2013 و 2014.

الاحتياجات، وسجلت البلدية أكبر غلاف مالي لها سنة 2009 أين بلغ 2.225.453.000 دج بنسبة تطور 02,7.656٪، كما أن أدنى غلاف مالي كان سنة 2000 بمبلغ 24.200.000 دج، وهذا التغيير في قيمة التمويل يرجع إلى الاختلاف في البرامج المسطرة من طرف البلدية وإلى الاحتياجات المحلية التي تتفاوت من سنة إلى أخرى تبعا لتغيرات أسعار البترول وعوائدها.

الجدول رقم (IV-14): يمثل تطور تمويل البرنامج القطاعي غير الممركز PSD في بلدية البويرة خلال الفترة 1999-2013.

السنة	الغلاف المالي (10 ³ دج)
1999	219.694
2000	271.507
2001	399.447
2002	213.336
2003	1.099.788
2004	463.209
2005	4.838.439
2006	6.502.469
2007	3.101.226
2008	1.055.675
2009	981.009
2010	3.982.964
2011	4.696.957
2012	6.520.000
2013	775.150
المجموع	35.120.870

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البويرة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها بلدية البويرة في إطار المخطط القطاعي غير الممركز قد بلغت 35.120.870.000 دج وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و 2013. كما يمكن القول أن الأغلفة المالية شهدت تذبذب، فلقد تضاعفت الأغلفة المالية بمعدل 59,500٪ فبعدها كانت في 2000 تقدر 271.507.000 دج أصبحت بعد مرور سنتين أي في سنة 2003 تقدر بـ 1.099.788.000 دج مقارنة بسنة الأساس 1999، وهذا يوحي بزيادة المتطلبات المالية للبلدية في هذه الآونة. كما نلاحظ تزايد قيمة الأغلفة من سنة إلى أخرى وصولاً إلى سنة 2007 ثم انخفضت في 2008 لتسجل ارتفاعاً جديداً في السنوات الموالية لتبلغ أقصى حد لها سنة 2012 بنسبة تطور 2967,76 ٪ وبغلاف مالي قدر بـ 6.520.000.000 دج لتعاود الانخفاض في السنة الموالية 2013، ويرجع هذا التذبذب في قيمة الأغلفة المالية من سنة لأخرى إلى التغيير في احتياجات المنطقة والتغير في المتطلبات المالية للمشاريع التنموية المسطرة والتي تنصب عندها أموال البرنامج.

المطلب الثاني: حصيلة البرامج وتوزيعها حسب القطاعات في بلدية البويرة

بعدها تم التطرق إلى مختلف البرامج التنموية لبلدية البويرة والأغلفة المالية التي رصدت لها سيتم توضيح تطور توزيعها حسب القطاعات.

أولاً: تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية PCD على القطاعات

ويمكن أن نبين تطور الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار هذا البرنامج وخلال الفترة الممتدة من 1999-2012 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (IV-15): يمثل تطور توزيع الأغلفة المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية PCD على القطاعات خلال الفترة 1999-2012

الوحدة: 10³

المجموع	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات القطاعات
120.675	32.000	1.000	12.631	6.134	/	/	5.310	20.000	3.500	9.000	23.400	6.00	/	7.100	التغذية بالمياه صاححة للشرب
419.915	66.300	/	39.596	91.575	49.912	3.000	8.000	1.445	58.000	2.000	/	80.887	12.200	7.000	تهيئة العمران
364.419	69.000	/	8.000	18.819	30.300	83.100	20.500	3.800	18.150	20.000	45.180	47.570	/	/	مسالك وطرق
196.807	55.000	49.050	/	31.975	43.755	/	/	7.092	/	660	6.507	800	/	1.968	العمارات التابعة للبلدية
2.244.032	29.000	50.000	7.571	2.076.950	30.561	15.200	14.000	/	8.650	6.000	1.100	/	/	5.000	الصرف الصحي
8.000	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	8.000	ثقافة وترفيه
96.700	/	/	20.000	/	/	/	/	2.900	9.000	/	58.800	/	6.000	/	الرياضة
13.000	/	7.000	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	6.000	/	شباب
21.730	/	/	/	/	/	/	/	/	21.500	/	/	230	/	/	البريد والهاتف
10.400	/	/	/	/	/	10.400	/	/	/	/	/	/	/	/	الصحة والنظافة
3.495.678	251.300	107.050	87.798	2.225.453	154.528	111.700	47.810	35.237	118.800	37.660	134.987	130.087	24.200	29.068	المجموع

المصدر: مديرية البرجة ومتابعة الميزانية لولاية البويرة.

من خلال الجدول نلاحظ:

أن قطاع الصرف الصحي استحوذ على أكبر نسبة من التمويل في إطار مخططات البلدية للتنمية وهذا بنسبة 64,19% من إجمالي التمويل خلال الفترة 2012 وبمبلغ إجمالي يقدر ب 2.244.032.000 دج ب 28 عملية مع العلم أنه لم يستفد من التمويل خلال السنوات 2000، 2001، 2005، يليه قطاع تهيئة العمران بنسبة 12,01% أي ما يعادل مبلغ 419.915.000 دج وبمعدل 49 عملية، وقطاع مسالك وطرق بمبلغ 364.419.000 دج أي حوالي 10,42%، وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاع العمارات التابعة للبلدية بنسبة 5,63% وبمبلغ استثماري يقدر ب 196.807.000 دج.

وهناك مجموعة من القطاعات التي استفادت من الأغلفة المالية للمخطط البلدي للتنمية خلال جميع السنوات التي تطرقنا إليها أي من سنة 1999 إلى 2012 وعلى رأس هذه القطاعات نجد قطاع تهيئة العمران ب 49 عملية وقطاعا لتغذية بالمياه الصالحة للشرب ب 18 عملية وقطاع المسالك والطرق بمعدل 28 عملية، بالإضافة إلى قطاع الصرف الصحي الذي حصد حوالي 28 عملية وأيضا قطاع العمارات التابعة للبلدية ب 33 عملية، بينما هناك قطاعات لم تستفد بصفة مستمرة من التمويل مثل الصحة والنظافة، الشباب، البريد والهاتف.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى والتي تتجسد في قطاع الخدمات بصفة عامة فإننا نلمح انخفاض التمويل والتوجه نحو هذا القطاع، حيث نجد أن أكبر غطاء مالي في هذا القطاع استفاد منه مجال الرياضة بمبلغ تمويلي قدر في مجمله ب 96.700.000 دج وبنسبة 2,76% وب 08 عمليات، ثم الشباب ب 02 عمليتين خصصت لها نسبة 0,37%

من إجمالي الموارد المالية بما يعادل 13.000.000 دج، بينما لم تتجاوز نسبة تمويل الصحة والنظافة، البريد والهاتف

والثقافة والترفيه نسبة 1,14% من إجمالي الأغلفة المالية التي استفادت من خدماتها البلدية وهذا بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه هذه القطاعات في مجالات التوعية، والارتقاء بالوضعية الثقافية، والاجتماعية والصحية للمجتمع.

من خلال ما سبق يمكن القول أن بلدية البويرة لم تولي الاهتمام الكافي إلى القطاعات الخدمائية والثقافية في ظل هذا المخطط البلدي للتنمية مثلما اهتمت بالبنية التحتية التي تمثلت في إصلاحات الطرق والمسالك، تهيئة العمران والصرف الصحي وبالتالي فإن الأغلفة المالية التي استغلتها البلدية خلال الفترة من 1999 إلى 2012 في ظل المخطط البلدي للتنمية وجهتها إلى إصلاح المنشآت القاعدية الأساسية.

ثانياً: تطور توزيعاً لأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار البرنامج لقطاعي للتنمية PSD على القطاعات خلال الفترة 2013-1999

يمكن توضيح تطوراً لأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (IV-16): تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار البرنامج القطاعي للتنمية PSD على القطاعات. الوحدة: 10³

المجموع	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	المصنوعات القطاعات
405.490	/	/	42.490	/	/	/	/	250.000	/	/	20.000	/	/	/	93.000	الري
6.489.730	326.000	3.160.000	402.390	1.057.960	310.251	145.825	573.650	211.022	66.525	118.413	/	/	11.000	/	106.694	التعليم
562.938	/	/	/	422.000	/	/	/	105.000	/	/	/	/	/	35.938	/	اللغات
300.139	/	/	56.418	110.000	/	/	/	/	/	3.000	70.332	20.000	/	40.389	/	التكوين المهني
5.313.030	/	1.155.000	2.826.000	511.000	125.000	373.551	/	89.000	73.599	20.500	23.500	30.500	/	64.780	20.000	البنية التحتية للصحة
1.499.187	/	75.000	342.810	365.000	/	60.000	150.000	131.677	95.800	/	94.500	3.000	52.000	129.400	/	شباب
305.000	/	/	/	/	/	/	/	212.000	/	7.000	/	85.000	/	1.000	/	الحماية الاجتماعية
363.501	/	/	5.000	18.000	/	/	/	100.000	/	/	190.501	/	50.000	/	/	التغذية بالمياه الصالحة للشرب
2.619.564	/	1.660.000	394.777	28.008	/	/	133.000	1.000	175.000	1.000	149.787	11.992	65.000	/	/	البنية التحتية للطرق
10.597.608	449.150	467.000	151.000	458.697	/	396.900	1.891.544	3.691.070	2.795.500	84.788	147.668	32.844	31.447	/	/	البنية التحتية الإدارية
943.131	/	/	13.799	8.000	220.700	/	153.032	341.600	/	/	/	16.000	190.000	/	/	الثقافة
14.000	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	14.000	/	/	/	إرجاع القيمة
3.496.956	/	3.000	402.890	/	188.558	/	200.000	1.261.100	847.300	190.608	403.500	/	/	/	/	التعليم العالي
37.900	/	/	/	/	/	/	/	/	/	37.900	/	/	/	/	/	البريد والاتصالات
115.515	/	/	/	/	/	/	/	/	115.515	/	/	/	/	/	/	النقل
1.627.983	/	/	58.783	900.000	/	/	/	/	669.200	/	/	/	/	/	/	الاسكان
21.000	/	/	/	/	/	/	/	21.000	/	/	/	/	/	/	/	البيئة
235.989	/	/	/	77.590	/	70.399	/	88.000	/	/	/	/	/	/	/	تهيئة العمران
9.000	/	/	/	/	/	9.000	/	/	/	/	/	/	/	/	/	المؤسسات ص. م والحرف
136.500	/	/	/	/	136.500	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	الدين
26.709	/	/	/	26.709	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	السياحة
35.120.870	775.150	6.520.000	4.696.957	3.982.964	981.009	1.055.675	3.101.226	6.502.469	4.838.439	463.209	1.099.788	213.336	399.447	271.507	219.694	المجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البويرة.

أول نقطة يمكن استخراجها من الجدول وذلك بمجرد النظر إليه وهو أن كل القطاعات استفادت من التغطية التمويلية أو بجزء من التمويل في إطار البرنامج القطاعي غير المركز بالرغم من أنها تتفاوت بين القطاعات وبين السنوات، إلا أن كلها استفادت من التمويل، وكانت أكبر تغطية في 2006 أين خصص لها غلاف مالي قدر ب6.502.469.000 دج وتمت تغطية كل القطاعات تقريبا ماعدا قطاع التكوين المهني، البريد والاتصالات النقل الإسكان، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والحرف، الدين، السياحة، والغلاف المالي الأقل تغطية للقطاعات كان سنة 1999 أين تمت تغطية 03 قطاعات بغلاف مالي قدر ب 219.694.000 دج.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن أكبر استفادة مالية خلال الفترة 1999 إلى 2013 كانت من نصيب قطاع البنية التحتية الإدارية، حيث استفاد من غطاء مالي وصل إلى 30,17 % أي ما يعادل مبلغ 10.597.608.000 دج من إجمالي الحصيلة المالية التي استفادت منها البلدية في ظل البرنامج القطاعي غير المركز وبمجموع 42 عملية وكانت أول استفادة له في سنة 2001 وأكبر قيمة تحصل عليها هذا القطاع سنة 2006 كانت 3.691.070.000 دج، يليه قطاع التعليم بنسبة 18,47% من إجمالي التمويل أي ما يعادل 6.489.730.000 دج وبمجموع 41 عملية وكانت أكبر استفادة له سنة 2012 أين تحصل على 3.160.000.000 دج، قطاع البنية التحتية للصحة الذي يعتبر من القطاعات التي استفادت من التمويل بنسبة 15,12% من إجمالي التمويل خلال السنوات السابقة الذكر وسجلت أكبر قيمة تمويلية لهذا القطاع سنة 2011 بـ 2.826.600.000 دج، وفي المرتبة الرابعة نجد قطاع التعليم العالي الذي استفاد من غطاء مالي وصل إلى 9,95 % أي ما يعادل مبلغ 3.496.956.000 دج بمجموع 17 عملية، يليه قطاع البنية التحتية للطرق بنسبة 7,45 % من إجمالي التمويل أي ما يعادل مبلغ 2.619.564.000 دج ب 11 عملية، وأصغر قيمة تمويل سجلت خلال الفترة 1999 إلى 2013 كانت ضمن قطاع السياحة حيث قدرت ب 26.709.000 دج أي ما يعادل 0,07 % من إجمالي التمويل.

هناك مجموعة من القطاعات لم تستفد بشكل كافي من التغطية المالية المخصصة للبرنامج القطاعي غير المركز، ومن هذه القطاعات نجد قطاع التكوين المهني، البريد والاتصالات، النقل، البيئة، العمران... بنسبة لا تتجاوز 9,09 % من إجمالي التمويل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن البلدية لم تولي الاهتمام لقطاعات الحماية الاجتماعية، الثقافة، البريد والاتصالات النقل، البيئة، العمران، الدين والسياحة مثلما اهتمت بالبنية التحتية الإدارية، الصحية والطرق والتعليم بنوعية وبالتالي وجهت الأغلفة المالية التي استفادت منها بلدية البويرة خلال الفترة 1999 - 2013 في ظل البرنامج القطاعي غير المركز إلى إصلاح المنشآت القاعدية الأساسية والتعليم.

المطلب الثالث : نتائج التنمية المحلية ومعوقاتها في بلدية البويرة

لقد سعت البلدية باسم التنمية المحلية إلى الارتقاء بالوضع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمجتمعها المحلي بالرغم من غياب المؤشرات الأساسية التي تعكس مفاهيم التنمية المحلية ومفهوم الاستدامة، وتعرض عملية تجسيد التنمية المحلية في البلدية عدة مشاكل وعراقيل تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة، وقد حاولت السلطات المحلية التقليل من حدتها في إطار البرامج والسياسات التنموية التي انتهجتها والتي كان لها انعكاسها الإيجابي على البلدية.

أولاً: نتائج التنمية المحلية ببلدية البويرة

إن ضبط وتحليل النتائج المسجلة على مستوى البلدية يسمح باستخلاص تطور إيجابي في أغلب القطاعات.

1- نتائج التنمية المحلية على مستوى الظروف المعيشية للمواطنين.

يمكن إبراز التحسن الذي طرأ على الظروف المعيشية للمواطنين من خلال تطور بعض المؤشرات الاجتماعية التي نذكرها في النقاط التالية:

أ- بلغت نسبة إيصال الكهرباء 99٪ خلال سنة 2013 ما يعادل 21,237 منزل، حيث كانت سنة 2012 تغطي ما يقارب 17,988 منزل، ونسبة التوزيع العمومي للغاز الطبيعي وصلت سنة 2013 إلى 83% أي 17.636 منزل⁽¹⁾، كما قدرت نسبة الإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب 99,5٪ سنة 2013 ما يعادل 21.892 منزل⁽²⁾.

ب- وفي ما يخص جانب التعليم نجد ارتفاع عدد المتدربين، حيث وصل عدد المتدربين ذوي سن 6- 15 سنة كان 16.977 تلميذ في السنة الدراسية 2013-2014 ليرتفع عددهم سنة 2014-2015 إلى 19.057 تلميذ أما بالنسبة للمتدربين ذوي سن 15- 19 فانخفض عددهم من 5.678 إلى 5.581 طالب سنة 2014 وبالنسبة لعدد الأقسام فقد وصل عددها سنة 2014 في الطور الأول والثاني إلى 400 قسم بعدما كان في سنة 2013 ما يساوي 336 قسم، أما بالنسبة للطور الثانوي فقد بلغ عددها سنة 2013 ما يساوي 173 قسم لينخفض إلى 165 قسم سنة 2014، ويفسر قلة الأقسام إلى الضعف في البنية التحتية للمدارس وقلة المشاريع سواء الخاصة بتوسيع الهياكل المتوفرة أو إنجازات جديدة⁽³⁾.

ت- أما فيما يخص مجال الصحة نجد أن البلدية تعاني من قلة المرافق الصحية وملاحقتها، حيث نجد أن كل عيادة متخصصة يقابلها 33.870 نسمة، قاعة علاج لكل 11.290 ساكن وقاعة ولادة لكل 101.611 نسمة وهناك طبيب لكل 1.954 ساكن وطبيب مختص لكل 686 ساكن، طبيب أسنان لكل 2.903 ساكن، أما بالنسبة

1_ مديرية الطاقة والمناجم لولاية البويرة.

2_ مديرية الموارد المائية لولاية البويرة.

3_ مديرية التربية لولاية البويرة.

للصيادلة فسجل سنة 2013 صيدلي لكل 2478 ساكن، أما فيما يخص الخدمات داخل المستشفيات والعيادات فسجل أعلى خدمة ممكنة، حيث سجلت 1,5٪ كنسبة وفاة داخل هذه المراكز و 72 حالة وفاة في الولادة مقابل 100.000 حالة، و95٪ كنسبة ولادة على أرقى مستوى، وبالتالي يمكن القول أنه وبالرغم من قلة المرافق الصحية في البلدية إلا أن الخدمات الصحية تسعى إلى تحقيق أعلى درجات الرضا والأمان للمواطن وهي في تحسن ملحوظ مقارنة بالسنوات الماضية⁽¹⁾.

2- نتائجها في مجال التشغيل

إن الجهود التي قامت بها الدولة في مجال الاعتمادات الممنوحة للبلدية في إطار البرامج قد مكن من خلق مناصب شغل جديدة، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (IV-17): يمثل تطور التشغيل في بلدية البويرة في الفترة 2012-2013.

الفترة	السنة	2012	2013
عدد القادرين على العمل	48.914	59.838	
عدد المشتغلين	45.308	53.410	
عدد البطالين	3.606	6.428	
معدل البطالة	7,37	10,74	

المصدر: مديرية العمل لولاية البويرة.

من خلال الجدول يتضح لنا أن مجهودات البلدية في مجال توفير مناصب الشغل للأغلبية هو أمر تعكسه معدلات التطور الموضحة في هذا الجدول، حيث نلمس ارتفاع نسبة التشغيل من 45.308 عامل سنة 2012 إلى 53.410 عامل سنة 2013 رافقه ارتفاع نسبة البطالة من 3.606 شخص إلى 6.428 شخص أي من 7,37٪ إلى 10,74٪ من عدد الأفراد القادرين على العمل في حالة بطالة نتيجة ارتفاع عدد القادرين على العمل، ونلاحظ أن هناك علاقة طردية بين عدد القادرين على العمل والعاملين فعليا، حيث نجد أن ارتفاع عددا لقادرين على العمل صاحبه ارتفاع عدد العمال الفعليين، وبالتالي فتحسيد هذه المشاريع نتج عنه تطور محسوس في مجال إنشاء مناصب الشغل وتحسين ظروف معيشة المواطنين، إلا أنه قابله ارتفاع نسبة البطالة بـ 3,37٪ أي لم يتماشى معدل تجسيد المشاريع مع معدل نمو السكان.

1_ مديرية الصحة والسكان لولاية البويرة.

3- في ميدان الفلاحة

سوف نحاول إبراز معدلات تطور البلدية في هذا المجال من خلال مجموعة نقاط تقع في صميم هذا الميدان، حيث سجلت بلدية البويرة قلة التغطية المالية الموجهة لهذا القطاع بدليل أن نصيبها من الاجمالي المالي للبرنامج القطاعي غير المركز وصل خلال الفترة 1999 إلى 2013 ما يعادل 0,1%، ومن جانب آخر تعد مشكلة توافر الأراضي المتاحة للسكن عائقا رئيسيا أمام تنفيذ مشاريع الإسكان والتوسع العمراني، ولقد أدى ارتفاع الضغط السكاني وارتفاع الكثافة السكانية وطبوغرافية المدينة إلى ارتفاع كبير في أسعار الأراضي وتوجه التوسع العمراني نحو الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، حيث كان لذلك آثار سلبية على الإنتاج الزراعي الذي يشهد الطلب عليه نظرا لتزايد عدد السكان الذي وصل إلى 102.135 نسمة، بالإضافة إلى تقلص عدد العاملين في قطاع الزراعة بسبب تحولهم إلى العمل في القطاعات الأخرى، ولقد نشأت العديد من التجمعات السكنية على أراضي زراعية خاصة في الجهات الشرقية والشمالية للبلدية، وكذا الأحواش الظاهرة في عاصمة الولاية، ويظهر أن السلطات المحلية تستجيب للطلب على الأراضي السكنية بتوسيع مساحتها رغم الكلفة الاقتصادية الباهظة لهذا التوسع سواء من حيث كلفة الأرض أو شبكة البنية التحتية أو الخسارة الناجمة عن تآكل الأراضي الزراعية وتأتي هذه الاستجابات في غياب سياسة طويلة الأمد للتخطيط الحضري.

ثانياً: معوقات التنمية المحلية في بلدية البويرة

تعاني التنمية المحلية ببلدية البويرة من معوقات على جميع الأصعدة وضمن جميع المجالات الطبيعية، البيئية، الاقتصادية الاجتماعية، وهذا ما يحد من بلوغها متطلبات الاستدامة سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الوطني، ومن هذه المعوقات نجد:

1- المعوقات الطبيعية والبيئية

- تعاني البلدية من عدة عراقيل طبيعية وبيئية أثرت ومازالت تؤثر سلبا على مسيرتها التنموية، ومن هذه العراقيل نسجل:
 - إن أكبر مشكل بات يؤثر على الحالة الطبيعية والبيئية للمنطقة هو التغير الكبير الذي أصاب المنطقة من ناحية المناخ وارتفاع في درجات الحرارة؛
 - شح الموارد المائية التي تعيق من تقدم ونجاح المشاريع الزراعية، بالإضافة إلى قلة الموارد المائية التي تساعد في الحصاد بغية استخدامها في دعم النشاطات الفلاحية والاجتماعية بصفة عامة مثل: توفير مياه للشرب والري... إلخ؛
 - نقص المساحات الزراعية ذات البقايا المستعملة في تغذية الماشي؛
 - كما تعاني الغابات في بلدية البويرة من مشكل الحرق الذي أدى إلى اندثار واختفاء أنواع الحشائش والأعشاب الرعوية والموارد الطبيعية النباتية والحيوانية التي كانت تتميز بها غابات المنطقة؛
 - مشكل التلوث الذي بدأ يظهر في السنوات الأخيرة نظرا لصرف النفايات بصفة غير منظمة بداية من المخلفات الناجمة عن المنازل والمطاعم والفنادق وغيرها، وهي مواد معروفة تشكل غالبا من فضلات الخضار والفواكه والورق

و البلاستيك وأيضا كل المخالفات النابذة عن كافة الأنشطة الزراعية والحيوانية ونفايات المسالخ، بما فيها إفرازات الحيوانات، موت الحيوانات التي تساهم في تلويث الموارد المائية السطحية منها والجوفية، بالإضافة إلى النفايات الأخرى؛ - الافتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصرف الصحي بالإضافة إلى غياب المناطق المخصصة لرمي البقايا والنفايات ليس فقط على مستوى المصببات النهائية في البلدية وإنما حتى على مستوى الأحياء، حيث لاحظنا أن هناك كمية كبيرة من النفايات المكدسة من مختلف الأنواع وهناك مجموعة كبيرة من المزابل الفوضوية وغير المراقبة، مما يدل على غياب دور المجالس البلدية في أعمال التنظيف وجمع النفايات والتخلص منها وإحداث وصيانة شبكات تصريف المياه المستعملة والمحافظة على النظافة والصحة العامة ومنع رمي الفضلات والأوساخ على الأرصفة والطرق والأماكن العامة.

2- المعوقات الاقتصادية

ومن العوائق والمشاكل الاقتصادية التي تقف في وجه قيام التنمية المحلية في البلدية نجد:

-انتشار البطالة بين مجتمع البلدية يعد من أشد العوائق الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى التقليل من القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي التوجه نحو كافة مظاهر الاقتصاد غير الرسمية من تهريب وتجارة في المخدرات... الخ ناهيك عن كون 10,74% تمثل نسبة البطالة في البلدية، فهي نسبة تشكل عبء على مستوى الدخل الكلي للبلدية مما يؤدي إلى انخفاض معدل الدخل الفردي والحد من الادخار؛

-القصور في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ونخص بالذكر القطاع الفلاحي بالرغم من أن البلدية تتوفر على مقومات هائلة للنهوض به وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل، وهذا القصور بسبب تحويل النسبة الكبيرة من الأغلفة المالية الموجهة إلى البلدية في ظل التنمية إلى قطاع الأشغال العمومية؛

-ضعف الهياكل القاعدية التي تعد عامل أساسي ومهم في التنمية حيث تؤدي دورا فعالا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فبالرغم من الأغلفة المالية والجهود المبذولة في هذا المجال، إلا أننا نجد أن البلدية تعاني من قصور في شبكة الطرق ورداءته؛

-التبعية الاقتصادية حيث يتصف النشاط الاقتصادي في البلدية بالتبعية الخارجية فأغلب المنتوجات الاستهلاكية عدى بعض المنتوجات الفلاحية تستورد من خارج البلدية بسبب غياب التكامل القطاعي الذي يتم بين القطاعات الصناعية والتحويلية مع القطاعات الفلاحية التي تسمح بتوفير المنتجات المحلية، وبالتالي تحقيق الاستقلالية المحلية من جانب المتطلبات المجتمعية وخاصة في مجال الغذاء؛

-كما تعاني الجماعات المحلية من صعوبات مالية ناتجة عن قلة الموارد المالية بما يجعلها تكتفي بالتخصيص المالي الذي تمنحه لها الدولة، هذه الوضعية المالية تفرض على البلدية إقامة مفاضلة بين أوجه صرف عائداتها المالية، مما يدفع بها إلى تغليب الإنفاق في غير مجال حماية البيئة، وقد انعكس ضعف الموارد المالية للجماعات المحلية على إلغاء موارد بشرية متخصصة، لتشكيل فريق من الخبراء المتخصصين في مختلف الموضوعات التي تمس حماية البيئة؛

-انتشار الأسواق الطفيلية والأسواق السوداء مما يؤثر على النشاط التجاري بصفة عامة وعلى موارد البلدية من الضرائب على الأرباح بصفة خاصة.

3- المعوقات الاجتماعية: وتمثل المعوقات الاجتماعية في النقاط التالية:

- غياب التوافق والتناسب بين الزيادة في المعدلات السكانية والزيادة في الإمكانيات المالية المتاحة؛
- زيادة المشاكل والآفات الاجتماعية من رشوة ومحسوبية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة في البلدية خاصة في الفترة الأخيرة مثل جرائم السرقة؛
- سوء توزيع السكان جغرافيا وارتفاع معدلات التفاوت في الازدهار والخدمات المقدمة بين مناطق البلدية؛
- نقص مراكز الترفيه والتسلية؛
- نقص الوعي الناتج عن الافتقار والنقص في قنوات الاتصال والحوار بين المواطنين والمسؤولين المحليين مما أدى إلى تعطيل العديد من المشاريع التنموية.

4-معوقات أخرى.

بالإضافة إلى هذا نجد في البلدية صعوبات أخرى للتنمية منها:

- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الإداري وانتشار البيروقراطية والنزاعات الشخصية على حساب خدمة المرافق العامة؛
- غياب نسبي لقاعدة معلومات شاملة حول الموارد الطبيعية من حيث أهميتها وحصرها واستخداماتها، إضافة إلى ضعف الكفاءات البشرية والكوادر المتخصصة في مجال الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة، وكذلك عدم توفر استراتيجية واضحة وثابتة لتنمية المنطقة؛
- غياب مساهمة البلدية في دعم مختلف الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والنوادي وغياب كل أشكال المساعدة و الدعم المالي لضمان استمرار هذه الأنشطة الاجتماعية، الثقافية والرياضية وغياب التنظيمات الخاصة بهذه الأنشطة من بنايات وتجهيزات ضرورية لها كالمسارح والمركبات الثقافية والمكتبات العمومية؛
- وجود ظاهرة عدم التطبيق الصحيح والملائم للأحكام واللوائح القانونية والتشريعية التي تنظم العلاقات بين المواطن وثروتها لطبيعية والبيئية.

المبحث الثالث: واقع الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية ببلدية البويرة

إنّ المتتبع لتطور الحكم الراشد في الجزائر يلاحظ أنه تطور بشكل ملحوظ ليس فقط على المستوى الوطني، و إنما على المستويات المحلية الموزعة عبر التراب الجزائري، حيث سعت الجزائر إلى الاهتمام و ترقية هذا النوع من الحكم لينمو بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الأهداف التنموية، وكذلك بالشكل الذي يحقق لها التوازن بين مختلف أقاليمها الجغرافية، وسوف نقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على واقع الحكم الراشد في إحدى البلديات الجزائرية و هي بلدية البويرة.

المطلب الأول: واقع الحكم الراشد في بلدية البويرة

إن الاهتمام الكبير الذي أولته البلدية في تحقيق التنمية المحلية التي تعتبر عماد التنمية الوطنية الشاملة تجسد في الاتجاه إلى ترشيد حكمها على المستوى المحلي، و خاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر التي انعكست بالإيجاب على تطورها، و الذي شمل مختلف الأقاليم الجغرافية و النشاطات.

فعلى عكس السنوات الماضية شهدت بلدية البويرة نقلة اجتماعية و اقتصادية كبرى، حيث يتأكد لدى الزائر لها تغير وجهها بشكل لافت للانتباه بحكم عماراتها الجديدة و رحابة شوارعها، كما يتأكد أن سكانها انخرطوا في اهتمامات جديدة وأفاق أحروديناميكية تنموية أملا في اللحاق بركب كبريات البلديات الجزائرية⁽¹⁾، حيث عرفت البلدية اهتماما معتبرا من قبل مسؤولي مختلف القطاعات الوزارية خلال السنوات الماضية في إطار ميزانية التجهيز، أين تم تسجيل مشاريع جد معتبرة بعنوان مخططات البلدية للتنمية PCD و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD بما قيمته 3.495.678.000 دج و 35.120.870.000 دج على التوالي خلال الفترة 1999-2013، حيث استفادت البلدية من خلالها من 178 مخطط للتنمية و 220 برنامج قطاعي، منها 102 برنامج يدخل في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي و 153 برنامج في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو و 118 في إطار المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014 بقيمة 16.421.219.000 دج تنوعت بين العمران، التعليم، صحة... إلخ منها 83 مشروعا دخل حيز التشغيل و تم بموجبه توفير 1.369 منصب شغل، في حين بلغ عدد المشاريع في طور الانجاز 35 مشروع حيث ينتظر توفير أزيد من 2.570 منصب شغل، أما المشاريع التي لم تنطلق بعد فهي 127 مشروعا ينتظر منها انشاء 4.719 منصب شغل⁽²⁾، حيث استفادت البلدية من 18.348 سكن بمختلف الصيغ لتخفيف حدة الطلب على السكن بالنظر إلى الوجود مشكل نقص الوعاء العقاري على مستوى البلدية و قد نتج عن هذا خلق عدة

مناصب

1_ <http://www.djazairiss.com/elbilad/29071> Le 20/03/2015 .

2_ <http://www.al-fader.com/ar/national/151077.html/> Le 20/03/2015 .

و في قطاع التعليم العالي فقد استفادت البلدية بمشروع انجاز قطب جامعي بمبلغ 610.000.000 دج يضم 9 الألفمقعد بيداغوجي و 4.500 سرير ما سينتج عنه عدة مناصب شغل في جميع الميادين. أما قطاع التربية فلم يستفد من أية مشاريع جديدة سوى إعادة تأهيل الهياكل البنيوية الموجودة مثل إعادة تأهيل ثانوية صديق بن يحيى عوض انجاز أقسام إضافية بالمدارس و ثانويات أو انجاز مدارس جديدة تستوعب الزيادة في عدد المتدربين.

وفي إطار تطوير شبكة النقل فقد استفادت بلدية البويرة في أواخر سنة 2013 من مشروع انجاز سكة حديدية جديدة بمقاييس حديثة تربطها ببلدية الثنية و ولاية برج بوعريج على مسافة 90 كلم، و لهذا المشروع أهمية في انعاش الجانب الاقتصادي و كذا تسهيل عملية نقل الأشخاص عبر مختلف ولايات الوطن، حيث أن العملية تكنسي أهمية كبرى لكونها تحتل صبغة اقتصادية مهمة⁽¹⁾، كما استفادت من مشروع انجاز ازدواجية للطريق رقم 33 الرابط بين البويرة و حيزر على مسافة 10 كلم و هو الطريق الذي يؤدي إلى المحطة السياحية لتيكجدة، حيث ستكون له انعكاسات اقتصادية اجتماعية و سياحية على المنطقة، إضافة إلى انجاز جسرين، علما أن الكلفة المالية الاجمالية لهذا المشروع 750.000.000 دج⁽²⁾ وفي إطار العمليات التضامنية الخاصة بشهر رمضان استفادت 24.000 عائلة من قفة رمضان ، كما استفاد 5.000 تلميذ من تدابير التضامن المدرسي و استفاد النقل المدرسي من 45 حافلة لسنة 2013.

وهذا التحول الذي عرفته بلدية البويرة في الآونة الأخيرة بفضل المشاريع الهامة التي استفادت منها ساعدها على التحول الكبير في كافة المجالات، و خير دليل على ذلك أن البويرة أصبحت ورشة مفتوحة بفضل استفادتها من برامج و هياكل قاعدية مما جعلها تطمح للوصول إلى مصاف البلديات الكبرى بعد الركود و الجمود الذي كانت تعرفه سابقا و هذا راجع إلى جهود الدولة و السلطات للنهوض بالبلديات التي كانت في وقت سابق لا تعرف معنى التمدن. إلا أن هذه المشاريع واجهتها عدة عراقيل و مشاكل أعاق تنفيذها مثل المخطط العمراني لمشروع بناء 3.372 وحدة سكنية و 21 مرفقا عمومي لم ترع فيه قواعد بناء المدن التي تقتضي بناء شوارع واسعة تتوسطها المساحات الخضراء، المرافق العمومية وفق نسيج عمراني محدد مما أدى إلى إعادة الدراسة الفنية من جديد.

كما نجد الطرق الحديثة التي أنجزت يعاد تعبيد معظمها بعد سنة واحدة من شقها، مثل الطريق الذي يربط بالمخطط العمراني السالف الذكر و غابة الريش حيث وضع بساطه أثناء انجازه فوق التراب مباشرة و لم يصمد إلا أسابيع قليلة ثم أكلت مهمة إعادة تهيئته لمؤسسة أخرى رغم تشققه عند إحدى الشعاب العابرة لمنطقة الريش التي سدت بأكوام التراب بدل من وضع جسر، ما يطرح أكثر من سؤال لمستقبل الطريق، علما أن الكثير من الطرق التي وضع بها البساط خلال السنوات الأخيرة غزتها الحفر و التشققات و هي اليوم في أمس الحاجة لإعادة تهيئتها بمبالغ مالية إضافية، و هنا يبقى السؤال المطروح عن سبب غياب أعين الرقابة التي كان من المفروض أن تحاسب المسؤولين عن المشاريع الفاشلة

1_ www.radio . algérie.dz/ 20/03/2015.

2- www.eldjazair.el-djadida.dz le 20/03/2015.

التي استهلكت الملايير، حيث يعتبر قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات تأخرا بدليل أن جل طرق البلدية توجد فيوضعية متدهورة جدا.

بالإضافة إلى ذلك عامل سوء التخطيط و التسيير لبعض المشاريع، يضاف مشكل تأخر الانجاز رغم توفر الاعتمادات المالية، فالعديد من المشاريع بقيت تراوح مكانها لسنوات عديدة وذلك لأسباب قد تعود لخلل في الدراسة التقنية، وأخرى لسوء اختيار المقاولين، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع تهيئة غابة الريش وتحويلها الى غابة للنزهة وللتسلية التي لم ينجز منها إلا الملعب المعشوشب اصطناعيا رغم تجاوز المقاول المكلف بالإنجاز المهلة المحددة له لشهور عديدة، وكذا مشروع حديقة دنيا الذي انطلق منذ سنوات فضلا عن انفاق الملايير وعلى نافورات لم يسلم ماؤها إلا يوم تدشينها أو أثناء زيارات أعضاء الحكومة.

ولايسعنا انكار حقيقة مشروع انجاز القطب الجامعي على حساب مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية (أكثر من 20 هكتار) من جهة، وموقعها غير ملائم كونه يقابل الملعب الأولمبي ومؤسسة تعليمية (متوسطة) والدرك الوطني من جهة أخرى، فأين هي الدراسة التقنية واختيار موقع بناء المشروع، كما أن لاستغلال الأراضي الصالحة للزراعة تداعياته في المستقبل، حيث سيأتي يوم وينفذ مخزون البترول ونحاول العودة للنشاط الزراعي فلا نجد مكانا له.

أما قطاع الصحة الذي يشغل بال كل سكان البلدية، فهو لايزال مريضا حيث لم تتعدد نسبة استغلاله للغلاف المالي الذي خصص له في اطار المخطط الخماسي الأخير 12.41%، بدليل أنه يتميز بنقص التغطية الصحية فمثلا نجد قاعة ولادة واحدة على مستوى البلدية لكل 101.611 نسمة وطبيب لكل 1.954 ساكن، ولعل ذلك مايفسر سبب نقل المرضى أثناء الحالات الخطيرة إلى مستشفيات البلديات والولايات المجاورة بذريعة نقص مستخدمي شبه الطبي والأطباء المختصين والأجهزة، كما يلاحظ نفور الأطباء المختصين عن العمل بهذه البلدية وعدم تحفيزهم على العمل بالمؤسسات الاستشفائية العمومية من خلال توفير السكن الوظيفي... الخ⁽⁴⁾.

فرغم تبني الدولة لمشاريع تنمية كبيرة تستهدف النهوض بالقطاعات المختلفة واستغلال توفر المقومات الأساسية للتنمية من ثروة مادية ورأس المال البشري في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في مختلف مناطق الجزائر خاصة الداخلية منها مثل بلدية البويرة، نلاحظ أن كل الجهود المبذولة لم تحقق النتيجة المرغوبة في سيرورة عجلة تنمية مما أدى إلى تعطل وتيرتها.

1_ <http://www.ahewar.org/debat/Show.art.asp?aid=326788,le 20/03/2015>.

المطلب الثاني: عراقيل الحكم الراشد وسبل تفعيله في تحقيق التنمية المحلية

رغم الأهمية البالغة التي يحظى بها الحكم الراشد في سبيل تحقيق التنمية المحلية إلا أنه هناك العديد من العراقيل التي تقف في وجه تحقيقه للتنمية المحلية ورغم هذه العراقيل إلا أنه هناك سبل لتفعيله وهذا ما سنتناول من خلال هذا المطلب.

أولاً: العراقيل التي تواجه الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية

من بين العراقيل التي تعيق الحكم الراشد في تحقيقه للتنمية المحلية نجد مايلي:

1- العراقيل المتعلقة بالإدارة المحلية: تتمثل هذه العراقيل فيما يلي:

أ- المشاكل المالية: تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال، وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية بدون الاعتماد كلياً على الإعانات والدعم المركزي، وعلى هذا الأساس فإن البلدية لا تتمكن من سد الحاجات المحلية والانفاق عليها إلا إذا كانت تحت سيطرتها مالا تغترف منه، وطبيعي أنه كلما كانت البلدية تعتمد على مواردها فقط في سد نفقاتها المحلية، كان ذلك ضماناً لاستقلالها ويبعد عنها الرقابة الشديدة التي تمارسها المركزية⁽¹⁾.

فحاجة البلدية إذن إلى مواردها المالية أمر جوهري وضرورة ملحة تفرضها طبيعة المهام والصلاحيات التي تمارسها نتيجة لمركزها السياسي والإداري، إذ لا يمكنها وبأي حال من الأحوال أن تتمكن من أداء مهامها وبطريقة حسنة ومقبولة والاستمرار في البقاء وتكون كطرف قوي في الساحة المحلية والمركزية، إلا إذا كان مركزها المالي معززاً باليسر والمرونة.

وبناءً على هذه الحقيقة، وحتى تتمكن البلدية فعلاً من الارتقاء وبأتم معنى الكلمة إلى مطاف الأشخاص المعنوية التي تتمتع بالاستقلال المالي واللامركزية الإدارية في الإدارة والتسيير، يجب أن تبذل كامل عنايةها للحفاظ على مواردها المالية وتطورها كيفما كانت طبيعتها، وأن تعمل جادة على استغلالها استغلالاً رشيداً وعقلانياً لتكون بذلك وسيلة فعالة تؤهلها لكي تنفد الاختناقات المالية التي من الممكن أن تكون عرضة لها من حين لآخر.

لكن ما يلاحظ في الحياة التطبيقية أن جهود البلديات ومساعدتها نحو بسط كامل سيطرتها على مآلديها من موارد مالية وعلى اختلاف أنواعها وكذا العمل على استغلالها ليس بالأمر السهل واليسير، وذلك بالنظر إلى حقيقة الواقع الذي تعيشه البلدية حالياً والذي يمتاز أساساً بضعف الوسائل المتوفرة على مستواها ولا سيما المادية منها والبشرية وعدم استطاعتها الوصول إلى تحقيق الملائمة والتكافؤ بينهما وبين الحاجيات والمتطلبات وقلة الموارد المالية، الأمر الذي يجعل طرق تسيير واستغلال مواردها لا تصل إلى تحقيق النتائج المرجوة التي يقع الاعتماد عليها في تنفيذ البرامج التنموية والاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين خدمات المرافق المقدمة لهم.

1- يوسف نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

ففيما يخص أسباب سوء تسيير الموارد المالية نجد أنها تتمحور في جملة وجيزة من العوامل، كون أن مسؤولية التسيير الالاعقلاني للموارد المالية تقع على عاتق الدولة والبلدية على حد سواء، فبالنسبة للدولة وبالنظر الى احتكارها للنظام الجبائي الذي يخضع لسلطتها يعاب عليه أنه موضوع على مقاس المالية العامة للدولة، وبالمقابل فهو جد مجحف في حق البلديات ومالياتها المحلية لتوزيعه التمييزي للضرائب المنتجة، وهو من شأنه أن يؤثر على استقلاليتها المالية من جهة ويحول دون تمتعها باستقلاليتها الوظيفية من جهة أخرى، إذ أن الدولة عن طريق أجهزتها المركزية المتمثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية أو عن طريق أجهزة عدم التمركز ممثلة في الولاية والدائرة غالبا ما تتدخل في التسيير المباشر لشؤون البلدية، وهي الوضعية التي ترهن لاحمال مبدأ اللامركزية المزعوم، أما بخصوص مسؤولية البلدية بشأن التسيير الالاعقلاني لمواردها المالية، فإنها ترجع بالدرجة الأولى الى مشكل عدم ترشيد نفقاتها وعدم التزام المسؤولين المحليين عند قيامهم بعملية الانفاق بالتقيد بالاعتمادات المالية المفتوحة من فكرة أن الدولة سوف تتدخل عاجلا أم آجلا لتحمل ديون البلدية⁽¹⁾.

وعليه فإذا كانت معظم البلديات تعتمد على الدعم المركزي، فهذا يعني فقدانها بعض استقلاليتها المنصوص عليها في قوانين ونظم الإدارة المحلية، ولا تنتهي مشاكل الجماعات المحلية عند شح الموارد المالية فحسب، بل انها تخضع لرقابة مركزية صارمة متعددة القنوات والأليات، مثل الرقابة الادارية التي يمارسها الجهاز التنفيذي والرقابة التي يمارسها الجهاز التشريعي⁽²⁾.

ب-المشاكل الادارية: في غالب الأحيان يصل على رأس البلدية عن طريق الانتخاب أشخاص من مستويات مختلفة فنجد مثلا أشخاصا يمثلون وزنا شعبيا بدون ثقافة ولا دراية بعالم البلدية، كما نجد أشخاصا يمثلون وزنا شعبيا ويملكون تكوينا عاليا وثقافة عامة ولا يفقهون في عالم تسيير البلدية شيء، والحقيقة هذه القضية أكبر ما يؤخذ به على الديمقراطية على المستوى المحلي، بحيث أنه باسم الديمقراطية والانتخابات المحلية يفوز رجال يمثلون وزنا جماهيريا حقيقيا وينتخب عليهم بكل شفافية، إما لكونهم يمثلون قوى لها وزنها في الواقع اليومي ولكن لا يعتد لابقدراتهم على التسيير ولا على حل المشاكل اليومية للمواطن، ولا لمعرفتهم لفن التسيير ولا لمهام البلدية بقدر ما يعتد بمعايير أخرى لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محل البرامج، والاحلاص يحل محل العلم، والأخلاق تحل محل القدرة وكأن البلدية أصبحت منصبة يصل إليها من هو أكثر الناس شعبية وليس من هو أفدرهم لاستيعاب البعد الحقيقي لوظيفة البلدية.

فكم عشنا وسمعنا بأن الاختيار على رأس القائمة في الانتخابات يكون للشخص الذي يملك أكبر قوة على اللعب بعواطف الناس، وكم عشنا أصحاب حرف كالحلاقة، الحدادة، الطلاء والميكانيك لا علاقة لهم بالتسيير أصبحوا رؤساء بلدية فهكذا تضيع مصالح المواطنين لا شيء الا أننا مازلنا نعتبر الشعبية أولى من التخصص والتجربة في الميدان، إذن هذا

1_ شباب سهام، "اشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، 2011/2012، ص ص: 221-222.

2_ يوسف نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

الأسلوب من التفكير والعمل هو الذي جعل مصالح المواطنين معطلة ومشاكلهم متراكمة وآمالهم تتحطم على صخرة المناورات والجهل والتلاعب بالصالح العام⁽¹⁾.

فإلى متى ونحن مازلنا نقوم بتوكيل أمور بلديتنا إلى الذين يحسنون فن الكلام على حساب فن العمل ويحسنون المناورات على حساب التخصص، إنها فعلا الصورة السلبية للديمقراطية المحلية، فكيف لا تبقى البلدية مشلولة الحركة وهي دائما تطل تسجيل مشاريع جديدة وهي غير قادرة على الاهتمام على تصفية رزنامة المشاريع المسجلة لصالحها وكيف لا يعيش موظفو البلدية حالات الكسل والتباطؤ وقلة الاهتمام وهم يعيشوا حالات التجاوزات وقلة الاعتبار وعدم الثقة بهم وعدم احترام تخصصاتهم لا لشيء الا لأن الرئيس لا يملك من البرنامج سوى برامج تغيير الأشخاص من مناصبهم عوض تغيير ايجابي لطرق العمل.

إنها في الحقيقة وقائع لا يمكن نكرانها ولا تغطيتها بل يجب التشهير بها لمحاربتها والعمل على إيجاد نظرة تساهم على جعل البلدية إطارا لتحقيق التنمية المستدامة.

2- عراقيل أخرى

يعتبر الفساد من أكثر الظواهر الانسانية خطورة على المجتمعات نظرا للآثار السلبية التي يخلفها في شتى المجالات وعلى مختلف المستويات، فكون الفساد سلوكا شبيكيا ينتج من تفاعلات تنشأ بين عدة أطراف في المجتمع، جعل منه ظاهرة متعددة الأبعاد فهو ينتشر أفقيا في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، وعموديا عبر المستويات المتعددة التي يتكون منها البناء السياسي والاجتماعي لأي دولة، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من انتشار فضيع وكبير للرشوة في المجتمع وعلى جميع المستويات حيث أصبحت تهدد الأمن الاقتصادي للدولة باعتبارها من أهم مظاهر الفساد فالفساد لايسمح في البداية بسير عملية التخطيط في المشاريع والبرامج وفق النظرة العشوائية والشخصية يساهم في هذا الاطار بتعميق الفساد وفشل المشاريع باعتبار غياب الكفاءة في اسناد البرامج والمشاريع التنموية.

وما يؤكد هذا الاتجاه أيضا الأخبار التي توردها الصحف اليومية عن المشاكل الفساد على مستوى بلديات الوطن وايقاف مسيري البلديات بتهم الاختلاس والرشاوى وغيرها من صور الفساد، وهو مايجعل من البلدية وسيلة لتحقيق أهداف شخصية بدلا ما تكون وسيلة لإنجاز وتنفيذ برامج تنموية تخدم المواطنين، وهنا أيضا لابد من عدم إغفال دور المنتخبين المحليين، والذين بدلا من ممارسة دورهم في تمثيل المواطنين، أصبحوا يسعون لتجسيد مصالحهم الذاتية في أسرع وقت والعمل على تحقيق أكبر المكاسب قبل انتهاء عهدتهم الانتخابية، حيث يقع تغيير في أدوارهم من التمثيل السياسي إلى الانخراط في شبكات لتسيير مشاريع اقتصادية وبناء مقاولات اقتصادية على حساب وظيفتهم الأساسية⁽²⁾.

1_ شباب سهام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 90-93.

2_ عادل إنزرن، " الفساد في الصناعات العمومية وتأثير على حماية المال العام في الجزائر"، الملتقى الوطني السادس حول : دور قانون الصناعات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس - المدية-، ص ص: 06-09.

وبذلك يمكن القول أن عملية مواجهة الفساد في الحكم الراشد يتطلب تضافر الجهود بين جميع الفواعل ووجود إرادة سياسية حقيقية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

ثانياً: سبل تفعيل الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية

من بين السبل التي تمكن الحكم الراشد على تحقيق التنمية المحلية ما يلي:

- تدعيم آليات الرقابة المالية بمراقبي الميدان المستقلين الذين يتابعون الحجم الحقيقي للأشغال المنجزة والمفوترة للحد من ظاهرة تضخيم تكلفة المشاريع المنجزة بتواطؤ من الأعوان الإداريين⁽¹⁾.

- يجب أن تكون من أهم أولويات المسؤولين أن يسعون جاهدين للاهتمام بالموارد البشرية والاستثمار في هذا العنصر كونه الحجر الأساس في تسيير زمام الأمور.

- العمل على تطبيق جملة من الإصلاحات المالية، وأهم هذه الإصلاحات، منح البلدية استقلالية مالية أوسع وحصولها على نصيب معقول من الموارد المالية الوطنية لتواكب متطلبات التنمية المحلية المستدامة، وزيادة الاستثمارات في المحليات كإعطاء المجالس المحلية حرية أكثر في التصرف في أموالها وفرض الضرائب والرسوم، وأن ينص على ذلك في الدساتير القائمة، وقوانين ونظم الإدارة المحلية، على أمل أن تتولى الهيئات المحلية مهام تحصيل الضرائب والرسوم التي تؤول إليها قانونياً، وأن تتصف فيها بمعزل عن أي تدخل من جانب الحكومة المركزية، كما أنه يجب على الهيئات المحلية إشراك القطاع الخاص في نشاطاتها المحلية وتممينه وتشجيعه لتخفيف أعبائها وتنمية وتطوير مصادرها المالية بصورة أفضل من حيث الكم والكيف، وهناك ظروف موضوعية لا بد من توفرها لتشجيع القطاع الخاص لدخول المجالات الخدمية والتنمية للجماعات المحلية، أهمها توفير الإطار القانوني الملائم، وذلك بإصدار التشريعات القانونية التي تحمي كافة حقوق المستثمرين، إضافة إلى توفير البنى التحتية والكوادر الوطنية المؤهلة.

سبق وأن أشرنا إلى وجود اختلال واضح في العلاقة بين المركز والإدارة المحلية مما أضر كثيراً بهذه الأخيرة وعرقل مسيرتها وتصحيح هذا الاختلال يعتبر الخطوة الأولى في طريق إصلاح وتطوير نظام البلدية، فبالإضافة إلى الإصلاحات المالية المذكورة التي تساعد في إعادة التوازن المطلوب، فإنه لا بد من ترتيب العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وتقسيم وتوزيع السلطات بينهما بصورة واضحة، بحيث لا تتعدى أي منهما على صلاحيات الأخرى إضافة إلى تنظيم العلاقات الأفقية والرأسية بين كافة مستويات اللامركزية، ولا بد من النص القانوني الصريح والواضح في الدستور وقوانين الإدارة المحلية على اختصاصات وصلاحيات كل مستوى من مستويات الإدارة المحلية، بحيث تنتهي ظاهرة التنازع في الاختصاصات والصلاحيات، مع ضرورة أن يصاحب هذا التوزيع والتنظيم، توزيع عادل في الكوادر والاطارات البشرية المتمثلة في الإداريين، التنفيذيين، الكتاب العاميين، والمحاسبين والفنيين بكافة تخصصاتهم وتوفير كافة المتطلبات المادية لتعزيز دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة، ومع هذا يجب التأكيد على أن النصوص القانونية لا تكفي وحدها لخلق علاقات متوازنة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية، إذ لا بد من وجود وتوفير قناعة تامة والتزام صريح من السلطة المركزية بمبدأ تطبيق اللامركزية.

1_حططاش عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

- تطوير قدرات الهياكل التنظيمية للهيئة والادارة المحلية يتطلب إكمال النقص في الكوادر المحلية بتطوير الخبرات والمهارات الادارية، وبالتالي زيادة الفعالية الادارية، تحفيز المواطنين ومحاربة الفساد والمفسدين، بالإضافة الى ضرورة تسهيل المعاملات وتحديث القوانين واللوائح وتعميم رسائل تقنية وثورة المعلومات واختيار العاملين في الأجهزة المحلية وفقا للكفاءة والتخصص، والقضاء على ظاهرة المحسوبية التي تعد من أهم الأسباب التي تعيق تحقيق الحكم الراشد⁽¹⁾.

1_ المرجع السابق، ص: 29.

خلاصة الفصل :

لقد قمنا في هذا الفصل بمحاولة إسقاط ماجاء في الدراسة النظرية حول دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية على إحدى بلديات الجزائر وهي بلدية البويرة، فوجدنا أن بلدية البويرة تتوفر على جملة من الامكانيات التي تؤهلها لتكون قطب استثماري محفز ومشجع من خلال إقامة مشروعات وعنصر فعال في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع التنمية المحلية المستدامة في بلدية البويرة بداية بالتعرض إلى مختلف البرامج والمخططات التي رصدتها الدولة للمنطقة والتي حصدت نتائج محسوسة رغم العقبات التي اعترضتها، حيث ساهمت هذه البرامج في خلق مناخ استثماري مقبول وهيأة الأرضية لتحقيق التنمية، وهذا ما تناولناه أيضا من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا فيها بتسليط الضوء على واقع الحكم الراشد والتي أوضح مساهمته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية... الخ أملا في تحقيقه لتنمية محلية مستدامة، وتم التوصل إلى أنه لا بد من توفير مختلف السبل لتعزيز الحكم الراشد والنهوض به في سبيل تحقيق تنمية محلية.

الخاتمة العامة:

يستقطب موضوع الحكم الراشد اهتمام العديد من الخبراء والباحثين، نظرا لما يتمتع به من مكانة علمية كإطار فكري من شأنه تحقيق الأهداف التي ترجوها الدولة للنهوض بالتنمية، التي تتطلع لها كافة الدول.

حيث تعددت تعاريفه حسب اهتمام واختصاص مجال البحث، إذ تتنوع من التركيز على مؤشرات التنمية الإنسانية حسب معظم تقارير التنمية الإنسانية، إلى التركيز على الجانب المؤسساتي والإداري، لدى البنك الدولي، واعتماد آليات المساءلة والشفافية والرؤية الاستراتيجية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومهما كان هذا الاختلاف إلا أنه لم يختلف اثنان أن الحكم الراشد هو أساس تحقيق التنمية.

والذي يدور مفهومه حول حسن إدارة الحكم، للربط بين الحكومة (مختلف مستوياتها) والقطاع الخاص والمجتمع المدني قصد التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة لأفراد المجتمع، عن طريق استخدام آليات مختلفة: كالشفافية، المشاركة، حكم القانون، المساءلة، ... وغيرها، والتي تعتبر مؤشرات يتم استخدامها لقياس الحكم الراشد، من هنا نستنتج أن هناك ارتباط وثيق بين الحكم الراشد والتنمية المحلية فلا يمكن أن يكون الحكم المحلي رشيدا ما لم يؤدي إلى استدامة التنمية التي لا يمكن أن تتواصل بدون حكم راشد.

وإذا كان الحكم يشمل الدولة، فإنه يتجاوزها ليشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتتسم هذه العناصر الثلاثة بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية، فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية المواتية، والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل، أما المجتمع المدني فيسهل عملية التفاعل السياسي والاجتماعي، ويتطلب تحقيق الحكم الراشد تفاعل أكبر بين هذه العناصر الثلاثة لتحقيق التوازن فيما بينها من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة لا تقتصر فقط على الاهتمام بآثارها التنموية الحالية وإنما تشمل على التنمية المستدامة الممتدة عبر أجيال متعاقبة.

إن الاعتراف للأفراد بحقهم في التنمية لا يتحقق إلا من خلال تمكينهم من إدارة شؤونهم بنفسهم عن طريق اللامركزية الإدارية التي تخضع لتسيير المنتخبين ممثلي المجتمع في منطقة ما، وإن وجود قوانين صارمة تراقب حركة الأموال ؟ هو الضمان الوحيد في تحقيق الرفاه الاقتصادي مع الإشارة إلى ضرورة تمكين الجماعات المحلية من التحرر من عقدة التبعية للسلطة المركزية حتى نصل إلى مجتمع الحداثة الذي يدير نفسه بنفسه بعيدا عن كل قيد أو ضغط مع إقرار الولاء للدولة.

❖ اختبار الفرضيات:

- إن تحقيق التنمية المحلية مرهون بالاعتماد وتفعيل مجموعة من العناصر نذكر منها: تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية اللامركزية الإدارية والمالية... إلخ، فنجاح أي دولة في تحقيق النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية، وأثن هذه الموارد هو العنصر البشري. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- لا غنى للصالح العام عن الحكم الراشد لكي يحقق المجتمع والاقتصاد أقصى رفاه ممكن في ضوء الموارد المتاحة، كما يعد الالتزام بمبادئه شرطاً ضرورياً لتوسيع نطاق قدرات الدولة على إدارة موارده فالمشاركة والمساءلة...والادارة الجيدة لجميع قطاعات المجتمع هو قوام تحقيق التنمية التي تركز على الأفراد. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- رغم محاولة الجزائر تجسيد آليات الحكم الراشد إلا أنها تبقى غير محققة على أرض الواقع ويظهر ذلك جليا من خلال مقومات الرشادة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع من شفافية ومساءلة ومشاركة...والتي لا تعرف مكانا لها إلا من خلال الوثائق والخطابات وتبقى الممارسات بعيدة عن هذه المبادئ بالإضافة الى شيوع ظاهرة الفساد.
- أما تأثيرها على التنمية المحلية فالجزائر لم تستكمل بعد آليات التنمية بالمفهوم الحقيقي رغم شروعاتها في فتح ورشات في عدة مجالات اقتصادية وسياسية واجتماعية. وهذا ما يثبت إلى حد ما صحة الفرضية الثالثة.
- إن التحول الذي عرفته بلدية البويرة في الآونة الأخيرة بفضل المشاريع الهامة التي استفادت منها ساعدها على التحول الكبير في كافة المجالات، بعد الركود والجمود الذي كانت تعاني منه سابقا، إلا أن هذه المشاريع واجهتها عدة عراقيل و مشاكل أعاقت تنفيذها في بعض الأحيان. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

❖ نتائج الدراسة:

- أصبحت تتطلب الادارة الجيدة لموارد الدولة إرساء مبادئ وأسس الحكم الرشيد خاصة الشفافية والمساءلة وتعزيز أطر المشاركة للفاعلين في المجتمع من قطاع خاص ومجتمع مدني، خاصة في ظل تنامي حاجيات الأفراد ومحدودية موارد الدولة فأرساء هذه المبادئ من شأنه أن يقلل من الفساد وسوء التسيير، واستغلال المال العام، وبالمقابل يساعد ويدعم التسيير الجيد للموارد وترشيد الانفاق مما يحقق الأهداف المسطرة للحكومة.
- إنّ التسيير الجيد للجماعات المحلية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام سياسي جيد يكفل احترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، ويتحقق ذلك من خلال وضع قوانين صارمة لها القدرة على النهوض بمكونات المجتمع وفق تسيير يخضع لرقابة صارمة وقوية.
- إن الإدارة الصالحة تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وفي ظل غياب ذلك لن تستطيع الوحدات المحلية هيكلية أو إدارة الخدمات العامة بشكل دقيق، باعتبار أن المشاركة الشعبية ضرورية لإيجاد المساءلة داخل المؤسسات المحلية، للتجاوب مع المجتمع المحلي ويزيد الحوار والنقاش بين القطاع الخاص ومسؤولي الحكومة المحلية.

- لتحقيق تنمية محلية لابد أن يسود الحكم الراشد جميع المستويات الوطنية والمحلية والادارية، وأن يقوم على الشفافية في التسيير، ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسؤولية، والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ، كما ينبغي توفر أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الانفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية.
 - المساهمة في ترقية وتطوير أساليب التنمية المبنية على أسس ومبادئ الحكم الراشد المحلي وذلك بضمان الشفافية في اتخاذ القرارات.
 - لا يمكن للتنمية المحلية الناجمة أن تنجح من دون أن تكون هناك بيئة مساعدة تتبنى اللامركزية في اتخاذ القرار وتوفير الموارد الكافية ومستوى مقبول من القدرات في المؤسسات المحلية وثقافة تساعد على عملية المشاركة.
 - الخطط والبرامج ذات البعد المحلي تبقى بعيدة عن التكفل بالاحتياجات المحلية الخاصة وتعجز عن تحقيق التنمية المستدامة، ما لم تكن مصحوبة بدراسة فعلية وتخطيط متوازن.
 - أدى ارتفاع الضغط السكاني في بلدية البويرة إلى صعوبة توفير الأراضي المتاحة للسكن ما دفع بالتوسع العمراني إلى استغلال الأراضي المحيطة بالمدينة، وبالتالي تقليص المساحات الزراعية وإهمال القطاع الفلاحي من خلال تقليص العاملين فيه مقابل تزايد الاحتياجات على الانتاج الفلاحي.
 - أغلب رؤساء البلديات لا يتمتعون بالدراية الكافية والخبرة والامام اللازم بمجريات العمليات المالية الخاصة بالمشاريع المنفذة ضمن صلاحياتهم.
 - يعاني قطاع الثقافة والترفيه ببلدية البويرة من الازمة الشديدة رغم أنه يعد من القطاعات الفعالة في التنمية المحلية المستدامة كونه ينشر الوعي والثقافة ويقلل من الآفات الاجتماعية.
 - بالرغم من اهتمام بلدية البويرة بالبنية التحتية (اصلاحات الطرق والمسالك، تهيئة العمران، الصرف الصحي... الخ) على حساب القطاعات الخدمية والثقافية، إلا أنها من أكثر القطاعات المتدهورة.
- ❖ التوصيات:

- وبناء على ما تقدم يمكن اقتراح التوصيات التي يجب أن تأخذ بها الجزائر.
- فإذا أردنا أن نحقق تنمية حقيقية وعلى جميع المستويات لابد من وضع تصور و استراتيجية واضحة المعالم والأبعاد.
- الاعتماد على مقاربة الحكومة الالكترونية من أجل تسهيل تقديم خدمات نوعية في اطار شفاف وواضح وريح للوقت والجهد والمال وكذا يحسن من علاقة المواطن بالإدارة وكذا القضاء على البيروقراطية.
- لابد من توجيه تكوين العنصر البشري في اطار احتياجات السوق الوطنية أي وضع دراسة استشرافية للاقتصاد الوطني من أجل رسم خطوط أولية للاحتياجات المادية والبشرية وبالتالي تفعيل تكوين وفق هذه الاستراتيجية، وبهذا نكون قد خفضنا نسبة البطالة بشكل حقيقي.

- مراعاة خصوصية كل منطقة في الجزائر، وهذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير في اطار تفعيل رقابة وأداء المجالس المحلية عبر المجالس المحلية.

- وضع مؤسسات رقابية على تسيير الصفقات المالية والعمومية.

❖ أفاق البحث:

- حوكمة الجماعات المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية.

- تفعيل آليات الحكم الراشد لتحقيق التنمية المحلية.

الخاتمة

فائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

- 1- أحمد مصطفى خاطر، "تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- 2- أحمد وهبان، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.
- 3- إسماعيل الشطي وآخرون، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
- 4- حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار الفكر، عمان، 1992.
- 5- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2004.
- 6- حسنين إبراهيم توفيق، "النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الثانية، 2008.
- 7- حسنين إبراهيم توفيق، "ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1999.
- 8- حسين عبد الحميد رشوان، "دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية - دراسة في علم الاجتماع الحضري"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- 9- رشاد أحمد عبد اللطيف، "الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
- 10- رواية توفيق، "الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- 11- زكي عبد الرحمان، "قضايا التخلف والتنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 12- زهير عبد الكريم الكايد، "الحكمانية قضايا وتطبيقات بحوث ودراسات"، القاهرة، 2003.
- 13- سليمان محمد الطناوي، "مبادئ القانون الإداري: دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.

- 14- سمير محمد عبد الوهاب، "الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.
- 15- عامر الكبيسي، "الفساد والعملة، تزامن لا توأمة"، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 2005.
- 16- عبد الرزاق الشبخلي، "الإدارة المحلية دراسة مقارنة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001.
- 17- عبد الرزاق مقري، "الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد"، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 18- عبد المطلب عبد الحميد، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"، دار البصائر للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001.
- 19- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زلط، "التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 20- علي الصاوي، "الإدارة المحلية (مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية)"، دار زهران الشرق، القاهرة، 1995.
- 21- علي زغدود، "الإدارة المركزية في الجمهورية الجزائرية"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.
- 22- عمار بوحوش، "الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة"، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية 2008.
- 23- عمار بوضياف، "الوجيز في القانون الإداري"، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007.
- 24- غازي عناية، "التمويل التضخمي"، دار الجليل، بيروت، 1991.
- 25- فارس رشيد البياتي، "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 26- فليح حسن خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006.
- 27- كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية؛ بيروت، 1986.
- 28- محمد صالح تركي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988.
- 29- محمد مبارك حجير، "تدويل التنمية الاقتصادية"، معهد الدراسات العربية العالمية، بدون تاريخ النشر.
- 30- محمد نصر مهنا، "أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.
- 31- مسعود شيهوب، "أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام الولاية والبلدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.
- 32- مصطفى محمود أبو بكر، "الإدارة المحلية (رؤية استراتيجية لحماية الجهاز الإداري من التخلف والفساد)"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- 33- منال محمود طلعت، "الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.
- 34- ميثم صاحب عجم، علي محمود سعود، "فخ المديونية الخارجية للدول النامية"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- 35- ميشيل توداروا، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، مصر 2006.
- 36- ناصر لباد، "القانون الإداري، التنظيم الإداري"، ج 1، الجزائر، الطبعة الثالثة، دون سنة نشر.
- 37- مصطفى كامل السيد وآخرون، "الحكم الرشيد والتنمية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.
- 38- محمد الصغير بعلي، "قانون الإدارة المحلية الجزائرية"، دار العلوم، الجزائر، 2004.
- 39- محمد فتح الله وآخرون، "الحكم المحلي والتنمية"، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1998.

❖ المجالات:

- 1- الحبيب الجناحاني، "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة"، عالم الفكر، العدد 03، مارس 1999.
- 2- صالح زباني، "واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 09، 2007.
- 3- صالح زباني، "واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 09، 2003.
- 4- الطيب ماتلو، "التنمية المحلية- معانيات وأفاق"، الفكر البرلماني، العدد 04، أكتوبر 2003.
- 5- عبد الرحمان تومي، "مجلة الدراسات الاقتصادية"، العدد 06، 2005.
- 6- مجلة العمل العربي، "الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية"، مكتب العمل العربي، القاهرة، العدد 98، 1997.
- 7- العربي عطية، "الإطار الفني لعمل الحكومة الالكترونية وإمكانية تحقيقه في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 08، مارس 2010.
- 8- كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009"، أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي - خنشلة-، العدد السابع، جوان 2010.
- 9- المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر، 2004.
- 10- هشام بن ورزق، "البلدية بين التبعية والاستقلالية الدالية"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 15، 2006.

❖ الملتقيات والمؤتمرات:

- 1- أجمد نصير، رياض زلاسي، " التحليل الكمي لأثر برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: " سياسات التشغيل في اطار برنامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة-، 11-12- نوفمبر 2014.
- 2- أحمد تي، نصر رحال، "إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)" مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، يومي 7- 8 أبريل 2008.
- 3- أحمد ضيف ، أحمد بلقلة ، "أثر برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: " سياسات التشغيل في اطار برنامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة-، 11-12 نوفمبر 2014.
- 4- آسيا بلخير، أمال زرنيز، " دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، يومي 13- 14 ديسمبر 2010.
- 5- أنمار أمين، " محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول"، المؤتمر العلمي الدولي حول: عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012.
- 6- بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، "مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها"، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول: التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، يومي 14-15 أبريل 2008.
- 7- بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، يومي 16- 17 ديسمبر 2008 .
- 8- زينا علي أحمد، "وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون و المشاركة الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر"، ورشة العمل الوطنية حول آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان، بيروت، 2006.
- 9- سفيان فوكة، " الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة شلف، يومي 16- 17 ديسمبر 2008 .

- 10- سمير محمد عبد الوهاب، "الحكم المحلي والتنمية المحلية"، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.
- 11- سهام حرشوف وآخرون، "الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: التنمية المستدامة والكفاءة المستخدمة للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف يومي 7- 8 أبريل 2008.
- 12- شريقي عمر، "الإطار العام للحماية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية"، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول: التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعرييج يومي 14-15 أبريل 2008.
- 13- طيب سليمان مليكة، "إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، يومي 4-3 مارس 2008.
- 14- عادل إنازرن، "الفساد في الصفقات العمومية وتأثيره على حماية المال العام في الجزائر"، الملتقى الوطني السادس حول: دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس - المدينة.
- 15- عبو عمر، عبو هود، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة شلف، يومي 16-17 ديسمبر 2008.
- 16- قوي بوحنية، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة شلف، يومي: 16- 17 ديسمبر، 2008.
- 17- كمال بلخيري، عادل غزالي، "متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجية التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس "سطيف"، الجزائر، يومي 08- 09 أبريل 2007.
- 18- محمد خليفة، مداخلة بعنوان "إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر"، جامعة جيجل.
- 19- محمد محمود العجلوني، "أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب مركز الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 09-11-2013.
- 20- موسى رحمان، وسيلة السيتي، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التسيير وتدويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر - باتنة -.

- 21- نذير عبد الرزاق، قراوي أحمد الصغير، " دور الحكومة الالكترونية في تحقيق فعالية الأداء الحكومي"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 8-9 مارس 2005.
- 22- نسيم عكا، " دور الحكم الراشد في التنمية"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس -سطيف-، يومي 08-09 أفريل 2007.
- 23- نورين بومدين، " دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية نوار للأشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، يومي 3-4 مارس 2008.

❖ الأطروحات والرسائل الجامعية:

- 1- سايح بوزيد، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- 2013.
- 2- فرج شعبان، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر(2000-2010)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03 2011-2012.
- 3- يوسف نور الدين، " الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة محمد بوقرة- بومرداس، 2009-2010.
- 4- منصور الزين، " آليات ترقية وتشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 5- حسين عبد القادر، " الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- 2012.
- 6- نصر الدين لباب، " دور الحوكمة المحلية في ارساء الددن المستدامة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، 2011-2012.
- 7- شباب سهام، "اشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، 2011-2012.

- 8- خلاف وليد، " دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري- قسنطينة-، 2010.
- 9- عاشور عبد الكريم، " دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الو.م.أ والجزائر "، مذكرة ماجستير تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري- قسنطينة -، 2010.
- 10- مشري محمد ناصر، " دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس- سطيف-، 2010 - 2011.
- 11- بلخير آسيا، " ادارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق (الجزائر النموذج 2000-2007)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر -، 2009.
- 12- يوسف أزروال، "الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التنظيم السياسي والاداري، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة - 2009.
- 13- بورغدة وحيدة، " حقوق الانسان واشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الانسانية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التنظيم السياسي والاداري، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
- 14- حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تدويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي " الشلف" ، 2008-2009.
- 15- رضوان بروسى، " الديمقراطية والحكم الراشد في افريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج العقيد الحاج لخضر- باتنة-، 2008-2009.
- 16- عميرة اسماعيل، " دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008-2009.

- 17- سعودي محمد، "أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2006.
- 18- خديجة لحمز، "دور النظام المالي في تدويل التنمية الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 19- موسى ولد الشيخ، "البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة موريتانيا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 20- عامر ضبع، "دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003.
- 21- كرم سليمان الحلبي، "دور السياسة المالية في التنمية"، مذكرة ماجستير تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1993.

❖ التقارير:

- 1- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين 10 جمادى الثاني 1431 هـ الموافق لـ 27 مايو 2010، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
- 2- تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، "ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا" البنك الدولي، 2004.
- 3- تقرير التنمية البشرية لعام 2004، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، لبنان: مطبعة الكركي، 2004.
- 4- تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، 2002.
- 5- تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا "من أجل التنمية"، ماي 1978.

❖ القوانين:

- 1- القانون رقم 07/12 المتعلق بقانون الولاية، المؤرخ في 29 فبراير 2012، الجريدة الرسمية، العدد 12، 2012.
- 2- المادة 01 من القانون رقم 07/12 المتعلق بقانون الولاية، الجريد الرسمية، العدد 12، سنة 2012.

- 3- المادة الأولى من قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، الصادر بتاريخ 3 يولية 2011، الجريدة الرسمية، العدد 37.
 4- قانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، العدد 15، الجريدة الرسمية، 12 مارس 2006، الجزائر.
 5- القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-Daniel Kaufmann, aart kraay, and Massimo mastruzzi, measuring Governance.
 2-JEAN CATHELINAV, La fiscalité des collectivités locales , paris : Armand Colin, 1990 .
 - CNES, Rapport sur le développement humain en Algérie, 2006, 3réalise en coopération avec le PNED algérie.
 - ESSAID Taib, « société civil et Governance », Revue Idara, n 30, 42005.

❖ المواقع الالكترونية:

- 1- أحمد شرفي، " تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009، المحملة من الموقع www.ulum.nl تاريخ التحميل: 2014-12-19.
 2- " أدبيات الحوكمة"، برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة بالتعاون مع وزارة الدولة للتنمية الادارية، مصر، المحملة من الموقع : <http://www.ad.gov.eg/Admin/Editir.Docs/> تاريخ التحميل: 2015-03-05.
 3- الأمين العوض حاج أحمد، ورقة بعنوان " الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية"، المحمل من الموقع www.sdworkshoptanmia2.gov.welfare.pdf، تاريخ التحميل: 2015-01-22.
 4- تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2002، المحملة من الموقع الالكتروني <http://www.undp.org/rabs/aby chapter.htm> تاريخ التحميل: 2015-03-15.
 5- درام البصار، " التكاملية لتخطيط التنمية المحلية المستدامة على مستوى المحافظات والمدن، دراسة حالة قطرية" المحمل من الموقع www.Urg.joinp.Upload3074041_darem.ppt تاريخ التحميل: 2014-01-18.

- 6- شبيب دياب، "التنمية المحلية في لبنان"، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، 30 أكتوبر - 01 نوفمبر 2007 المحمل من الموقع : <http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia6.pdf> تاريخ التحميل 2014-12-19.
- 7- عبد القادر خلادي، سليمة كويسي، "تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر وضعية وأفاق"، ورقة مقدمة لاجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية، 2005، أنظر الموقع: <http://www.isesco.org/doc/ma/act/cultur/86/11> تاريخ التحميل 2015-03-20.
- 8- الفضاء الجمعي، "جميعا من أجل تفعيل حكمة محلية"، أنظر الموقع الإلكتروني : www.espace.associatif.ma. 2008.
- 9- نظريات التنمية الاقتصادية"، أنظر الموقع الإلكتروني www.Wikipedia.org تاريخ التحميل : 2014/01/12.
- 10- لاري دياموند، "حتمية الحكم الديمقراطي الراشد"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، أنظر الموقع : www.cipe-arabia.org

11- Adel M. Abdellatif, Good Governance and Its Relationship to Democrac y & Economic Development, Global Forum 3 on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity Seoul 20-31 May 2003, cite web: <http://www.pogar.org/publications/governance/aa/goodgov.pdf> le: 04/03/2015.

12- http://Fr.Wikipedid.Org.WikiCommunes_de_la_Wilaya_de_Bouira تاريخ التحميل: 2015-03-25

13- <http://www.djazairss.com/elbilad/29071> Le 20/03/2015.

14- <http://www.al-fader.com/ar/national/151077.html/> Le 20/03/2015.

15- <http://www.premierministre.gov.dz//arabe/media/PDF/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf>.

16- <http://www.ahewar.org/debat/Show.art.asp?aid=326788>, le 20/03/2015